الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دراسة تحليلية لتفسيرات مشكلة البطالة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة
(دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي 2000-2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

- مزلي كريمة
- زاوش وفاء

إشراف الأستاذ(ة):

بوركوة عبد المالك

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بن جدو سامي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوركوة عبدالمالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

«وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ»

–سورة التوبة الآية (105)

شكر وعرفان

أولا من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول والآخر الظاهر والباطن الذي أغدقنا بنعمه التي لا تحصى وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمدا بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد، الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحتنا الثبات على إتمام هذ البحث.

بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة فها هي ثمار علمنا قد أينعت وحان قطافها.

هذه كلماتنا المبعثرة نهمس بها في أذن كل من سيفتح هذه المذكرة لينهل معها ما يشاء و يشتهي، وينقد ما يرفض ويبتغي.

هي أيضا كلمات شكر إلى كل من حثنا وغرس فينا الأمل والإرادة إلى الأستاذ المشرف ..... وجميع الأساتذة، إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد.

إهداء

تحية طيبة كتحية البدر بهاء إلى من ساندني في كل لحظة وحين، ولم يبخل بالغالي والنفيس وكان نعم الناصح... "**أبي**".

وتحية عطرة فاح عبيرها ليملأ ما بين السماء والأرض، إلى من غمرتني بحنانها وشملتني برعايتها إلى مدرسة الأخلاق وصاحبة القلب الكبير... "**أمي**".

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري وكانوا الدعم وجدار استنادي "**إخوتي**" الأعزاء... **عبدالحميد، بلال، سليمة، خديجة، سارة ورميساء وزوج أختي عزالدين**، وإلى بهجة البيت والمرح الدائم أبناء أختي **تاقي الدين وآلاء**.

إلى زميلتي التي شاركتني في إعداد هذه المذكرة "**وفاء**".

إلى صديقاتي اللواتي تقاسمت معهم أحلى اللحظات ووقفوا بجواري وخاصة صديقتي... "**كريمة زاليف**".

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

كريمة

إهـداء

اللهم صل وسلم على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا، فقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام "**أمي الحبيبة**".

إلى سندي في الحياة، صاحب الوجه الطيب، الذي لم يبخل علي طيلة حياته "**والدي العزيز**".

إلى حبيبة روحي وفقيدتي الغالية أسكنها الله فسيح جناته "**جدتي حبيبتي**".

إلى **إخوتي** أدامهم الله لي ووفقهم "**حسام، شهيناز، نوال**" وإلى صغيرتي "**آية وآلاء**".

إلى صديقتي الغالية التي أعانتني كثيرا وكانت معي "**كريمة مزلي**".

إلى أخي في الله "**بارو عبد الرؤوف**" إلى كل صديقاتي وأصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون.

كل الشكر والاحترام والتقدير للأستاذ المشرف "**بوركوة عبد المالك**".

أقدم لكم هذه المذكرة.

وفـــــــــــاء

الفهرس:

البسملة	I
دعاء	I
الشكر والعرفان	II
الإهداء	III
فهرس المحتويات	V
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الملاحق	IX
ملخص الدراسة	X
المقدمة	02
الفصل الأول: عموميات حول البطالة	
تمهيد الفصل الأول	07
المبحث الأول: ماهية البطالة	07
المطلب 01: تعريف البطالة	07
المطلب 02: أنواع البطالة	09
المطلب 03: النظريات المفسرة للبطالة	11
المبحث الثاني: السياسات المتخذة للحد من البطالة	22
المطلب 01: قياس البطالة	22
المطلب 02: الآثار المترتبة عن البطالة	25
المطلب 03: الإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة	27
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة	
تمهيد الفصل الثاني	31
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأزمات الاقتصادية	31
المطلب 01: تعريف الأزمات الاقتصادية	31
المطلب 02: خصائص الأزمات	33
المطلب 03: أنواع الأزمات	35
المطلب 04: أسباب الأزمات	38

المطلب 05: مراحل الأزمات	40
المبحث الثاني: أهم الأزمات العالمية الراهنة	42
المطلب 01: أزمة الكساد العظيم 1929	42
المطلب 02: أزمة المكسيك 1994	53
المطلب 03: الأزمة الآسيوية 1997	56
المطلب 04: أزمة الأرجنتين 2001–2002	59
المطلب 05: الأزمة المالية العالمية 2008	61
خلاصة الفصل	72
الفصل الثالث: الجانب الميداني للدراسة	
تمهيد الفصل الثالث	74
المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الأمريكي	75
المطلب 01: نبذة عن الاقتصاد الأمريكي	75
المطلب 02: مقومات الاقتصاد الأمريكي	77
المطلب 03: مزايا وعيوب الاقتصاد الأمريكي	81
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي	83
المطلب 01: سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة المالية	83
المطلب 02: أثر الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي	84
المطلب 03: الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية	86
المبحث الثالث: تحليل ظاهرة البطالة خلال أزمة كورونا	88
المطلب 01: واقع البطالة في الاقتصاد الأمريكي 2000–2022	88
المطلب 02: تفسير ظاهرة البطالة قبل أزمة كورونا	91
المطلب 03: تفسيرات سوق العمل وأثره على ظاهرة البطالة	96
المطلب 04: واقع البطالة أثناء أزمة كورونا	98
المطلب 05: تشخيص واقع ظاهرة البطالة أثناء أزمة كورونا	100
خلاصة الفصل	103
خاتمة	105
قائمة المراجع	108
الملاحق	114

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01)	نشوء البطالة في حالة جمود الأجور	12
الشكل رقم (02)	الفجوة الإنكماشية في الإقتصاد	13
الشكل رقم (03)	أسباب نشوء الأزمات	39
الشكل رقم (04)	العلاقة بين الأزمة المالية والإفراط في نمو الإئتمان	65
الشكل رقم (05)	معدل البطالة 2000-2020	88
الشكل رقم (06)	الوظائف غير الزراعية، معدلة موسميا 2019-أفريل 2022	89
الشكل رقم (07)	معدل البطالة، معدل موسمي أفريل 2019-أفريل 2022	90

قائمة الجداول		
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01)	إجمالي الضرائب في الولايات المتحدة (2001-2009) مليار دولار	63
الجدول رقم (02)	مؤشر سوق المال الأمريكي للأعوام(2009، 2008، 2007) نقطة	85
الجدول رقم (03)	الداخلون والخارجون في سوق العمل	96
الجدول رقم (04)	الأشخاص المستخدمون حسب فئة العامل وحالة الدوام الجزئي بالآلاف	98
الجدول رقم (05)	العاطلين عن العمل بسبب البطالة (العدد بالآلاف)	99
الجدول رقم (06)	الوضع العملي للسكان المدنيين حسب المولد والجنس(الأرقام بالآلاف)	100
الجدول رقم (07)	الأشخاص العاطلون عن العمل والعاملون حسب المهنة	100
الجدول رقم (08)	الأشخاص العاطلين عن العمل حسب الصناعة وفئة العامل	101

قائمة الملاحق		
الملحق	**عنوان الملحق**	**الصفحة**
الملحق رقم (01)	الأشخاص المستخدمون حسب فئة العامل وحالة الدوام الجزئي بالآلاف	114
الملحق رقم (02)	العاطلين عن العمل بسبب البطالة (العدد بالآلاف)	114
الملحق رقم (03)	الوضع العملي للسكان المدنيين حسب المولد والجنس(الأرقام بالآلاف)	115
الملحق رقم (04)	الأشخاص العاطلون عن العمل والعاملون حسب المهنة	115
الملحق رقم (05)	الأشخاص العاطلين عن العمل حسب الصناعة وفئة العامل	116

الملخص

جاءت هذه الدراسة لبحث تفسيرات مشكلة البطالة في ظل الأزمات الإقتصادية العالمية الراهنة آخذين بذلك الإقتصاد الأمريكي كحالة دراسية، وذلك من خلال التعرض إلى مشكلة البطالة، ثم تسليط الضوء على الأزمات الإقتصادية العالمية الراهنة، ثم دراسة الآثار التي خلفتها الأزمات الإقتصادية العالمية، وأخيرا دراسة حالة الإقتصاد الأمريكي خلال الفترة 2009-2020

وخلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن الأزمات الإقتصادية العالمية خلفت آثار على البطالة، حيث اختلفت حدة تأثيرها من دولة إلى أخرى.

كما توصلت هذه الدراسة في جانبها التطبيقي إلى مايلي:

- هناك أسباب اقتصادية لظاهرة البطالة خلال الحقبة الزمنية 2000-2019
- هناك أسباب غير اقتصادية خلال السنوات 2020-2022

الكلمات المفتاحية: البطالة، الأزمات، الإقتصاد الأمريكي

Summary

This study came to examine explanations of the unemployment problem under the current global economic crises effect, taking the U.S. economy as a studying object, through exposure to unemployment problem, then highlighting the current global economic crises, then studying the effects of the global economic crises, and finally studying the U.S economy state during the period 2009-2020.

The study concluded that global economic crises result an impact on unemployment, with their impact varying from acountry to an other

In its practical aspect, this study also found:

-There are economic reasons for the phenomenon of unemployment during 2000-2019 period.

-There are non-economic reasons during 2020-2022

Keywords: Unemployment, Crises, U.S. Economy

مقدمة عامة

مقـدمة:

إن البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو بآخر، إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي إلى منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل على إضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصرة لها، وقد يخرج الوضع على السيطرة فيما لو تجاهل القائمين على أمر البلاد إلى التنبه إلى ذلك العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها من أجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل المجتمع عليها على فترات زمنية طويلة.

من جانب آخر أصبحت الأزمات على مختلف أنواعها جزءا أساسيا من نسيج الحياة، وحقيقة من حقائقها ومرحلة متقدمة من مراحل الصراع ومظهرا من مظاهره على أي نطاق أو مستوى، بدءا من الصراع النفسي والصراع بين الأشخاص والصراع داخل المجتمعات على اختلاف مستوياتها، وعلى الرغم من أن الأزمات هي وليدة مجتمعها إلا أنها تؤثر فيه تأثيرا مباشرا وتتفاعل مع معطياته وظروفه، والتفاعل المتبادل بين الأزمة والمجتمع يحكمه في الأساس الفكر السائد في المجتمع.

فقد عرف الاقتصاد العالمي في سبتمبر 2008 أزمة مالية اعتبرت الأسوء والأخطر من زمن الكساد الكبير عام 1929، أزمة هزت أركان الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر الأكثر حجما وتأثيرا في العالم، ثم امتدت إلى اقتصاديات العالم بدءا بأوروبا، فالبلدان الآسيوية الناشئة منها والنامي إلى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وسرعان ما بدأت عدواها تنتقل إلى العديد من الاقتصاديات العالمية التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر مع الاقتصاد الأمريكي باعتباره القاطرة الأمامية للاقتصاد العالمي.

والثمن كان باهضا فأكبر البنوك والمؤسسات المالية والدولية بدأت بالانهيار في مقدمتها مصرف "ليمان براذرز".

وبالرغم من ذلك فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة حادة هددت كيانها وإمكانية استمرارها ألا وهي أزمة كورونا التي ظهرت لأول مرة في الصين، وانعكست آثارها على الاقتصاد الأمريكي حيث عملت هذه الأخيرة على احتوائها والتقليل من حدتها.

- **أهمية الدراسة:**

وتكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة تفسيرات مشكلة البطالة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات المتضمنة في الإشكالية بالإضافة إلى:

- التعرف على الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في ظل الأزمات.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

1- الأسباب الذاتية:

إن الرغبة الذاتية ومدى استعدادنا لإنجاز هذا البحث في ما يخص تفسيرات مشكلة البطالة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة هو دافع لاختيار هذا الموضوع لإطراء معارفنا وتطوير هذا المجال من الدراسة.

2- الأسباب الموضوعية:

في ما يخص الأسباب الموضوعية فنجد أهمها القيمة العلمية للموضوع محل الدراسة، فمشكلة البطالة في ظل الأزمات لها دور كبير من الناحية الاقتصادية في النهوض بالاقتصاد.

❖ **الدراسات السابقة:**

ومن الدراسات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة هي:

- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، الدار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر.
- آية رياض عبد القادر بورزان، الإجازة في علوم الإدارة من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، والجمهورية العربية السورية، 2021.
- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد والأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم لعويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- Edition du laboratoire partenariat et investissement dans les PME/PMI dans l'espace euro-maghrebien-PIEE 2013, Evaluation des effets des programmes d'investissement public 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Tome II, 2013.

❖ **إشكالية الدراسة:**

من خلال الطرح السابق تتمحور إشكالية بحثنا هذا في:

- ما مدى مساهمة الأزمات الاقتصادية العالمية في التفاقم من حدة البطالة؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن صياغته في عدة تساؤلات منها:

- ما هي البطالة؟ وما أنواعها؟.
- ماذا يقصد بالأزمات؟ وفيما تتمثل أسبابها؟.
- فيما تتمثل آثار الأزمات المالية على الاقتصاد الأمريكي؟.

❖ **الفرضيات:**

يقوم البحث على جملة من الفرضيات:

- هناك أسباب اقتصادية لظاهرة البطالة خلال الحقبة الزمنية من 2000 إلى 2019.
- هناك أسباب اقتصادية خلال السنوات 2020 إلى 2022.

❖ **منهجية الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث وتحليل أبعادها وجوانبها وإثبات صحة فرضياتها، تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، وذلك من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للبطالة، الأزمات وتفسيرها.

❖ **صعوبات الدراسة:**

ومن الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة هي:

- صعوبة الحصول على المادة العلمية من المراجع الأجنبية.
- ضيق الوقت.

❖ **حدود الدراسة:**

تشمل هذه الدراسة الحدود المكانية والزمانية ويمكن تلخيصها كما يلي:

- حدود الدراسة الزمنية: من 2000 إلى 2022.
- حدود الدراسة المكانية: الاقتصاد الأمريكي.

من أجل معالجة الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه ثم تقسيم موضوع البحث إلى مقدمة، ثلاث فصول وخاتمة كالتالي:

تضمن الفصل الأول تقديم الجانب النظري لمفهوم البطالة أنواعها والنظريات المفسرة للبطالة بالإضافة إلى قياس البطالة وآثارها والإجراءات المتخذة لمعالجتها.

وتناول الفصل الثاني الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة مفهومها، خصائصها، أنواعها، أسبابها ومراحلها كذلك درسنا أهم الأزمات العالمية الراهنة.

واحتوى الفصل الثالث على عموميات حول الاقتصاد الأمريكي، كما تطرقنا إلى تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى تحليل ظاهرة البطالة خلال أزمة كورونا.

وفي الأخير تقديم الخاتمة التي تضمنت النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، وكذا اختبار الفرضيات وإعطاء بعض التوصيات والاقتراحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:
عموميات حول البطالة

الفصل الأول: عموميات حول البطالة

تمهيد

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي داولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية ومن أجل فهم مشكلة البطالة، يتعين علينا من منطلق التحليل أن تعرض بشكل عام إطار نظري خاص بالبطالة، من خلال مباحث رئيسية تمثل الأول في تعريف البطالة، أنواعها، والنظريات المفسرة لها، في حين تناول المبحث الثاني السياسات المتخذة للحد من البطالة.

المبحث الأول: ماهية البطالة

وجدت البطالة كظاهرة في ميع المجتمعات الإنسانية سابقا وحاضرا، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، وقد شغلت البطالة حيزا كبيرا في مستوى الاقتصاد الكلي ومن أجل ذلك ارتأينا في هذا المبحث أن نلقي بشيء من التفصيل لأخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة من معاني.

المطلب الأول: تعريف البطالة

توجد عدة تعاريف للبطالة نذكر منها:

- البطالة تعني عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب في العمل، وقادر عليه، وفي سن العمل، أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه ممن هم في سن العمل والقادرين عليه.[1]
- كما تعرف البطالة بأنها حالة تعطل الشخص عن العمل في حال عدم توفره، لشخص قادر عليه وراغب فيه ضمن حدود سن المقدرة على العمل، فهي تعبر عن هدر وتعطيل للموارد البشرية بصورة عامة والقوى العاملة بصورة خاصة وعدم توفر التوظيف الكامل لطالبي العمل.[2]

[1] رقية صيفون، سمية كردود، دور قطاع التعليم في دعم التشغيل والحد من البطالةفي الجزائر، علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة 2017-2018، ص41.

[2] فاتن علي منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية السكان والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2014، ص30.

- كما تعرف البطالة على أنها "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي".[1]
- كما تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل "بأنهم أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة والباحثين عنه والذين لا يجدونه".[2]

وعلى العموم يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبطالة كما يلي:

البطالة هي التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه.

[1] سليم عقون، أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010، ص03.

[2] إيمان عجرود، جميلة حديسي، منيرة بالكراوط، أثر القروض المصغرة على التشغيل والحد من ظاهرة البطالة، علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2013-2014، ص03.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

قبل التعرض إلى أنواع البطالة، يمكن الإشارة إلى نقطتين أساسيتين، الأولى أن البطالة التي يدور البحث عنها بصورة مركزة هي بطالة الذين لا يعملون لدى الغير، لأنهم يؤلفون الأغلبية العظمى من القوى العاملة، والثانية أن الطلب على العمل مشتق من طلب آخر وأن هذا الأخير يتغير بصفة مستمرة بسبب التغيرات التكنولوجية المستمرة التي تأتي بسلع جديدة من الإنتاج وإلى اختفاء سلع وطرق أخرى، ويتوقف الطلب أو يتناقص على بعض السلع فينقطع أو يتناقص إنتاجها فيتغير الطلب على العمل وتظهر البطالة.

للبطالة عدة انواع تتمثل فيما يلي:

1- **البطالة السافرة:** وتتعلق أساسا بتصلب سوق العمل الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة نسبة إلى العرض منها.
2- **البطالة العارضة:** وتتمثل عادة لفترة قصيرة من الزمن وتشكل جزءا من عملية بحث العامل عن عمل مناسب وبحث رب العمل عن العامل المناسب.
3- **البطالة الدورية (الموسمية):** هي نتيجة للتقلبات في الطلب التراكمي وتكون عادة مؤقتة ولكن يمكن أن تنتشر على نطاق واسع وأن تشتد حدتها ويمكن أن يؤدي الانكماش إلى هذا النوع من البطالة، وإذا تعذر على العمال العودة إلى العمل بعد حدوث انخفاض في النشاط الاقتصادي يمكن أن تتحول البطالة الدورية إلى بطالة لفترة أطول من الزمن.
4- **البطالة الهيكلية:** وهي أشد حدة من البطالة الدورية وتمتد عموما لفترة من الزمن وتنتج عن فشل السياسات والركود الاقتصادي وسوء سير أسواق العمل ويتطلب حل هذا النوع من البطالة انتعاش الطلب التراكمي على اليد العاملة واستهداف مهارات معينة.
5- **البطالة المقنعة:** وتتمثل بوجود أعداد من القوى العاملة تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد مما يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية الحدية لهذه القوة العاملة الفائضة مساوية للصفر.[1]
6- **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث بسبب الترحال المتكرر للعمال بين المناطق والمهن المختلفة نتيجة لتغيرات في الاقتصاد الوطني في ظل الفرص المتاحة، فهي الحالة التي يكون فيها الفرد عاطلا عن العمل نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن العمل، دون أن يجد العمل المناسب له، أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة، ويحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لنقص الخبرة في العمل المطلوب والتغير المستمر في أنماط العمل الجديدة، الأمر الذي يتطلب مهارات متجددة وتخصص مهني في جل ميادين العمل المتاح.

[1] حربي عريقات، وآخرون، قضايا إدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين، الطبعة الأولى، الجزء الأول مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 168-169.

7- البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية:

- **الاختيارية:** تتمثل البطالة الاختيارية الحالة التي يسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، فهي تشمل فئة العمال القادرين على العمل الغير الراغبين فيه في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، مثل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة، وبعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة.
- **الإجبارية:** أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره.[1]

8- البطالة الموسمية seasonalunemployment :

وهي البطالة الناجمة بسبب تدني الطلب الكلي في جانب من قطاعات اقتصادية معينة (وليس الاقتصاد ككل) فيمكن أن نلاحظ بعض القطاعات الاقتصادية كالسياحة كثلا أو الزراعة أو الصيد تمر بفترات انكماش وهذا بسبب فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتا.

9- البطالة السلوكية unemploymentbehavioral :

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

10- البطالةالمستوردة Importedunemployment

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفرادأو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.[2]

11- البطالة التكنلوجية

وتسمى كذلك البطالة التقنية، ويسببها إدخال تكنولوجيات جديدة تحل محل العمل اليدوي مما يعني الإستغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الإجبارية، وهذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق.[3]

[1]Edition du laboratoire partenariat et investissement dans les PME/PMI dans l'espace Euro_maghrebin8PIEEM 2013, évaluation des ellets des programmes d'investissements publies 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, tome II, 2013 pp56,58.

[2] نهاد موسى، محمد شاهين، الأفق الجديد، منشورات المجلة الثقافية العربية، الأردن، 2012، ص53.

[3]مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دارالحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص238.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة

I. النظريات الكلاسيكية:

تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وقد شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين نظروا على اختلاف مذهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى محاولين توضيح أسبابها ووسائل علاجها فكانت مجالا لصراع فكري كبير أغنى كثيرا النظرية الاقتصادية.

لهذا سنتناول في هذا المطلب تحليل لأهم النظريات المفسرة للبطالة والأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

يرتكز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والعلاقات الإنتاجية للاقتصاد، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له أو بما يسمى بقانون النافذ لـ "ب. ساي".

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه، بمعنى آخر تساوي ادخار استثمار واستحالة حدوث الكامل، فالبطالة التقليدية تنشأ عن كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح، ويرجع هذا لارتفاع الأجور.

بمعنى أن القائمين على الاستثمار سوف لن يعرفوا من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخم التكاليف.

كما تعزى البطالة في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل وفي حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاجلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة يرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار، وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائد نستنتج من ذلك أن الأجور هي العامل الأساسي في آليات سوق العمل، إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل، لإيضاح ذلك وتسهيل التحليل نفرض أن الأجور جامدة على سبيل المثال لا الحصر، وبالتالي فما هو تأثير ذلك على البطالة؟ وللإجابة على هذا السؤال سوف نستعين بالشكل رقم (01) كالتالي:[1]

[1] هلال سومية، موسوس عفاف، دور الدولة في معالجة البطالة، اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج- البويرة، 2014-2015، ص 11.

لنفرض أنه بسبب ضغط النقابات أو التشريع الحكومي تم رفع الأجور إلى مستوى (OW_2) وبالتالي يصبح عرض العمل (W_2F) في حين أن الطلب عليه من طرف رجال الأعمال (W_2E') وهذا يعني وجود فائض في عرض العمل (بطالة) يعبر عنها بالمسافة (EF) ولتجنب هذه الوضعية يجب تخفيض الأجور، ولم يستبعد الكلاسيك في تحليلهم إمكانية حدوث بطالة لكنهم يصنفونها ضمن البطالة الاختيارية، لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجورا منخفضة، إلا أن هذا الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسات إيجاد طريقة لتسويق منتجاتهم، ولا يتحقق ذلك إلا برفع أجور العمال، مما يساعدهم على اقتناء هذه المنتجات والذي يؤدي إلى إنعاش الدورة الاقتصادية على أن يكون رفع الأجور عند مستوى معين دون أن يؤثر على مردودية المؤسسات على الأقل في المدى الطويل.

الشكل رقم (01) نشوء البطالة في حالة جمود الأجور

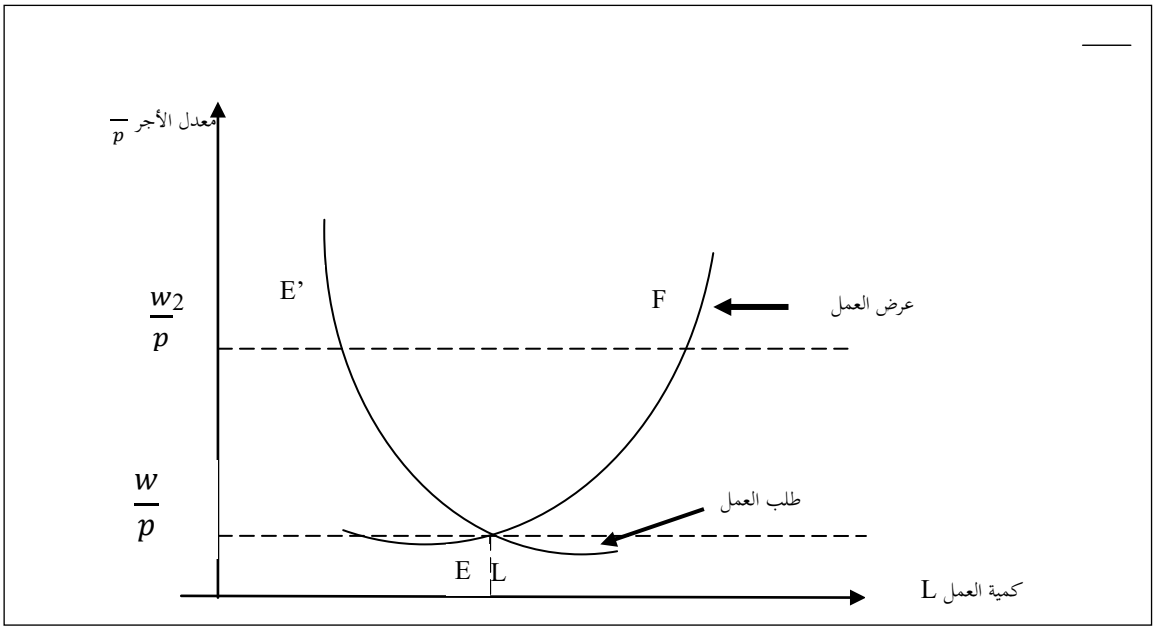

المصدر: هلال سومية، موسوس عفاف، دور الدولة في معالجة البطالة، اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج- البويرة، 2014-2015، ص 12.

$$DL = f(\frac{w}{p})$$

LO: نقطة التوازن بين العرض والطلب على العمل.

OL: كمية العمل في التوازن.

OW: معدل الأجر في التوازن.[1]

[1] هلال سومية، موسوس عفاف، المرجع نفسه، ص 11-12.

ثانيا: النظرية الكينزية :

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، وأن حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار، إذ أن الميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية تولي بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية إلا أنه أثر من ناحية أخرى برفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق، وعليه فإن وجود البطالة يكمن فيما يلي:

لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية وهو ما يوضحه الشكل التالي:[1]

الشكل (02): الفجوة الانكماشية في الاقتصاد

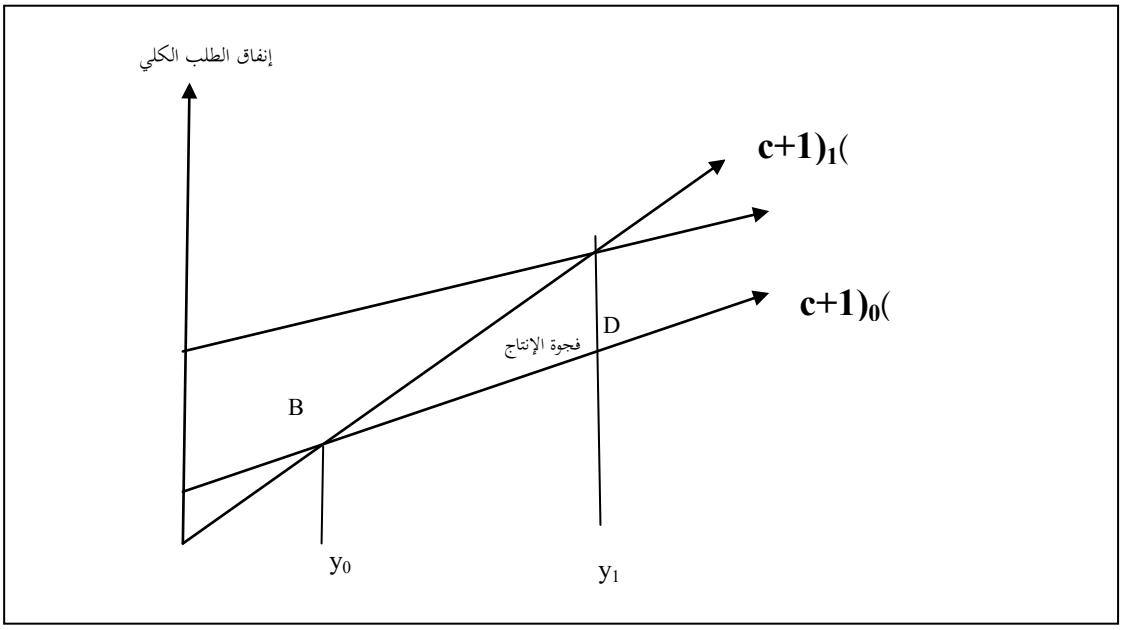

المصدر: بومليط نجود، بعوط سناء، أثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر، علوم الاقتصاد والتجارية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2019-2020، ص46.

يبين هذا الشكل أنه إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة ويبلغ $(C+1)_0$ مثلا فإن الدخل الوطني الناتج (y_0) سيكون أقل من الناتج الوطني الممكن (y_1) والناتج الوطني الممكن هو عبارة

[1] بومليط نجود، بعوط سناء، مرجع سبق ذكره، ص 46.

عن أقصى حجم الناتج الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع وستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر بـ (y_1-y_0) وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية تقدر بالمسافة (AB) والفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل.

مما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل، فضلا على أن النظام الرأسمالي لا يمتلك الآليات الذاتية التي تضمن التوظيف الكامل ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وهو حالة أكثر واقعية لذا فقد ناد كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج مشكلة القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية.[1]

[1] بومليط نجود، بعوط سناء، مرجع سبق ذكره، ص47.

ثالثا: النظرية النيو كلاسيكية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حامل لعدد من الخصائص التي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور، المساواة بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق ونبهت إلى وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالقصور النيوكلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن أقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظف الكامل فهذا يعني أن هناك فائضا في سوق العمل، الأمر الذي من شأنه دفع الأجور، ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض وينطوي ذلك على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاض في سعر الفائدة وبالتالي زيادة في الاستثمار والتوظيف والدخل، ونتيجة لذلك وهنا تميل البطالة إلى الاختفاء تلقائيا.[1]

[1] زكرياء بن نعيجة، استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر دعامة رئيسية لتقليص البطالة، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف- ميلة، 2018، ص51.

II. النظريات الحديثة المفسرة للبطالة:

تقوم هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، وتفترض هذه النظرية أن سوق العمل ينقسم إلى سوقين هما:

أولا: نظرية تجزئة سوق العمل:

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.

وتفترض هذه النظرية أن سوق العمل ينقسم إلى سوقين هما: سوق رئيسي وآخر ثانوي، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين.

1- السوق الرئيسية:

تتكون من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجية كثيفة رأس المال الحديث، وبالتالي فإن العاملين فيها لابد أن يتمتعوا بقدر عالي من المهارات سواء عن طريق التأهيل أو التدريب، وبحكم كبر الحجم لهذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عالي من الاستقرار والربحية عن طريق الممارسة، ومن ثم استقرار أحوال العاملين فيها.

2- السوق الثانوية:

تتكون من وحدات إنتاجية صغيرة الحجم أو تكون وحدات كبيرة لكن أدوات الإنتاج المستخدمة بدائية وتستخدم عمالة كثيفة بمهارات متدنية، منتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة سهلة للتقلبات والإختلالات الاقتصادية وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي ومأمون من الاستقرار الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فتبرز ظاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير، وترجع أسباب تجزئة السوق إلى أسباب تاريخية تعزي إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية.[1]

[1] زكرياء بن نعيجة، المرجع نفسه، ص55.

ثانيا: نظرية البحث عن العمل:

ترتكز هذه النظرية على تغيير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل والمتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه، وهذه مهمة صعبة للحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل، وبالتالي الأمر الذي يستدعي للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات وتقييم عملية مختلفة، لأنها تتضمن نفقات متعلقة بالبحث والاختبار والسمة الثانية أن العملية تستغرق فترة زمنية من الوقت، وتستند هذه النظرية على عكس السمتين في تفسير ظاهرة وجود ثم من المتعطلين طبقا إلى حين مع وجود فرص عمل شاغرة، ولتفسير بيان الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة دون أن يعني ذلك وجود أي نوع من الاختلال لآليات سوق العمل.

فمن وجهة هذه النظرية أن الأفراد يتركون مناصب عملهم والتفرغ للبحث عن وظائف جديدة الملائمة لقدراتهم وحسب هيكل الأجور، وبالتالي فالبطالة في هذه الحالة هي سلوك اختياري، كما أن هذه البطالة (الإحتكاكية) تعتبر ضرورية من اجل الحصول على التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، لحالها أنها تؤدي إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة للعمل.

ويتوقف طول فترة البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه وفي حالة الرواج الاقتصادي فإن البطالة تطول نتيجة وفرة فرص العمل المتاحة وعلى عكس حالة الكساد الاقتصادي، كما أن الباحثين الجدد في سوق العمل وخاصة الفئة الشبانية نظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد درجة تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وبالتالي يتعرضون لفترة بطالة أطول من غيرهم.

والواقع أن نظرية البحث عن العمل لا تفسر حقيقة البحث عن معلومات فرص العمل وتلاعب معدلات البطالة المرتفعة، فلا يمكن إرجاعها لمجرد رغبة الأفراد في التفرغ لعملية جمع المعلومات، وبالتالي فهي عاجزة عن تفسير البطالة وخاصة في الأجل الطويل، كما أن الواقع الميداني أثبت أن البحث عن العمل الجديد يكون للفرد المشتغل وليس البطال، كما أن تغيير الوظائف وانتقال العمل من وظيفة إلى البحث عن وظيفة أخرى وذلك بدون المردود بحالة التعطل، كما أن الدراسات أثبتت أن نسبة كبيرة من البطالة ترجع إلى تخلي المشروعات عن العمل وليس الفكرة.[1]

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 244-245.

ثالثا: نظرية اختلال سوق العمل:

تعتبر هذه النظرية نتاج المحاولة التي قام بها الكينزيون الحديثون في تفسيرهم لإشكالية الأجور غير المرنة والذين اعتمدوا في تحليلهم لذلك على الاقتصاد الجزئي، حيث تأخذ النظرية بجمود الأجور والأسعار في الأمد القصير ويرجع هذا الجمود من وجهة نظر أنصار هذه النظرية إلى عجز كل الأجور والأسعار من الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي فتنتج البطالة عن العرض الزائد لليد العاملة عن الطلب المتوفر في السوق، وفي نفس السياق نجد أن هذه النظرية ترتبط بين اختلال سوق السلع والخدمات وتزامنه مع الاختلال الواقع في سوق العمل وكتفسير لهذا المعطى فإن أصحاب هذه النظرية يرون أن قصور الطلب على السلع والخدمات أو الطلب الفعال يؤدي إلى خلق فائض في الإنتاج، الأمر الذي ينعكس على مستوى النشاط الذي يستجيب لذلك خلال تخفيض مستوى الإنتاج وهو ما يدفع بالمنتجين إلى التخلص من اليد العاملة ليخلق ما يسمى بالبطالة الكينزية.

ومن جهة أخرى ترجع هذه النظرية إلى ارتفاع الأجور والذي يعتبر عامل لربحية المؤسسة وبالتالي لجوء هذه الأخيرة إلى تخفيض اليد العاملة واستبدالها بالتكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج، وهذا الاختلال في سوق العمل ينتج عنه بطالة يصطلح عليها بالبطالة الكلاسيكية.

كانت نظرية الاختلال التي قدمت تحليلها الخاص لأسباب البطالة واختلالات سوق العمل بحيث توصلت فيه كنتيجة أن أهم أسباب البطالة الاختيارية هو انخفاض مستوى الإنتاج الذي يؤثر بدوره على عامل ربحية الاستثمارات، لكن في المقابل نجد هذا التحليل لم يسلم من الانتقادات التي وجهها المعاصرون لها حيث رأى المنتقدين أن نظرية الاختلال تهتم بالمدى القصير فقط من جهة، ومن جهة أخرى سلمت بإمكانية حدوث بطالة كينزية أو كلاسيكية لكن الواقع يمكن أن يجمع بينهما وهو مالا تعالجه النظرية من خلال سياستها.[1]

[1] لفيلف كنزة، دور صناديق الزكاة في معالجة مشكلة البطالة، علوم التسيير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2015، ص 53.

كما ظهرت نظريات عديدة تقوم بالتطوير والتعديل وتكون أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة.

1- نظرية رأس المال البشري:

من مؤسسي هذه النظرية الاقتصادية (Becker) خلال الستينات وبالتحديد خلال سنة 1964، المتعلقة بقرار الاستثمار في رأس المال البشري وتشكل هذه النظرية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين كفرع جديد للتحليل النيوكلاسيكي، إذ ترتكز على مجمل فرضياته، وترتكز هذه النظرية على مجموعة المؤهلات والمهارات التي يمكن للفرد الحصول عليها عند مزاولته لنشاط ما، ومثلما يسعى صاحب رأس المال إلى اكتساب الخبرات اللازمة للتسيير والرفع من الإنتاجية فإن الأجير أيضا يسعى إلى تراكم معارفه لغرض تحسين راتبه المستقبلي، حيث يرى Becker أن العائد على الاستثمار في القوى العاملة من خلال تحسين المعارف والمهارات وبين معدل الفائدة المحصل أي المقارنة بين تكلفة الاستمرار في المشروع والمردودية المحصلة على أن تكون الأولى أقل من الثانية أي لصالح صاحب العمل لضمان استمرار المشروع، ومن ثم مناصب العمل فعند احتساب معدل العائد على الاستثمار في القوة العاملة لفئة معينة تجري مقارنة ذلك العائد مع عائد فئة أخرى من القوى العاملة تسمى فئة المقارنة، فإذا كان عائد الفئة الأولى أكبر من عائد فئة المقارنة معناه أن الاستثمار في تلك الفئة من القوى العاملة مربح ومرغوب فيه، والعكس صحيح ومع هذا يفضل بعض الأفراد مغادرة مناصب عملهم من أجل آفاق مهنية أخرى، غير أن هذه المغادرة الإرادية تشكل خسارة لصاحب العمل أو المشروع الذي استثمر وساهم ماديا في تأهيلهم، مما يرفع من القوى العاملة وهذا لن يتم إلا عن طريق:

- تخفيض أجور الفئة العمالية المتبقية الشابة.
- عزوف المؤسسة على الاستثمار في رأس المال البشري تحسبا لأي تسرب آخر وبما أن كل فرد يعتبر مكونا لرأس المال البشري في ميدان التكوين والتعليم فإن النظرية تفترض وجود صنفين من الأشخاص: فئة قليلة ذات قدرات تدريبية عالية، والفئة الأخرى الغالبة لا تملك مؤهلات تعليمية، مما يؤدي إلى نقص في رأس مالها البشري، إذ تمارس أعمالا مترددية وفي أغلب الحالات تكون في بطالة سافرة.
- إن نظرية رأس المال البشري هي النظرية الكلاسيكية الأولى التي حاولت إيجاد تفسير لظاهرة البطالة واختلال سوق العمل خلال عشرية كاملة (1960-1970).[1]

2- نظرية العقود الضمنية:

من أبرز مؤسسي هذه النظرية AZaridis (1975)، Baily (1974)، Gordon (1975)، حيث تقوم على أساس أن الاتفاقيات الملزمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية معناه أنه ليس من الضروري صياغة الاتفاقيات بشكل رسمي ومكتوب.

[1] بولقصيب وهيبة، زواغي نهى، مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة 2019، ص 57.

وتفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال والموظفين على استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود خاصة تلك المتعلقة بعدم استقرار مداخلهم الممنوحة من طرف أصحاب الأعمال الذين أظهروا استعدادهم لتحمل المخاطر المالية بالإقدام على القيام بمشروعاتهم بينما العمال يظهرون عدم استعدادهم لتحمل المخاطر بأن يعملوا لحساب غيرهم.

لقد تبين لدى الاقتصاديين أن هذه النظرية عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية بل تكتفي بإظهار دور وفعالية عقود المداخيل الثابتة بدلا من المداخيل المتغيرة الملاحظة واقعيا في معظم المؤسسات التي تتميز بالأجور المستقرة ولكن بالتغيرات الكبيرة في مستوى التشغيل.

انتقد هذا النوع من طرف J.C. Eicher إذ يرى أنها نظرية تمنح للأجور دور مميز لكونه يتحدد بنوع العمل، كما أنه طلب المستخدمين لليد العاملة لا يتحدد بمستوى الأجر، إنما بالخصائص التقنية للعمل، غير أن هذه النظرية لم تعط تفسير لغياب الدور الذي يمكن أن يلعبه عرض العمل في تحديد مستوى الأجور ضف إلى ذلك مجموعة النقاط التالية:

- التصرفات التمييزية الصادرة عن أصحاب العمل، حيث تبين الدراسات الأمريكية المتعلقة بتوزيع الأجور أن هناك فروقات شاسعة بين مستويات أجور النساء والرجال حتى ولو حظي كل منهما بنفس المستوى التأهيلي والتكويني.
- ظاهرة انقسام سوق العمل، إذ نجد هناك انقساما مرتبطا بفئة العمر على التكوين مقارنة بالفئة الأكبر سنا، بحيث لا يمكن للتكوين أن يحقق مردودا له إلا في فترة قصيرة، على عكس الشباب.
- الخصائص الفردية للأشخاص.

والطريقة الوحيدة التي يمكن بها لأصحاب هذه النظرية إيضاح السبب في التغيرات الواقعة على مستوى التشغيل تتمثل في إضافة عامل تعويضات البطالة التي تمولها الحكومات والتي في الحقيقة تعتبر إعانات للمؤسسات التي تستغني عن عمالها في أوقات الركود.[1]

3- نظرية الأجر المكافئ:

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمل وزيادة الإنتاجية ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور البطالة.

ويمكن حصر أسباب رفع الأجور من طرف أصحاب العمل فيما يلي:

- ✓ تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه.

[1] بولقصيب وهيبة، زواغي نهى، المرجع نفسه، ص 58.

- ✓ الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية.
- ✓ لقد استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجور مرتفعة لأن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال.[1]

[1] ليلى خميسي، مريم صايفي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة 2019. ص 43.

المبحث الثاني: الآثار والسياسات المتخذة للحد من البطالة

المطلب الأول: قياس البطالة

1- كيفية القياس

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصورا حقيقيا لها.

تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية سنوية وذلك باتباع أسلوب العينات وليس الاحصاء العام نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة. يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

عندما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوى العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} : 100$$

تتكون الفئة النشطة من الافراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون إذا:

الفئه النشطة= العاملون + العاطلون

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي حتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة، أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل الراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل متاح لهم، أما الأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

- الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد دون سن العمل القانوني وهو 15- 16 فما دون، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.
- الأفراد فوق سن معينة: وهي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.
- الأفراد من فئات معينة: هي الفئة غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرض والعجزة وطلبة المدارس.

[1] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص4-5.

- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم قدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.
- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

انتقادات طريقة حساب معدل البطالة:

إن مثل هذه الإحصاءات عن البطالة باستخدام الصيغة السابقة الذكر قد لا تتوفر فيها الدقة والمعلومات الكافية عن البطالة، خاصة في الدول النامية لهذا نجد انتقادات مختلفة حول طريقة حساب معدلات البطالة لعدة أسباب نذكر أهمها:

- قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من معدلات الحقيقية، نظرًا لصعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والاستمرار في البحث للأفراد العاطلين عن العمل.
- يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير الكامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك، غالباً، كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.
- لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء. لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية منفصلة كقطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية.
- لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب وإنما أيضًا على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة. وكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية.[1]
- أن معدلات البطالة لا تؤشر البطالة الحقيقية لأن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير حالة النشاط الاقتصادي حيث ينخفض من يرغب في العمل في حالة الركود الاقتصادي، بحيث لا يشجع الوضع على دخول عمال جدد إلى القوى العاملة ولا يشجع العمال العاطلين على الاستمرار بالبحث عن

[1] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

فرص العمل، ويحصل العكس في حالة الانتعاش الاقتصادي، وهو الأمر الذي يؤثر على نسبة البطالة.

على الرغم من بساطة الصيغة لحساب معدلات البطالة والانتقادات الموجهة لها باتصافها بعدم الدقة إلا أنها الصيغة التي تعتمد وتأخذ بها جميع الدول، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

إن قياس البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:

- ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية والتي يستدل منه على حجم البطالة وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على النحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى.
- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.
- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي، وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى ويتمثل أهم الاختلافات باختصار في النقاط التالية:

- السن القانوني للعمل وسن التقاعد أي الحد الأدنى والحد الأعلى لعمر العامل، حيث تختلف الحدود حسب تشريعات في كل بلد وذلك لقياس السكان النشطين.
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، حيث أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلا.
- كيفية التعامل إحصائيًا مع الخرجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.
- تبيان مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد الآخر على مسوح العمل كالعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين[1].

[1] سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص7.

المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن البطالة:

قد يتساءل البعض لماذا تهتم الحكومات بمحاربة البطالة وتتحمل أعباء العاطلين عن العمل وتخصص لهم مساعدات لإعانتهم وإعانة عائلاتهم، وعلى ذلك يتلخص في تطور هذه الظاهرة وآثارها الوخيمة حيث تنجم عن هذه الظاهرة آثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

أولا: الآثار الاقتصادية:

- حرمان الاقتصاد المحلي من فرص النمو والتنمية خاصة البشرية منها، وذلك جراء عجز الاقتصاد من استغلال وتشغيل العرض المتاح من الأيدي العاملة.
- الهدرة في الموارد الإنتاجية، ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد انتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا، وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء، ولذلك فهي تمثل خسارة مادية للمجتمع وهدرة في الموارد الإنتاجية غير المستغلة.
- انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة، كما توضحها المعادلة التالية:

$T=t\ y$ حيث أن:

T: تمثل مقدار الضرائب على الدخل.

y: تمثل حجم الدخل القومي.

t: تمثل نسبة ضريبة الدخل.

فكلما زاد حجم الدخل زاد حجم الضرائب المحصلة للدولة.

والعكس صحيح في حالة وجود البطالة فإن قدرة الدولة على تقديم الخدمات تكون أقل بسبب انخفاض عوائد الضرائب النام عن انخفاض الدخل.

- الضرر الإنتاجي حيث أن هنالك علاقة ارتباطية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في معدل البطالة، هذا ما أثبته البروفيسور آرثر أوكن بعد دراسة أجراها وأطلق عليها اسم قانون أوكن، ويقر هذا القانون أنه إذا ارتفع معدل البطالة بمقدار 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج لمحلي الإجمالي بما قدره 2%.[1]

[1] زكرياء بن نعيجة، مرجع سبق ذكره ص 57-58.

ثانيا: الآثار الاجتماعية:

للبطالة آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- البطالة ينتج عنها العنوسة نظرا لعدم إنشاء الأسرة أي الزواج يحتاج إلى مؤونة وتكاليف والشخص العاطل لا يملك ذلك.
- البطالة تؤدي إلى فشل الطموح وظهور الإحباط النفسي لدى الدارسين.
- يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ضياع جزء كبير من الإنتاج وهو ذلك الجزء الذي كان يمكن أن يحقق في حالة انعدام هؤلاء المتعطلين ولاشك أن هذا يقلل رفاهية المجتمع.
- لا تؤثر البطالة على جميع الأفراد بالتساوي وإنما عادة ما تتأثر الطبقة الفقيرة من العمال بدرجة أكبر وهذا يعني أن البطالة تعيد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة.
- تترك البطالة آثار سيئة على العاطلين عن العمل فهي توتر أعصابهم وتزيد من حالتهم النفسية فيؤثر هذا على نفسية أسرهم وأولادهم فيزداد عدد المنحرين وكذلك ارتفاع معدلات الانتحار والإجرام.[1]

ثالثا: الآثار السياسية:

تظهر في الكثير من الأحيان أن ثلة من المجاميع العاطلة والتي كون قد استفزت ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها من قبل المعنيين في الدولة وهي ترفع شعار التململ والتمرد بسبب فقدان الأمل في تحسين الأوضاع، ومع هذا لا يمكن لومها غير أن هذا لا يعني تشجيعها على المس بممتلكات الدولة وأمنها، ولكن لا بد أن نتفهم ما يعانوه، فمقابل صعوبة ومرارة ما يعانونه هناك مناظر أخرى لفئات مبالغة في الترف والتبذير ومن الطبيعي أن يرفعوا أصواتهم وبصخب أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ غير أن هذا يواجه من قبل الدولة بالعنف المفرط في مقابل حركة العاطلين وهذا لا يخلف إلا المزيد من العنف والاضطرابات وتفاقم الأزمة يجب التعقل هنا وضبط الموقف والنظر إلى مثل هذه الأزمات والقضايا من منظور جدي وواسع وبعين بحث عن الأسباب الرئيسية في محاولة لتفهم موقف الآخرين وتجنب المواقف قد لا تحمد عقباه، حيث أن مفهوم إرساء أركان النظام والعدالة الاجتماعية تطلب من الجميع إظهار حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالطرق السلمية المشروعة، كما أنها تلزم النقابات أو الحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن الفرد لا يريد إلا العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه وهي من أولويات حقوق المواطن. ومن واجب الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها لا أن تتعالى على المواطن.[2]

[1] حيمور مصطفى، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر الفترة الممتدة 1987-2013، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014-2015، ص16.

[2] اسماعيل علي، شكر مجيد جود مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، الطبعة الأولى 2016، عمان وسط البلد، مجمع الفحيص التجاري، عمان الأردن، سنة 2016.

المطلب الثالث: الإجراءات والحلول المتخذة لمعالجة البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر، ومن وقت لآخر في نفس المجتمع، ولذا فإن السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع ولا تصلح في آخر، إلا أنه عادة ما تؤخذ العوامل التالية من أجل الحد من البطالة:

1- تبني أسلوب التخطيط:

يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن أكثر الصعوبات الاقتصادية يمكن التغلب عليها لو أمكن اجتثاث الاضطراب من مصدره، ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريق جعل الإنتاج في الصناعات الإنشائية يسير النظام، لأن هؤلاء يعتقدون أن مصدر البطالة هو الصناعات الإنشائية، باعتبار أن البطالة إذا ظهرت في هذه الصناعات فإنها سوف تنتقل إلى الصناعات الأخرى.[1]

2- **ضرورة العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي:** في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل يفوق الزيادة في عدد السكان وهذا بدوره سيعمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي تحسن الوضع المعيشي له وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

3- **معالجة البطالة حسب نوعها:**

- **البطالة الموسمية** يمكن الحد منها من خلال:
  - التقدم التكنولوجي ورفع المستوى الفني للعمال.
- **البطالة المقنعة** يمكن الحد منها:
  - التوزيع العادل للعمال على قطاعات الإنتاج المختلفة.
  - سحب فائض العمال من بعض القطاعات واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة.[2]
- **البطالة الدورية** يتم الحد منها من خلال:
  - التخلص من حالة الركود وذلك بزيادة الاستثمارات.

4- دور الدولة:

- **الدور المالي:**
  - زيادة الإنفاق الحكومي والذي يتبعه زيادة في الاستهلاك والاستثمار.
  - زيادة الأجور النقدية من خلال الاستثمارات الحكومية ورعاية ودعم التعاونيات.
  - دعم صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين.

[1] زكرياء بن نعيجة، مرجع سبق ذكره ص 61.
[2] رقية صيفون، سمية كردود، مرجع سبق ذكره، ص49-50.

- **الدور القانوني:**
  - صياغة قانون العمل والعمال.
  - بناء قاعدة مادية تكتيكية وإقامة صناعات رائدة.
- **الدور السياسي:**
  - منع قدوم الأيدي العاملة من الخارج.
  - نقص ساعات العمل.
  - منع دفع أجور من الحد الأدنى.
  - منع استخدام الأحداث في العمل.[1]

[1] رقية صيفون، سمية كردود، مرجع سبق ذكره ص50.

خلاصة الفصل الأول

مما سبق ذكره يمكن القول أن البطالة تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه العالم في القرن الواحد والعشرين، وبالأخص الدول النامية والتي ينبغي عليها في خلال الظروف الراهنة العمل على النهوض باقتصادياتها المنهكة ومضاعفة الجهود لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظيف، تتناسب مع حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا، لا النمو الذي تزداد معه معدلات البطالة والذي لا يجني فيه المجتمع ثمرة ما أنفقه من جهد ومال في تكوين العلاقات البشرية وتنمية رأس المال البشري.

من هنا نقول أن ظاهرة البطالة أصبحت تهدد حياة الخريجين والمتعطلين عن العمل والذين يجدون أنفسهم فجأة في موقع لا يتيح لهم تحقيق احتياجاتهم.

الفصل الثاني:
الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة

الفصل الثاني: الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة

تمهيد

ينبغي الاعتراف بأن عالم اليوم هو عالم الأزمات لأسباب تتعلق بالتغيرات الكثيرة التي حدثت في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والسكانية والبيئية، والتي أثرت في حياة الإنسان داخل الكيان الاجتماعي والتنظيمي، فقد أصبح من المعروف بأن التحدي الكبير الذي يواجه الأفراد والمنظمات والقطاعات المصرفية والدول، يتحدد بسلسلة من الأزمات التي تختلف في طبيعتها وحجمها، مؤدية إلى خلق الصعوبات والمشكلات وإحداث الانهيارات في القيم والمعتقدات والممتلكات.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأزمات العالمية

المطلب الأول: تعريف الأزمات الاقتصادية

عرف العالم عدة أزمات ابتداء من أزمة الكساد العالمي 1929 إلى أزمة السبعينات وصولا إلى أزمة 1987، كما أن العقد الأخير من القرن العشرين لم يسلم هو الآخر من الأزمات، فضربت أزمة المكسيك وجنوب شرق آسيا... الخ لذا لابد من التعرف على ماهية الأزمات، أسبابها وأنواعها.

تعد الأزمة (Grisis) مفهوما "قديما" اصطلاحا واستخداما وتعني في اللغة: الشدة والقحط، وأزم عن الشيء أي أمسك عنه والأزمة والحمية، والمأزم هو المضيق.[1]

- **من الناحية الاجتماعية:** هي الحالة التي تؤدي إلى توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغير الصريح لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة.
- **أما المفهوم العلمي** يشير إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة وعنف مدته الزمنية قصيرة وقد تمتد إلى أشهر.[2]
- الأزمة حالة يواجهها متخذو القرار في أحد الكيانات الإدارية الدولية، القطاع، المؤسسة، مشروع... حيث تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج، ويفقد معها صناع القرار قدرتهم على السيطرة أو تحديد الاتجاه العام لها في المستقبل.[3]

[1] البحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، كانون الأول (2011)، ص49.

[2] نور محمد فوزان العقاد، الأزمة العالمية وأثرها في السيولة في المصارف، إدارة أعمال كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص 17-18.

[3] عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 39-40.

يقصد بالأزمة وجود خلل ما على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، بحيث تؤدي إلى فترة من التباطؤ في النمو، وبأكثر خطورة تؤدي إلى التراجع الاقتصادي مع مضاعفات جانبية تؤثر على المداخيل، وتسبب الخسائر وتزيد من الضغط الاجتماعي.

وبتعبير آخر هي ركود أو انقطاع لمسار النمو الاقتصادي السابق، وبالتالي انخفاض الإنتاج، ولفترة يكون فيها النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن الأزمة هي حالة طارئة قد تكون متوقعة أو غير متوقعة قد تحل على المؤسسات والدول وحتى الأفراد.

[1] عبد الرحمان تومي، المرجع نفسه، ص40.

المطلب الثاني: خصائص الأزمات

إن هناك العديد من الخصائص التي تعمل على تمييز الأزمة وجعلها واضحة المعالم والخصائص ومن خصائص الأزمات ما يلي:

1- أن الأزمة تجهز وتختلق وتصنع في جو خفي وفي بيئة سرية وفي أجواء معتمة لا يستطيع الإنسان معرفتها إلا بواسطة التفكير الهادف والإبداعي والابتكار في معرفة أسباب ومسببات الأزمة.
2- أن الأزمة تحدث في بيئة خارجية وداخلية للمنظمات والشركات كما أن ضرر الأزمة يكون واقعا على البيئتين الداخلية والخارجية للشركات والمنظمات.
3- أن الأزمة تكون جو من الفزع والهلع والخوف والاندهاش وإحداث الصدمات العنيفة النفسية والفكرية والذهنية والمادية.
4- أن الأزمة تتسم بالسرعة والمباغتة في الوقوع والمفاجأة المهولة في سرعة وقوع الأزمة.
5- أن الأزمة تبدأ بحدة زائدة وتحدث في بيئة معقدة جدا وتكون الأزمة في بداية نزولها قوية ومفاجئة وعنيفة ومعقدة التركيب ومعقدة المعلومات ومحيرة في حقائقها ثم تبدأ الأزمة تدريجيا بالنزول والخفة والضعف.
6- أن الأزمة تكون متداخلة المعلومات ومتشابكة البيانات وغير واضحة المعالم وغير ظاهرة الخصائص فتظهر بشكل معقد وغير واضح ولا مفهوم من المقصود من إحداث هذه الأزمة.
7- أن الأزمة تعمل على سيادة وانتشار حالة من الذعر والخوف والفزع، الخوف من المستقبل والخوف من المجهول.
8- أن الأزمة تتسبب في حصول الكثير من الخسائر والتضحيات المالية والبشرية.
9- أن الأزمة تكون سببا في انهيار وضعف وتحطيم الكثير من الشركات والمنظمات والهيئات والبنوك.
10- أن الأزمة تتسبب في العجز المالي وإعلان الإفلاس المادي والدخول في المراحل الحرجة من عدم القدرة على تصفية الديون.
11- أن الأزمة تشكل الكثير من الضغوطات النفسية والمالية والإدارية.
12- أن الأزمة تشكل تهديدا وتتسبب في القضاء على المصالح الإدارية للشركات والمكاتب والمنظمات.
13- التعامل مع الأزمات المالية والمشكلات الإدارية يحتاج إلى خبير ما هو مختص في علم إدارة الأزمات ليسهل على المؤسسات المالية والتجارية حل المشاكل الإدارية والمالية.[1]

[1] محمد سرور بن حكمت الحريري، إدارة الأزمات واستراتيجيات القضاء على الأزمات الاقتصادية والمالية والإدارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان، الأردن 2012، ص 110-111.

14- تزايد الضغوطات الخارجية من الزبائن والعملاء، والزائرين على المؤسسة ولكن المؤسسة بسبب انهيارها وضعفها وخسارتها أصبحت عاجزة عن الصدق في تحقيق رغبات العملاء وغير قادرة على تنفيذ التعهدات والاتفاقيات المبرمة مع الشركات الأخرى أو الأشخاص الآخرين.

15- سقوط سمعة المؤسسة والشركة التي خسرت وانهارت وأصابها العجز المالي.

16- إن الأزمة تحدث بدعم قوة خفية داعمة ومؤيدة لهذه الأزمات.[1]

[1] محمد سرور بن حكمت الحريري، المرجع نفسه، ص 113.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات

إن تصنيف الأزمات وتقسيمها يفيد في تعميق التفكير في الأزمة ويلفت الانتباه إلى بعض القضايا الهامة، كأن يقال: هذه أزمة شاملة، أزمة جزئية، أزمة عنيفة، هادئة ونحوها، كما يفيد هذا التصنيف في توحيد المفاهيم والمصطلحات عندما نفكر أو نتناقش في أزمة معينة، أما في حالة غياب مثل ذلك التوحيد، فسيكون التفكير الجماعي والنقاش حينذاك كمن يتكلمون بلغات مختلفة غير مفهومة، ومن ثم سيظفر أولئك المتناقشون بـ "لا شيء".

والخطوة الأولى في الإدارة السليمة لتصنيف الأزمة هي تحديد طبيعة أو نوع الأزمة Crisis type، لكن تحديد نوع الأزمة ليس عملية سهلة، لأن الأزمة أي أزمة بحكم طبيعتها تنطوي على عدة جوانب متشابكة إدارية واقتصادية وإنسانية وجغرافية وسياسية، وبالتالي تتعدد وتتنوع التصنيفات بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد أنواع الأزمات.

وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الأزمات استنادا إلى المعايير التالية:

1- نوع ومضمون الأزمة:

فهناك أزمة تقع في المجال الاقتصادي أو السياسي... الخ، ووفق هذا المعيار قد تظهر أزمة بيئية أو أزمة سياسية، أو أزمة اجتماعية، أو أزمة إعلامية، أو أزمة اقتصادية وفي داخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية مثل الأزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية، وهكذا.

2- النطاق الجغرافي للأزمة:

إن استخدام معيار جغرافي يؤدي إلى ما يعرف بالأزمات المحلية التي تقع في نطاق جغرافي محود أو ضيق، كما يحدث في بعض المدن أو المحافظات البعيدة كانهيار جسر أو حادث قطار.

ثم هناك أزمات قومية عامة تؤثر في المجتمع ككل كالتلوث أو وجود تهديد عسكري ومن عدو خارجي.

وأخيرا ثمة أزمات دولية كأزمة كوسوفا، أو أزمة الانحباس الحراري أو أزمة الحاسوب ونظم المعلومات مع الألفية الثالثة.[1]

3- حجم الأزمة:

يشيع معيار الحجم أو الضخامة في تصنيف الأزمات فهناك:

- أزمة صغيرة أو محدودة تقع داخل إحدى منظمات أو مؤسسات المجتمع.
- أزمة متوسطة.

[1] محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، الجزء 4، الطبعة 1، 2008، ص 12.

- أزمة كبيرة.

ويعتمد معيار الحجم أو الضخامة على معايير عادية كالخسائر والأضرار الناجمة عن أزمة المرور أو تعطل في توليد الطاقة الكهربائية، ثم هناك في كل أزمة معايير معنوية كالأضرار والآثار التي لحقت بالرأي العام وبصورة المجتمع أو المؤسسة التي تعرضت للأزمة.

4- المدى الزمني لظهور وتأثير الأزمة:

يعتمد هذا على عمر الأزمة، وفي هذا الإطار هناك نوعان من الأزمات:

- **الأزمة الانفجارية السريعة:** وتحدث عادة فجأة وبسرعة، كما تختفي أيضا بسرعة، وتتوقف نتائج هذه الأزمات على الكفاءة في إدارة الأزمة، والتعلم منها.

مثال: اندلاع حريق ضخم في مصنع لإنتاج المواد الكيماوية.

- **الأزمة البطيئة الطويلة:** تتطور هذه الأزمة بالتدرج، وتظهر على السطح رغم كثرة الإشارات التي صدرت عنها، لكن المسؤولين لم يتمكنوا من استيعاب دلالات هذه الإشارة والتعامل معها، ولا تختفي هذه الأزمة سريعا، بل قد تهدد المجتمع لعدة أيام، من هنا لا بد من تعديل الخطة الموجودة لمواجهة الأزمة ووضع خطة جديدة، والتعامل مع الأزمة في سرعة وحسم وبلا تردد، فكل دقيقة لها قيمة، وفي كل دقيقة ستواجه بتحديات وضغوط من رؤسائك، ومن الجمهور، بل ومن بعض وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية لكن كل هذه التحديات قد تكون فرصة لاختبار مدة قدرة فريق الأزمة على التصرف، كما قد تكون فرصة أمام العاملين لإثبات تماسكهم ووحدتهم.

مثال: وجود مشكلات بين العاملين والإدارة حول ساعات العمل والأجر الإضافي وظروف العمل، والدخول في مفاوضات بين الطرفين وفشل المفاوضات.[1]

5- طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة:

تختلف التهديدات التي تواجه المنظمة أو المجتمع، وبالتالي يمكن تصنيف الأزمات استنادا إلى نوعية ومضمون التهديد، فهناك تهديدات خارجية موجهة ضد المعلومات، ومجموعة متعلقة بالأعطال والفشل، وتهديد خارجي موجه ضد اقتصاد المنظمة، و الخسائر الفادحة، وتهديدات نفسية والأمراض المهنية.

6- أسباب الأزمات:

اعتمادا على الأسباب المؤدية للأزمات يمكن تقسيمها إلى:

- أزمات تظهر نتيجة تصرف أو عدم تصرف المنظمة، وتتضمن الأخطاء الإدارية والفنية أو الفشل في تحقيق أساليب العمليات المعيارية.
- الأزمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.

[1] محمود جاد الله، المرجع نفسه، ص 12-13.

- الأزمات الناتجة من خارج المنظمة وليس للمنظمة سبب في حدوثها.
- الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والبراكين.

7- طبيعة أطراف الأزمة:

استنادا إلى طبيعة الطرف أو الأطراف المنخرطة في الأزمة أو تأثيرها على الدولة يمكن التمييز بين الأزمات الداخلية والأزمات الخارجية، فإذا تعلق الأمر بأحد جوانب السيادة الخارجية للدولة أو انخراط طرف خارجي في الموقف كانت الأزمة خارجية كما هو الحال في النزاعات البرية والجوية والحروب والتهديد باستخدام القوة العسكرية، وقطع العلاقات الدبلوماسية...الخ.

أما إذا تعلق الأمر بتفاعلات القوى السياسية والمجتمعية في الداخل كانت الأزمة داخلية وفي إطار الأزمات الخارجية فإن التصنيف الأكثر أهمية للأزمات هو ذلك التمييز بين الأزمة منخفضة المدة والأزمة ذات الطابع الاستراتيجي أو الهيكلي.

والأزمة الدولية الاستراتيجية هي موقف تدهور خطير في عناصر البيئة الداخلية والخارجية لأطراف الأزمة يمثل تهديد القيم والأهداف الرئيسية للدولة، وقد يصاحبه احتمالات كبيرة باستخدام القوة العسكرية الناشطة، مع وجود وقت محدود في اتخاذ قرارات حاسمة بشأن هذا التدهور أو التهديد الخطير.

وتنطوي التصنيفات السابقة على قدر كبير من الداخل، كما أن أي تصنيف منها لا يستطيع أن يحيط بكل جوانب الأزمة، من هنا انتشر بين الباحثين والخبراء استخدام أكثر من معيار لتحديد أنواع الأزمات، وهو ما يعرف بالمعيار المركب.

ولا شك أن المعيار المركب هو الأكثر ملاءمة للتعامل مع الأزمات سواء في مرحلة التخطيط للوقاية من الأزمة، أو مرحلة احتواء أضرارها، فالأزمة أيا كانت طريقتها ومجالاتها تأثر في المجتمع ككل، كذلك فإن الأزمة المالية مثلا لا تأثر في النظام الاقتصادي فقط بل تأثر في المجتمع ككل، وبالتالي ينبغي التعامل مع أي أزمة من منظور مجتمعي شامل، وثمة اتفاق بين الخبراء والباحثين على هذا المنظور الذي عكس نفسه في تركيب فريق الأزمة حيث يتكون الفريق من خبراء ومتخصصين من كافة المجالات ذات العلاقة بالأزمة.

مما سبق تظهر أوجه التشابه بين الأزمات ومن هنا يمكن أن تتحول على سبيل المثال أزمة اقتصادية تقع في إقليم جغرافي محود إلى أزمة عامة بحسب مدى سرعة آثارها الاجتماعية والنفسية.[1]

[1] محمود جاد الله، المرجع نفسه، ص 14- 15.

المطلب الرابع: أسباب الأزمات

تعددت أسباب الأزمات فقد تكون داخلية أو خارجية، طبيعية أو متعمدة، ويمكن تحديد أهم أسباب الأزمات في النقاط التالية:

1- ضعف نظام المعلومات ونظام صنع القرارات وما ينتج عنه من عدم توفير المعلومات المناسبة واللازمة لصنع القرارات، مشاركة أفراد غير مؤهلين في صنع القرارات، الفشل التكنولوجي بما يتضمن من تخريب في الأجهزة والمعدات، المشاكل في الأنترنت، تغيرات في البرمجيات، القرصنة واختراق الأمن المعلوماتي، كلها تؤدي إلى أزمة.
2- تنشأ الأزمة نتيجة صراع المصالح والخلافات بين الأفراد العاملين والإدارة ويترتب عليها انهيار نظام الاتصالات داخل المنظمة، عدم التزام العاملين بتعليمات الإدارة العليا، وعدم وجود فرق عمل فعالة وتنعكس بشكل مقاطعة أو إضراب لفترات غير محددة ونزاعات.
3- يؤدي العنف والسرقة والإرهاب في مكان العمل إلى أزمة تنظيمية.
4- يمكن أن يؤدي إهمال القضايا الثانوية في البداية إلى أزمة كبيرة وحالة من عدم اليقين في مكان العمل.
5- تؤدي السلوكيات غير القانونية مثل قبول الرشاوي أو الاحتيال أو التلاعب بالبيانات أو المعلومات إلى حدوث أزمة في المنظمة.
6- تنشأ الأزمة عندما تفشل المنظمة في الدفع لدائنيها وتعلن نفسها كمنظمة مفلسة.
7- ضعف الإمكانات المادية والبشرية للتعامل مع بعض الأحداث، الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع ومضاعفة الخسائر، وخلق مجموعة من المشكلات التابعة التي لم تكن لتظهر لو تم التعامل مع الوضع مبكرا.
8- تجاهل إشارات الإنذار المبكر: يؤدي التهوين من الأزمات واللامبالاة في مواجهة المشكلات إلى تفاقمها بدرجة يصعب بعد ذلك مواجهتها، مثل تجاهل شكاوى العملاء أو تجاهل الظواهر التي تشير إلى ارتفاع احتمال حدوث فيضان مدمر.
9- قد تنشأ الأزمات بسبب ضعف الثقة مما يؤدي إلى سادة روح الأنانية، عدم الاعتراف بالأخطاء، تزايد الصراعات بين الأفراد وعدم الالتزام بتنفيذ القرارات.
10- عدم وضوح أهداف المنظمة وما يترتب على ذلك من عدم وضوح الأولويات المطلوب تحقيقها، وعدم موضوعية تقديم الأداء، وعدم معرفة العاملين بالأدوار المطلوبة منهم، وعدم وضع الخطط لمواجهة تحديات المستقبل، والتباطؤ في التعامل مع مؤشرات احتمالات اقتراب وقوع أزمة ما.[1]

[1] آية رياض العبد القادر بورزان، الإجازة في علوم الإدارة من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2021، ص 4-5.

11- القيادة الإدارية غير الملائمة ويترتب عليها عدم قدرة المدراء على تحمل المسؤولية، وعدم قدرتهم على التنبؤ بالأحداث المستقبلية ووضع الأحداث السابقة فقط في بؤرة اهتمامهم[1].

ويمكن تلخيص أسباب الأزمات بالشكل التالي:

الشكل (03): أسباب نشوء الأزمات

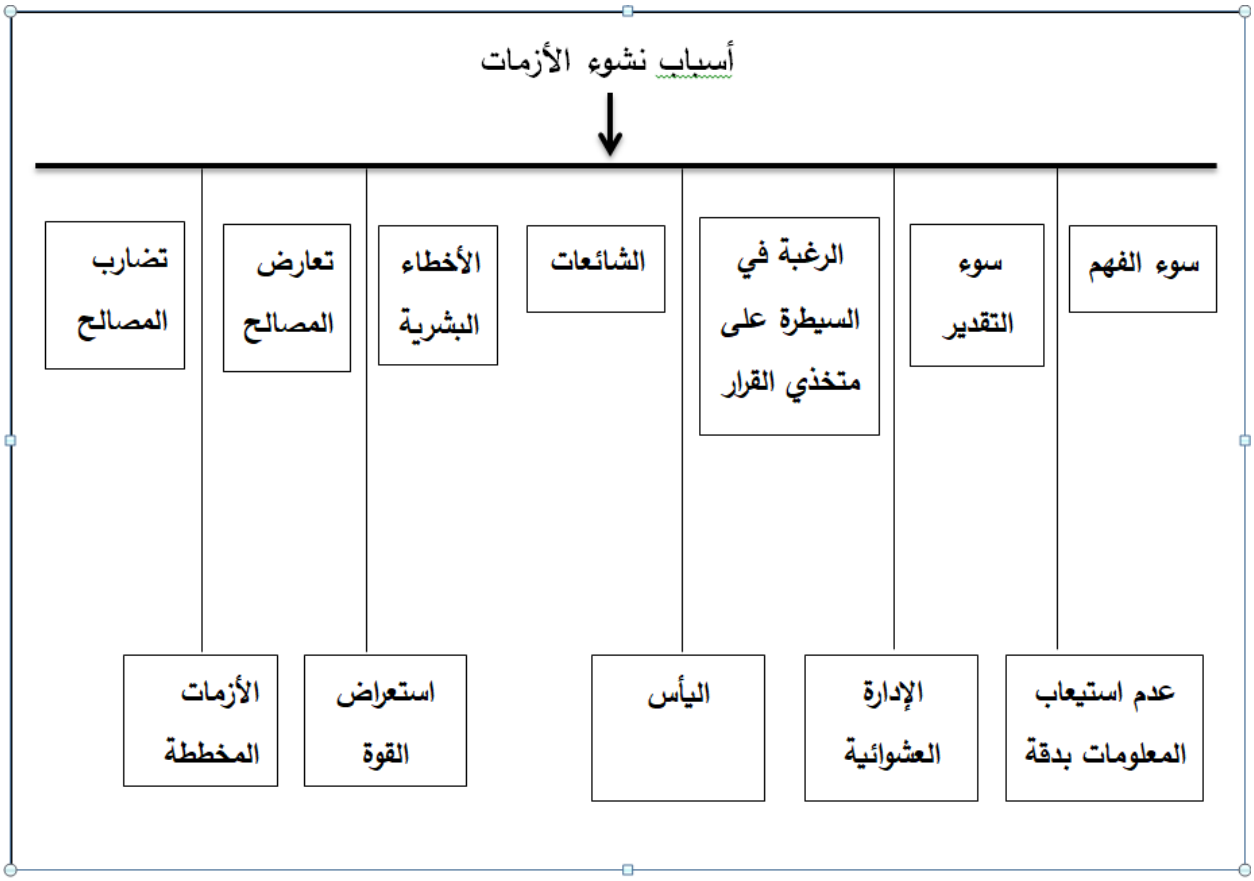

المصدر: آية رياض العبد القادر بورزان، الإجازة في علوم الإدارة من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2021، ص 06.

[1] آية رياض العبد القادر بورزان، المرجع نفسه، ص 5-6.

المطلب الخامس: مراحل الأزمات

يرى الخضيري أن الأزمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تمر بدورة حياة مثلها في هذا مثل أي كائن حي، وهذه الدورة تمثل أهمية قصوى في متابعتها والإطاحة بها من جانب متخذ القرار الإداري، فكلما كان متخذ القرار سريع التنبه في الإحاطة ببداية ظهور الأزمة، أو بتكون عواملها كلما كان أقدر على علاجها والتعامل معها.

1- مرحلة الميلاد:

وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل (إحساس) مبهم قلق بوجود شيء ما يلوح في الأفق، وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم أو الاتجاه أو الحجم أو المدى الذي يصل إليه. ويرجع هذا إلى اتساع نطاق المجهول في الأزمة، وغياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو المجالات التي ستخضع لها وتتطور إليها أو ستنفجر عندها، وحجم هذا الانفجار.

ومن هنا يكون إدراك متخذ القرار وخبرته ومدى نفاذ بصيرته، هي العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد، ويكون محور هذا التعامل هو "تنفيس الأزمة" وإفقادها مرتكزات النمو، ومن ثم تجميدها أو القضاء عليها في هذه المرحلة دون أن تحقق أي خسارة أو دون أن تصل حدتها إلى درجة الصدام العنيف.

وتكون عملية التنفيس في محورها العام كالآتي:

أ- خلق محور اهتمام جديد يغطي على الاهتمام بالأزمة ويحولها إلى شبه ثانوي لا قيمة له.

ب-معرفة أين ستكمن عواملها والتعامل معها بالعلاج الناجح للقضاء على أسباب التوتر الذي أنشأ الأزمة.

ت-امتصاص قوة الدفع المحركة للأزمة وتشتيت جهودها في نواح أخرى.[1]

2- مرحلة النمو والاتساع:

وتنشأ نتيجة لعدم معالجة المرحلة الأولى -الميلاد- في الوقت المناسب، حيث تأخذ الأزمة في النمو والاتساع من خلال نوعين من المحفزات هما:

- مغذيات ومحفزات ذاتية مستمدة من ذات الأزمة تكونت معها في مرحلة الميلاد.
- مغذيات ومحفزات خارجية استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وبها، وأضافت إليها قوة دفع جديدة، وقدرة على النمو والاتساع.

[1] سامي عبد الله سالم أبو عزيز، معوقات إدارة الأزمات في وزارة الصحة الفلسطينية في ظل الحصار، إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 15.

وفي تلك المرحلة يتعاظم الإحساس بالأزمة ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها أو يتجاهلها نظرا لوجود ضغط مباشر يزداد ثقله يوما بعد يوم، فضلا عن دخول أطراف جديدة إلى مجال الإحساس بالأزمة، سواء لأن خطرها امتد إليهم، أو لخوفهم من نتائجها أو من أن خطرها سوف يصل إليهم.

وفي هذه المرحلة يكون على متخذ القرار التدخل من أجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة والمقوية لها على النحو التالي:

- تحديد وعزل العناصر الخارجية المدعمة للأزمة، سواء باستقطابها أو خلق تعارض مصالح بينها وبين استفحال الأزمة.
- تجميد نمو الأزمة بإيقافها عند المستوى الذي وصلت إليه وعدم السماح بتطورها، وذلك عن طريق استقطاب عوامل النمو الذاتي التي حركت الأزمة.

3- مرحلة النضج:

تعد من أخطر مراحل الأزمة، ومن النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة، وتحدق عندما يكون متخذ القرار الإداري على درجة كبيرة من الجهل والتخلف والاستبداد برأيه وانغلاقه على ذاته أو إحاطة هذه الذات بالقدسية والتأليه، وبحاشية من المنافقين الذيم يكيلون له المديح ويصورون له أخطاءه حسنات، وبذلك تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها، وتصبح السيطرة عليها مستحيلة ولا مفر من الصدام العنيف معها، وهنا قد تكون الأزمة بالغة الشدة، شديدة القوة تطيح بمتخذ القرار وبالمؤسسة أو المشروع الذي يعمل فيه، أو أن يكون متخذ القرار قد استطاع بدهاء تحويل اتجاه الأزمة إلى كبش فداء، وهمي تتفتت الأزمة عنده، وتنتهي باستقطاب عوامل النمو الذاتي التي حركت الأزمة.[1]

4- مرحلة الانحسار والتقلص:

تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص نتيجة للصدام العنيف الذي تم اتخاذه والذي يفقد الأزمة جزءا هاما من قوتها، على أن هناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع أخرى عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه.

5- مرحلة الاختفاء والتلاشي:

تصل الأزمة في هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كبير كامل قوة الدفع المولدة لها ولعناصره حيث تتلاشى مظاهره وينتهي الاهتمام والحديث عنها.[2]

[1] سامي عبد الله سالم أبو عزيز، المرجع نفسه، ص 16.
[2] حامد الحدراوي، أسباب نشوء الأزمات و إدارتها دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي، مجلة الكوفة، العدد 5، ب ناس، ص 197.

المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الراهنة

المطلب الأول: أزمة الكساد العظيم 1929

عرف القرن العشرين العديد من الأزمات المالية وبمختلف أنواعها ومن أبرز هذه الأزمات أزمة الكساد العظيم سنة 1929.

1- تعريف أزمة الكساد العظيم (Great Depression)

يطلق الكساد لغة على:

تعريف الكساد لغة: عدم النفّاق: الكساد هو عدم إنفاق السلع والأسواق فهو كاسد، وكسيد، وسلعة كاسدة، أي لم تنفق، وكسدت السوق، تكسد فهي كاسدة.

وقال الليث الكساد: خلاف النفّاق ونقيضه والفعل: يكسد، وسوق كاسدة أي باثرة.

وأكسد القوم كسدت سوقهم وكسد: عدم رواج الشيء لقلة الرغبة فيه، ومنه كسدت بضاعته، أي لم تنفق.

وغالبا ما يطلق الكساد بهذا المعنى أي على الأسواق التي لم تنفق سلعها ويقال (كسدت السلعة)، ومنه قوله تعالى: "وتجارة تخشون كسادها" [التوبة:24]. ويقال الكسيد: الدون من كل شيء.

الحمق: كما يدل الكساد على الحمق لما فيه من خفة العقل قال ابن الأعرابي يسمى الرجل أحمق لأنه لا يميز كلامه من رعونته قال: والحمق أيضا.

الكساد اصطلاحا: المرحلة الخطيرة من الأزمة الاقتصادية، حيث يمتد الشلل التام في قطاعات الاقتصاد، ويتوقف النشاط الاقتصادي ويجمد الانتاج وتتعطل حالة السوق، ويحدث ما يسمى بالانهيار الكبير.

وتتفاقم حالة الافلاس وعندما يستحيل تغيير المسار الاقتصادي باستخدام الأدوات الاقتصادية العادية، ويتطلب إجراءات أكثر تعقيدا، وهذا ما حصل في عام 1929، وهو ما عرف بالكساد الكبير.[1]

[1] وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010، ص 189،186،185.

2- خصائص أزمة الكساد:

تميزت أزمة الكساد بالخصائص التالية:

- كان لها ارتباط وثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
- استمرت الأزمة لفترة طويلة (1929_1933).
- عمق وحدة هذه الأزمة، حيث كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية 1929 حتى منتصف 1933، أكثر من 10،000 بنك في الولايات المتحدة، أي حوالي40% من إجمالي عدد البنوك، وانخفضت الودائع لدى البنوك بحوالي 33%.
- انخفاض كبير في مستويات أسعاد الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك إنجلترا خلال الفترة 1930_1933 بحدود 3،1% مقابل 5،5% سنة 1929.
- اختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير، ففي خريف 1929 انهارت أسعار الأوراق المالية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ربيع عام 1931 امتدت الأزمة النقدية المالية إلى الدول الأوروبية.
- رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول.[1]

[1] لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص 13- 14.

3- أسباب أزمة الكساد:

تعود أسباب أزمة 1929 إلى جملة من الانحرافات الحاصلة في الأسواق الدولية وتتلخص أساسا فيما يلي:

- ضآلة نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي بنسبة 10% وباعتبار المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهماتهم مما أدى إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي.
- البيع على المكشوف من طرف المضاربون للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند انخفاض أسعارها مقابل هامش الربح.
- الممارسات غير الأخلاقية واستغلال ثقة العملاء، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية.[1]

[1] فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر، ص5.

آثار أزمة الكساد الكبير (1929-1933)

من آثار أزمة الكساد لسنة 1929 ما يلي:

- دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود طويلة استمرت حتى عام 1940، وترتب على هذا الركود نتائج كارثية على الاقتصاد الأمريكي حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 6،103 بليون عام 1929 إلى 4،56 بليون عام 1933.
- فقد الاقتصاد الأمريكي أكثر من نصف ناتجه الإجمالي في أربعة سنوات، وكان من نتيجة هذه الأزمة الحادة انهيار النظام المصرفي بعد عشر شهور من بداية الأزمة، أفلس 744 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح عدد البنوك التي أعلنت إفلاسها 9000 بنك، وفقدان تسعة بلايين من حساب الادخار وأفلس خمسة وثمانون ألف من المشروعات، وبلغ الهبوط في حجم المرتبات 40% والأجور 60%.
- في عام 1933 قدر حجم البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 25% أو ما يبلغ 14 مليون من العمال، وبلغ الانهيار في توسعات القطاع الخاص بين عامي 1929 و1933 حوالي 94% (من 15 بليون إلى 886 مليون).

لقد كان لأزمة الكساد العظيم آثار وخيمة على مختلف الدول، نذكر منها:

1- انخفض مؤشر داوجونز (Dow jones) في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 1929 في بورصة وول ستريت بمقدار 3.38 نقطة من مستواه الحقيقي البالغ 260.6 نقطة أي بنسبة 12.8%.
2- الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة.
3- التقلبات الحادة في أسعار الصرف وانهيار النظام الذهبي.[1]
4- انخفاض معدل الودائع لدى البنوك الأمريكية بمقدار 33% في حين انخفضت عمليات الخصم والإقراض بنسبة أضعف.
5- دمار النظام المصرفي الأمريكي، حيث وقعت الأزمة المصرفية الأولى في أكتوبر 1930، أين أفلست العديد من البنوك، أما الأزمة المصرفية الثانية فكانت في مارس 1931 حيث أفلست الكثير من المصارف الصغيرة وتلتها الأزمة البنكية الثالثة في سبتمبر 1931 في إنجلترا مع مشكلة تدني الليرة الإسترلينية 30%.
6- في كل من ألمانيا وفرنسا هبطت أسعار الجملة من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933.
7- في اليابان انخفضت أسعار الجملة من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933.

[1] داودي ميمونة، دراسة أزمات الكساد الكبير (1929_1933) والأزمة المالية (2007_2008)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة والتسيير، جامعة وهران، 2013، 2014، ص 84-89.

8- انخفضت الأرباح وتراكم رأس المال، وارتفعت معدلات البطالة وانخفضت الأجور ففي إنجلترا انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه استرليني سنة 1929 إلى 75 مليون سنة 1932 وغي ألمانيا انخفضت الأرباح من 135 مليون مارك عام 1929 إلى 72 مليون مارك سنة 1932.

9- انخفاض مداخيل الطبقة الرأسمالية.

10- انخفاض أسعار المنتجات بيم سنتي 1929 و 1933 بـ 7.45% وشهدت البلدان الصناعية الأساسية الست (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إنجلترا، وإيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف.

11- انكمشت التجارة الخارجية بـ 40% مقارنة بسنة 1929، وبـ 74% مقارنة بحجمها العادي قبل 1929.

في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1929 شهدت الأسواق المالية الأمريكية انهيارا مدمرا أمام أعين ملاك الأسهم حيث تلاشت ما مقداره 40 بليون دولار من ثرواتهم أو ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي كان يقدر سنة 1929 بـ 87 بليون دولار، وبعد هذا الانهيار المفاجئ دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود طويلة استمرت حتى عام 1940، وترتب على هذا الركود نتائج كارثية على الاقتصاد الأمريكي حيث تراجع الناتج المحلي من 87 بليون عام 1929 إلى 75 بليون عام 1930 وإلى 59 بليون عام 1931 وإلى 42 بليون عام 1933، أي فقد الاقتصاد الأمريكي أكثر من نصف ناتجه الإجمالي في أربعة سنوات.

- تكدس المنتجات الزراعية بسبب ضعف القوة الشرائية واختلاف التوازن بين العرض والطلب.
- انهيار النظام الذهبي في معظم الدول.
- تدهور الفلاحة حيث تناقص الطلب عن القمح والسكر مع تزايد انتاج هذه المنتجات مقابل أسعار غير مربحة للفلاحين.
- انخفاض وكساد الإنتاج الصناعي.
- تدهور القوة الشرائية لمعظم العملات.
- تدهور قيمة العملات المتعلقة بالذهب.
- انخفاض السيولة في البنوك التجارية.
- توقف 25 دولة عن سداد ديونها الخارجية.
- التغيير في السياسة الاقتصادية من التفكير الكلاسيكي إلى التفكير الكنزي حتمية لابد منها.
- النزوح الريفي من الأرياف إلى المدن بسبب البطالة حيث انخفض سكان الريف في ألمانيا من 35% إلى 22% من عام 1922 العدد بإيطاليا إلى 1% وفي الهند ارتفع سكان المدن من 16% مليون إلى 3،62 مليون نسمة.[1]

[1] داودي ميمونة، المرجع نفسه، ص 89، 90.

آثار أزمة الكساد على دول العالم:

أستراليا: لأن أستراليا كانت تعتمد بشكل كبير على الصادرات الزراعية والصناعية فقد أدى بها هذا إلى أن تصبح من أكثر الدول تضررا فقد أدى انخفاض الطلب على الصادرات وأسعار السلع الأساسية إلى الضغط بشكل كبير على الأجور، ووصلت معدلات البطالة إلى رقم قياسي في 1932 حيث ارتفعت إلى 29% من إجمالي القوة العاملة.

كندا: تأثرت بشدة من تباطؤ الاقتصاد العالمي حيث انخفضت المنتجات الصناعية في عام 1932 إلى 58% عن مستوى انتاجها في عام 1929 حيث انخفض إجمالي الدخل القومي في كندا إلى 56% عن عام 1929 ووصلت نسبة البطالة إلى 27% من إجمالي القوة العاملة فيها.

فرنسا: بدأ الكساد يؤثر في فرنسا بشكل واضح في عام 1931 فقد كان لدى فرنسا درجة عالية نسبيا من الاكتفاء الذاتي مما يعني أن الضرر كان أقل بكثير من دول مثل ألمانيا، ولكن معدلات البطالة مرتفعة.

ألمانيا: سبب الكساد ضربة قوية لألمانيا مع توقف المساعدات الأمريكية الموجهة إلى عمليات بناء الاقتصاد الألماني، وارتفعت نسبة البطالة وخاصة في المدن الكبرى ووصل معدل البطالة في عام 1932 إلى ما يقارب من 30%.

اليابان: لم يؤثر الكساد الكبير بشدة على اليابان فقد كان معدل انكماش الاقتصاد الياباني حوالي 8% فقط خلال الفترة من (1929_1931) ومع ذلك طبق وزير المالية الياباني "Osachi yamaguchi" أفكار كينز من خلال إتباع إجراءين رئيسيين هما:

أولا: زيادة الإنفاق من أجل تنشيط حالة الطلب الكلي الفعال.

ثانيا: تخفيض قيمة العملة اليابانية من أجل زيادة الصادرات.

وكان لإتباع الإجراءين السابقين أثر مباشر كبير فالمنسوجات اليابانية بدأت تحل محل المنسوجات البريطانية في سوق التصدير، وبحلول عام 1933 كانت اليابان قد نجحت بالفعل في التخلص من آثار الكساد المهلكة.

أمريكا اللاتينية: نظرا لمستويات الاستثمار المرتفعة للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية فقد لحقت بها أضرار بالغة وكانت أهم المناطق التي تعرضت لإصابات بالغة هي: تشيلي و بوليفيا وبيرو.

هولندا: في خلال الفترة من عام 1931 حتى عام 1937 عانت هولندا من حالة الكساد، ويرجع ذلك جزئيا إلى انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، والجزء الآخر منه كنتيجة لعوامل داخلية سيئة في هولندا، مثل قصور في السياسات الحكومية (وبشكل خاص اسقاط معيار الذهب) ثم بدأت حدة

الكساد تقل في هولندا في عام 1936 عندما أسقطت الحكومة في النهاية معيار الذهب، ولكن الاستقرار الحقيقي للاقتصاد الهولندي ظل متذبذب حتى بعد الحرب العالمية.[1]

[1] داودي ميمونة، المرجع نفسه، ص89-92.

علاج أزمة الكساد الكبير (1929_1933)

ترتب عن أزمة الكساد الكبير إقدام الدول على اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتجاوز الأزمة، هذه الإجراءات انقسمت إلى نوعين: إجراءات عامة (مشتركة) انتهجتها كل الدول، الأخرى خاصة لجأت من خلاله كل الدول إلى تطبيق أسلوب خاص بهدف معالجة الأزمة.

- تم التخفيض من قيمة العملة لتشجيع الصادرات وتم تقليص ساعات العمل مع تجميد الأسعار والرفع من الضرائب وتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي وتشجيع استهلاك المنتجات المحلية.
- اعتمدت بعض الدول على مستعمراتها لمواجهة الأزمة، في حين اعتمدت أخرى على الصناعات العسكرية والمشاريع العمومية الكبرى.
- تبنى الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت الخطة الجديدة سنة 1933 لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وأعلن عن برنامجه الاقتصادي المعروف باسم "الاتفاقية الجديدة"، حيث تم تنظيم البنوك و مراقبة المؤسسات المالية ودعم الفلاحين مع إصلاح الصناعة بالتخفيف من المنافسة وتحديد الحد الأدنى للأجور، وفي الميدان الاجتماعي تم فتح شركات كبرى للتخفيف من البطالة مع تحسين الأجور، وكانت أيضا بداية عمر جديد في التخلي عن مبادئ أدم سميث التي كانت تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.[1]

وفيما يلي سوف نتطرق إلى الإجراءات العامة والخاصة التي اعتمدتها الدول لمعالجة الأزمة:

1- الإجراءات العامة:

أ- تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي: وجدت الدولة نفسها مجبرة على التدخل في الميدان الاقتصادي بعد أن أصبحت مشروعات ضخمة يعمل فيها أحيانا عشرات الآلاف من العمال تعاني من مشاكل خطيرة وعلى أثر هذا الوضع اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير والإجراءات تتمثل فيما يلي:

- فرض الضرائب والرسوم الجمركية بهدف حماية السوق الداخلية.
- توجيه الإنتاج.
- تأميم عدة ميادين اقتصادية.
- سن قوانين اجتماعية وتشريعات قضائية.

ب- تطور القطاع العام: لقد أدى الإفلاس وكساد القطاع الخاص إلى تنشيط القطاع حيث تولت الحكومة بنفسها القيام بالأعمال الاقتصادية والمشاركة مع القطاع الخاص في إنجاز عدة مشاريع بهدف إعادة تنشيط الاقتصاد الذي سيترتب عليه توفير المتطلبات والحاجيات الضرورية للمواطنين.

ت- سياسة الاكتفاء الذاتي: نتيجة عجز الدول عن الاستيراد من الخارج لافتقارها إلى احتياطي الذهب عمدت إلى تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي حيث قامت الدول بتشجيع الإنتاج الوطني وهذا ما قامت به

[1] داودي ميمونة، المرجع نفسه، ص 92، 93.

بريطانيا من خلال تخليها عن نظام التبادل الحر سنة 1931 وكذلك سياسة المقايضة التي تعتمد على مبادلة المنتجات المستوردة بالبضائع المتوفرة لديها.

تنظيم الاقتصاد من خلال تنظيم الإنتاج والمبادلات التجارية وتعيين المحافظين والمديرين ومراقبة أعمال المصارف التجارية.

ث-معالجة البطالة: حاولت الدول معالجة مشكل البطالة بطرق ووسائل متعددة، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مخيمات عمل بلغ عددها 1500 مخيم في الفترة ما بين (1933_1940) أي حوالي 2500.000 عامل استخدموا في أعمال الطرق وغيرها من الأعمال الشاقة، كما قامت الدول بفتح ورشات عمل مختلفة بهدف امتصاص فائض من يد العاملة في ألمانيا فتم إيقاف النساء المتزوجات من العمل.

ج- سياسة الانكماش المالي: اضطرت معظم الدول إلى تطبيق سياسة الانكماش المالي أي التقليل من وسائل الدفع، وتخفيض الأجور وتطبيق عمليات التسليف المصرفي وبذلك تمكنت الحكومات من تقويم المشروعات التي تعاني من بعض الصعوبات وتأمين هامش الربح.

2-الإجراءات الخاصة:

اتخذت الولايات المتحدة كذلك عدة إجراءات بهدف تجاوز الأزمة نذكر منها:

- إعادة التوازن بين التكاليف والإنتاج وبين حياة المدن والأرياف وبين الأسعار الزراعية والأسعار الصناعية.
- تحريك السوق الداخلية وتنشيطها وإنعاشها.
- مراقبة الأسعار والإنتاج وإعادة تقييم الأجور والطاقة الشرائية.
- مراقبة المصاريف وتنظيمها، مراقبة نشاط البورصة وعمليات تخفيض الدولار.
- إعادة فتح البنوك الحكومية حيث قامت الحكومة بإجراءات بعث الزراعة وتطويرها من خلال قوانين تمكن الفلاحين من الإقراض لمدة طويلة بأرباح منخفضة.
- تخفيض ساعات العمل وضبط الحد الأدنى للأجور وزيادتها.
- فرض التأمين والضمان ضد البطالة، تنشيط استهلاك المواد الاستهلاكية.
- تخصيص 500 مليون دولار لمساعدة العاطلين عن العمل وإنشاء الديوان الفدرالي للمساعدة الذي وزع 5،1 مليون دولار على المعوزين ودرس إمكانية القيام بأعمال ذات منفعة عمومية من الدولة.
- كما قدم كينز حلول لمعالجة الأزمة من بينها (السياسة النقدية، إعادة توزيع الدخل، الاستثمار العام).[1]

ومن بين الحلول الكينزية المقدمة لعلاج الأزمة يقترح كينز في هذا الخصوص مجموعة من التدابير المؤدية إلى معالجة الأزمة تمثلت في ثلاثة حلول (السياسة النقدية، الاستثمار العام، إعادة توزيع الدخل).

[1] داودي ميمونة، المرجع نفسه، ص93، 94.

أولا: السياسة النقدية: لقد نادى كينز بضرورة أن تكون للدولة سياسة نقدية مدروسة تؤمن لاقتصادها القومي وفرة النقود في التداول من ناحية وتضمنت الاحتفاظ بسعر فائدة في أدنى مستوى من ناحية أخرى، ويقتضي الأخذ بهذه السياسة معالجة مشكل تفضيل السيولة لأن هذا الأخير يحد من عرض النقود ويتسبب في جعل سعر الفائدة مرتفعا، ولو رجعنا إلى تفضيل السيولة لوجدناه مرتبطا بخصائص المعادن النفيسة وبالتالي الحل يكمن في تخلي الدولة عن الأساس الذهبي، وهذه السياسة ستمكن البنوك من إضعاف قيمة الوحدة النقدية عن طريق الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى إقدام الأفراد عن ادخار النقود تضعف قيمتها يوما بعد يوم، الأمر الذي يؤول إلى هبوط سعر الفائدة ويربط كينز هذه السياسة النقدية بالاقتصاد الذي لم يبلغ درجة الاستخدام الكامل لكافة موارده الاقتصادية كأوضاع أزمة 1929 لأن زيادة النقد المتداول في هذه الظروف لا تؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار، بل تؤدي إلى زيادة الطلب وهذه الأخيرة ينتج عنها زيادة الإنتاج أي أنها لا تؤثر في الإنتاج أكثر مما تؤثر في الأسعار وهذا ما يعبر عنه كينز بعبارة "لا تضخم في حالة نقص الاستخدام".

ثانيا: الاستثمار العام: يتمثل هذا العامل في إقدام الدولة على الاستثمار العام الذي سيعوض النقد المترتب عن الأفراد عن الاستثمار الخاص لأن الدولة من خلال هذا الإجراء ستقوم بخلق فرص عمل وبالتالي قوة شرائية تزيد في الطلب الفعلي الذي يتزايد حجمه وفقا لنظرية المضاعف، والذي سيحدث أثرا كبيرا في معالجة الأزمة، ويرى كينز أن هذا الإجراء لا يطبق إلا في ظروف معينة تتمثل في:[1]

- لا يجوز أن تقوم الدولة بالاستثمار العام إلا في حالة البطالة لأن القيام بهذا الإجراء في الحالة العكسية سيترتب عنه حدوث فائض في الاستخدام، وبذلك تنشأ قوة شرائية جديدة في وقت ليس فيه مجال لزيادة الإنتاج والذي سيؤول إلى ارتفاع الأسعار.
- لا يمول الاستثمار العام عن طريق القرض الوطني لأن القرض الوطني يمتص الادخار الفردي وبالتالي يؤثر على كمية النقود الموجودة بالسوق فيرتفع سعر الفائدة.

ثالثا: إعادة توزيع الدخل: يقترح كينز إعادة توزيع الدخل كإجراء ثالث لمعالجة الأزمة الاقتصادية حيث يرى أن توزيع الدخل يسير في طريق يبتعد فيه عن المساواة بصورة مستمرة إذ يتزايد الفارق من دخل الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة ولما كان هذا الواقع ينبئ بأن هذه الطبقات الأخيرة هي أكثر الطبقات إنفاقا واستهلاكا، باعتبار أن ميلها الحدي للاستهلاك أقوى من الطبقات الأخرى، يرى كينز وجوب إعادة توزيع الدخل بشكل تستفيد منه الطبقات الفقيرة ليزداد حجم الاستهلاك بصورة عامة ويزيد معه الطلب والخلاصة أن كينز في نظرياته العامة المتعلقة بالأزمة خرج عن الحرية بمفهومها التقليدي وهو بذلك قد وجه اهتمامه الرئيسي لعلاج ما يتعرض له النظام الرأس مالي من صعوبات مع تركه حرا بصفة جوهرية يعتمد النشاط الاقتصادي فيه أساسا على الاقتصاد الخاص.

[1] داودي ميمونة، المرجع نفسه، ص 95، 96،

إن الأزمة الاقتصادية العالمية بشموليتها لجميع المجالات وطول مدتها ونتائجها على الحياة والمستقبل قد أكدت فشل السياسة الرأسمالية الفردية والاقتناع برأسمالية الدولة والاقتصاد الموجه من الدولة والمراقب منها، واستعادت الدولة دورها الاقتصادي في الوطن.

وأقدمت كل الحكومات على التدخل في توجيه وتسيير الشؤون الاقتصادية فيها بقوانين حين وبمشاريع حكومية حينا آخر، ومن أجل حماية السوق الداخلية والتقليل من البطالة والبؤس الاجتماعي أقدمت كل دولة على غلق السوق الوطنية أما البضائع الأجنبية بالضرائب الجمركية المرتفعة جدا. أو منع الاستيراد كله، وممارسة نظام التبادل الحر منذ 1846، وتخلت عنه سنة 1931 وكل الدول حاولت أن تمارس سياسة الاكتفاء الذاتي بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية ومواردها الوطنية.[1]

[1] داودي ميمونة، المرجع نفسه، ص96-97.

المطلب الثاني: أزمة المكسيك 1994

كانت المكسيك حتى نهاية 1994 البلد الذي أغرق المستثمرين وحقق وعوده بإيرادات خيالية لهم، ذلك أن البيزو كان مرتبطا بالدولار الأمريكي وقد قدم حينها فوائد مرتفعة جدا، فقد استثمرت مليارات الدولارات في المكسيك وبدأت تظهر بوادر الحلم المكسيكي في اللحاق بدول جنوب شرق آسيا من حيث قدرتها للتغلب على أزمة المديونية بنجاح.

لم يدم هذا الحلم طويلا فمع بداية عام 1994 ولضمان قدرة الدولة الائتمانية وتغطية حاجاتها لزمها أكثر من مليار دولار، ونتيجة لهذا فقد أعلنت الآلاف من الشركات إفلاسها في الوقت الذي تحول فيه مئات الآلاف إلى عاطلين عن العمل، لقد سميت هذه الأزمة بالأزمة الأولى للقرن الحادي والعشرين، فما الذي حدث فعلا؟ سنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة.

لقد تضررت المكسيك على نحو قاس خلال أزمة المديونية في عقد الثمانينيات من القرن العشرين ولكنها شهدت في بداية التسعينات فترة تحرير شملت إزالة القيود على تدفقات رؤوس الأموال وخصخصة عدد من البنوك وإعادة هيكلة الديون التي تضمنت الانفتاح على المنافسة الأجنبية ورفع التنظيم الحكومي وما تبعه من إصلاح مالي صاحبها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

العوامل التي ساعدت على تدفق رؤوس الأموال:

- تدني معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وما رافقتها من ركود في هذا البلد وفي بلدان أخرى الأمر الذي حث المستثمرين على توظيف أموالهم في المكسيك لتحقيق أرباح كثيرة.
- توسيع نطاق الخوصصة للقطاعات الممتلكة من قبل الدولة.
- دخول المكسيك مع الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية "نافتا" وهو ما عزز ثقة المستثمرين الأجانب بالمكسيك.
- زيادة الناتج المحلي بمعدلات مرتفعة (31% سنويا بين 1988_1994).[1]

[1] زهية كواش، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الملتقى الدولي الثاني، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر 2009، ص 8.

النتائج المترتبة على تدفقات رؤوس الأموال:

لقد وصل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل المكسيك قيمته في عام 1993 وهو ما ساهم بدرجة كبيرة في زيادة حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك للقطاع الخاص، بمعدل نمو سنوي بلغ متوسط 66% إلا أن النكسات السياسية بدأت تهز الثقة في استقرار المكسيك وبدأ تدفق رأس المال إلى داخل المكسيك بالتباطؤ كما تدهورت التدخلات المحلية وأصبحت العملة المحلية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية وهو ما ترتب عليه زيادة معدلات الاستهلاك.

وفي النهاية رفعت الحكومة المكسيكية معدلات الفائدة الحقيقة إلى 40% في السنة خلال الأزمة والعملة المكسيكية البيزو لم ترتفع قيمتها أكثر مما ينبغي بالرغم من محاولات الحكومة المحافظة على قيمة البيزو من الارتفاع إلا أن البيزو المكسيكية فقدت نصف قيمتها ابتداء من 1994.

وفي نهاية 1994 كانت الحكومة المكسيكية قد أنفقت كامل احتياطاتها من الصرف الأجنبي فخفضت من قيمة عملتها وسمحت لها أن تعوم مقابل الدولار الأمريكي، إلا أن هذا التخفيض كان له نتائج تدميرية ونتيجة لذلك توجهت الحكومة المكسيكية إلى الإدارة الأمريكية إذا تخصصت لها هذه الأخيرة اعتمادا ماليا بقيمة 50 مليار دولار ووعدت الولايات بتقديم 20 مليار دولار متفردة من هذا الاعتماد على أن يساهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض دول مجموعة السبع بتأمين القسم الباقي مقابل ذلك قدمت المكسيك صادراتها المستقبلية من النفط ككفالة للأم والمقترضة التي يجب تسديدها خلال ثلاث إلى خمس سنوات.

نتائج الأزمة المكسيكية:

مما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- خسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام، مما أدى إلى تضاعف البطالة.
- إفلاس 60 ألف شركة بناء.
- تقلص النتائج الإجمالي بما نسبته 10%.
- ارتفاع معدل التضخم إلى 35% في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص بحوالي 12%.
- انخفاض الرقابة على الصرف الأجنبي.[1]

[1] زهية كواش، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

دروس الأزمة المكسيكية:

بعد معالجتنا للأزمة المكسيكية تمكنا من استخلاص الدروس التالية:

- إن مخاطر اعتماد المكسيك المفرط على التدفق المتقلب لرأس المال قصير الأمد من أجل تمويل العجز المالي لا يمكن علاجه إذ لا يمكن أن يكون تدفق رأس المال الخاص بديلا عن المدخرات بل يجب أن يكون مكملا.
- استطاعت المكسيك مواجهة سعر المصرف بفضل تدخل صندوق النقد الدولي بقوة مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنه عضو في النافتا.
- تسرعت المكسيك في إطلاق حرية تحويل العملات وفتح أسواق المال لجذب الاستثمار الأجنبي.
- كانت نصائح الصندوق بإلغاء قيود تحويل العملة وتطبيق التعويم سببا في حدوث الأزمة.[1]

[1] زهية كواش، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المطلب الثالث: أزمة النمور الآسيوية 1997:

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم 2_10_1997 والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث بدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد فانخفض مؤشر (Hang Seng) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من 30 سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7 %_8% كمتوسط) وتنوع قاعدتها التصديرية واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.[1]

أولا: انفجار الأزمة:

لقد أعطى نظام سعر الصرف الثابت في بلدان جنوب شرق آسيا إحساسا زائفا بالأمان، مما شجع هذه البلدان على إبرام ديون ضخمة مقومة بالدولار، إضافة إلى هذا فإن صادرات هذه البلدان كانت ضعيفة في منتصفات السبعينيات بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني وقيام الصين بخفض قيمة عملتها في عام 1994، وقد انعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل وضعف الصادرات في اتساع عجز الحساب الجاري إضافة إلى أن قسما كبيرا من التدفقات كان في صورة اقتراض قصير الأجل، ما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية.

وبفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، اضطرت السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع سعر الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية، وعليه فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى حد 25% في تايلندا، و 35% في كوريا، وظلت عند هذا الحد لعدة أيام مما اضطر بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية وإيداع قيمتها في البنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، مما نتج عنه زيادة المعروض من الأوراق المالية في السوق دون أن يقابله طلبات شراء وهذا ما أدى إلى انخفاض شديد في أسعار الأسهم وصل إلى 25% و 50% من الأسعار السائدة في السوق، وتزامن هذا مع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها بعد تآكل الاحتياطي النقدي الأجنبي لديها، مما أدى بها إلى خفض رسمي في قيمة العملة تسبب وبصورة فورية في تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق.

[1] مراحي البحري، تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي (2017_2018)، ص 19.

ثانيا: أسباب الأزمة:

يمكن إيجاز أهم أسباب الأزمة التي قد تكون متداخلة ومتشابكة إلى ما يلي:

- من إحدى أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبمعدلات مرتفعة، حيث أدى تدفق رؤوس الأموال إلى دول جنوب شرق آسيا إلى الزيادة في الاستثمار المحلي الذي أدير من طرف مؤسسات مالية ومصرفية هشة وضعيفة وغير خاضعة للرقابة، مما أدى إلى التساهل في منح الائتمان والتهاون في تشديد الرقابة على البنوك الأجنبية الدائنة، وتوظيف هذه الأموال في مشروعات ليست كلها مجدية، كما يشرح الأوروبيون أسباب الأزمة الآسيوية إلى ضعف النظم المالية وإلى الاقتصاديات الهشة (Economies fragiles) في معظم دول شرق آسيا.

- زيادة ما يسمى الاستثمار السلبي (d'investissement passive) حيث انتهجت دول جنوب شرق آسيا سياسات اقتصادية تشجع الادخار وانخفاض الطلب المحلي، والاعتماد بصفة رئيسية على الصادرات كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي مما أدى إلى اختلال التوازن بين وفرة المدخرات وانخفاض فرص الاستثمار المنتج.
- رغم النمو السريع في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا والتطورات السريعة والمتلاحقة في بيئة الاقتصاد العالمي، إلا أن النظم المالية لهذه الاقتصاديات ظلت جامدة وخاضعة للتدخل الحكومي، وقد أدى التدخل الحكومي لدعم المؤسسات المالية الضعيفة أو المعسرة في كل من إندونيسيا، ماليزيا وتايلاند وتوجيه الائتمان من خلال البنوك في كوريا، إلى تفاقم مشكلة المخاطر المعنوية نتيجة لوجود إدراك بوجود ضمانات حكومية ضمنية، الأمر الذي شجع تلك المؤسسات على الانخراط في أنشطة خطرة غير محسوبة.
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات لدول شرق آسيا وخاصة إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلندا لأسباب عديدة منها ارتفاع أسعار صرف عملات تلك الدول نظرا لارتباطها بالدولار الأمريكي، وقد أدى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى وخصوصا الين الياباني خلال سنة 1995 إلى فقدان القدرة التنافسية لتلك الدول مما قلص من صادراتها ومن ناحية أخرى زادت معدلات نمو الواردات نتيجة زيادة الاستثمارات.[1]

[1] مراحي البحري، المرجع نفسه، ص20– 21.

ثالثا: آثار الأزمة الآسيوية:

- تفاقم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية وهي (الفلبين، ماليزيا، إندونيسيا، كوريا الجنوبية) إذ بلغ 80% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- تدخل المؤسسات الاقتصادية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي من خلال طرح حزمة من السياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة من الاصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في إندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى ما عدا ماليزيا التي رفضت الحزمة.
- أثرت تلك الأزمة على الدول المتقدمة والنامية، إذ انخفض معدل النمو في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.
- قيام تلك الدول النامية في العالم وخاصة الآسيوية منها كالصين والهند بحيازة احتياطات دولية كبيرة لمواجهة الظروف الاقتصادية الكبيرة.[1]

[1] عبد الكريم شنجار عيساوي، عبد المهدي رحيم عويد، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 200-201.

المطلب الرابع: أزمة الأرجنتين (2001_2002)

يعتبر الاقتصاد الأرجنتيني ثالث أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية كما أنه أكبر الاقتصاديات الناشئة على المستوى العالمي من حيث حجم الدين، فضلا عن ذلك فقد عانى من العديد من الأزمات الاقتصادية وذلك منذ نهاية عام 1998، حيث تعرضت لأزمتين ماليتين الأولى في أكتوبر 2001 والثانية في مارس 2002، وتكمن الأسباب الرئيسية للأزمة الأرجنتينية في وجود حالة من الركود الاقتصادي وتزايد الدين العام بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية الهيكلية على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي والتي تتمثل فيما يلي:

- اتجاه الحكومة إلى ربط العملة المحلية بالدولار، وذلك من خلال اتباع نظام مجلس الإشراف على العملة، وفيه تكون العملة الأرجنتينية قابلة للتحويل إلى الدولار على أساس سعر مستقر وثابت وهذا ما جعل العملة الأرجنتينية تتعرض للتقلب صعودا وهبوطا مع تقلب الدولار صعودا أو هبوطا.
- محدودية الصادرات الأرجنتينية، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة العملة الأرجنتينية وضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.
- حدوث حالة من الركود الاقتصادي بسبب تأثير العدوى المالية الناتجة عن أزمة المكسيك 1994، وأزمة البرازيل 1998، والتي انتهت بتخفيض قيمة العملة البرازيلية بحوالي 25% فأصبحت الصادرات البرازيلية تتمتع بميزة تصديرية في مواجهة الأرجنتين.
- إلزام الحكومة بدفع 14% من القروض قصيرة الأجل بالدولار، مما أثر على حجم الاحتياطي وزيادة الضغط على العملة المحلية.[1]

وقد ترتب على كل ما سبق زيادة عجز ميزان التجاري إلى 2،3% مليون دولار أمريكي، وارتفاع مدفوعات فوائد الدين الخارجي إلى أن وصلت إلى 48% كما ارتفع معدل التضخم إلى أن وصل إلى 672% وفي مواجهة الأزمة تم تعويم العملة وإلغاء الارتباط مع الدولار، وقد هبطت قيمة العملة في السوق الحرة بنسبة 50%.

وأصبحت السلع الأرجنتينية أكثر قدرة على التنافس عن ذي قبل وبدأت عجلة الخروج من الأزمة في الحركة، كما بدأت المنظمات الاقتصادية الدولية تبدي استعدادها لضخ الأموال كمساعدة لإنعاش الاقتصاد الأرجنتيني بعد ذلك قررت السلطات أن الأرجنتين ستتوقف عن دفع أقساط وفوائد الدين العام الخارجي، كم تم اقتراح

[1] سلوى فؤاد صابر، الأزمات المالية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ب ن، ص 372.

إصدار عملة جديدة تستعمل إلى جانب البيزو الأرجنتيني، وذلك من أجل عدم تخفيض قيمة العملة الأرجنتينية إلا أن استمرار الاضطرابات الداخلية حالت دون تحقيق ذلك.

وفي 15 يونيو 2001 أعلن الأرجنتين نظاما لسعر الصرف خاص بالصادرات بحيث يعمل هذا النظام الجديد على ربط العملة ليشمل اليورو أيضا، نخلص من ذلك أنه تم إلغاء نظام التثبيت من خلال مجلس الإشراف على العملة والاتجاه إلى سلة من عدد من العملات الهامة كالدولار واليورو، وذلك في محاولة للخروج من الأزمة.[1]

[1] سلوى فؤاد صابر، المرجع نفسه، ص 372.

المطلب الخامس: الأزمة المالية العالمية 2008

واجه العالم منذ صيف 2008 أزمة مالية عاتية أودت بأكبر البيوتات المالية في أكبر اقتصاديات العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) ولم يلبث أن تردد صداها في مختلف الأسواق المالية، فقدت معظم بورصات العالم ما يتراوح بين ثلث ونصف قيمتها مما اضطرت الحكومة الأمريكية ومن ورائها عدد من الدول الصناعية الكبرى إلى التدخل بحزمة من الإجراءات وتخصيص مئات المليارات من الدولارات لتثبيت الأسواق وإعادة الثقة إليها.

1- الجذور التاريخية للأزمة المالية:

يجمع الكثير من الباحثين والمتخصصين على أن الأزمة المالية الراهنة لم تكن وليدة اللحظة وإنما لها جذور تاريخية ارتبطت ببعض الأحداث الاقتصادية التي أثرت سلبا على أداء الاقتصاد الأمريكي أهمها ما يلي:

أولا: التأثير السلبي لأزمة الأسواق المال الآسيوي لعام 1997 وأزمة قطاع تكنولوجيات المعلومات وشركات الأنترنت لسنة 2000 على أداء الاقتصاد الأمريكي، كما أن أحداث 11 سبتمبر 2011 زادت في تفاقم الأزمة، ومن بين التأثيرات السلبية لهذه الأزمات نذكر ما يلي:

- تراجع معدلات الاستهلاك مما أدى بالشركات الأمريكية إلى تخفيض إنتاجها مع تراجع كبير في أرباحها.
- هروب مليارات الدولارات من الأموال المستثمرة داخل أمريكا للخارج بسبب إجراءات تجميد الأصول المتخذة في إطار سياسة مكافحة الإرهاب التي أعلن عنها عقب أحداث 11 سبتمبر 2011.
- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 0.8% عام 2001.[1]

ثانيا: قيام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار فائدة الإقراض بين البنوك استجابة لتوقعات الاقتصاديين باحتمال وقوع ركود اقتصادي عام 2001، وذلك من 6% في شهر جانفي إلى 1.75% في شهر ديسمبر من نفس السنة، وكان أدنى مستوى له منذ عام 1961.

ثالثا: العجز المتواصل لميزان المدفوعات التجاري للولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات جد مقلقة، حيث وصل هذا العجز في سنة 2005 إلى 800 مليار دولار، أي ما يعادل 6.4% من الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة الأمريكية، وما يعادل 1.5% من الناتج الإجمالي المحلي العالمي، ويرجع الاقتصاديين ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العمومية الأمريكية بسبب تكلفة حربها على الإرهاب وغزوها للعراق

[1] ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء الأورو مغربي، الجزائر أيام 20_21 أكتوبر 2009، ص 7.

وأفغانستان، زيادة وتيرة الاستهلاك مقارنة بالإنتاج وزيادة وتيرة الاستثمارات خاصة في قطاع السكن والعقار مقارنة بالادخار.

رابعا: تحول وجهة الاستثمارات الأمريكية والأجنبية نحو قطاع السكن والعقار، وهذا بسبب أزمة قطاع تكنولوجيات المعلومات وشركات الإنترنت وتدني معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيات المعلومات من جهة، ونتيجة كذلك لسياسة التحفيز التي أنتجتها الحكومة الأمريكية لتسجيع المواطنين الأمريكيين على شراء المساكن والعقارات، مما أدى إلى زيادة الطلب على المساكن و العقارات بنسبة تجاوزت 100% خلال الفترة 2001_2003، ولقد أحدثت حالة الازدهار والإنعاش في القطاع العقاري تفاؤلا لدى المستثمرين والشركات العقارية.[1]

[1] ساعد مرابط، المرجع نفسه، ص 7-9.

2- أسباب الأزمة المالية العالمية:

يمكن إرجاع الأزمة المالية العالمية إلى ثلاث مجموعات من الأسباب هي كالآتي:

أ- الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي:

شهد القطاع المصرفي اتساعا متزايدا بعد انهيار نظام بريتون وودز في التسعينات من القرن المنصرم إذ كانت تلك المدة البداية الحقيقة لتضخم القطاع المالي وانتفاخه في السنوات الأخيرة، إذ تم التحول من نظام سعر الصرف الثابت مع وجود قيود على حركة رؤوس الأموال دوليا إلى أسعار نظام الصرف العائمة مع إطلاق حركة رؤوس الأموال بكل أصنافها، وأخذ التضخم المالي بالاتساع من مجيء الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" ورئيسة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتش" منذ مطلع الثمانينيات كما ذكرنا والذين اتباعا نموذجا "لبراليا" قائما على أساس التخفيض الضريبي وتخفيض القيود على حركة رؤوس الأموال وغيرها من الإجراءات الأمر الذي أدى إلى فوضى مالية شديدة في ظل الفلسفة الليبرالية الجديدة.

فالسياسة الضريبية للولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور في الأزمة المالية إذ أن القانون الضريبي أكثر انحيازا للطبقات العليا للمجتمع، إذ تم رفع الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة للشريحة العليا من 297 ألف دولار إلى 328.5 ألف دولار عام 2006 بينما تم تخفيض الحد الأقصى للضريبة للشريحة العليا على الأفراد الأثرياء من 40% على الدخول التي تزيد على 297 ألف دولار عام 2000 إلى 35% من الدخول التي تزيد على 328.5 ألف دولار عام 2006، وهذا بدوره يزيد من نجاح القطاع المالي لاسيما أن هذه الطبقة ترتفع لديها الرغبة في الاستثمار في الأصول المدرة للربح السريع في الأسواق المالية.[1]

و يتبين من الجدول رقم 51 أن حجم الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية سجل أعلى مستوى له عام 2006 إذ بلغ نحو 73.9 مليار دولار فيما حقق أدنى مستوى له عام 2009 وبمقدار 62.4 مليار دولار، فيما تتراوح بين (66_73) مليار دولار في الأعوام الأخرى.

جدول (01): إجمالي الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية (2001_2009) مليار دولار

الأعوام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البيان	66.2	66.9	67.5	69.8	73.1	73.9	65.1	67.3	62.4

المصدر: عبد الكريم شنجار عيساوي، عبد المهدي رحيم عويد، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 205.

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص204_205.

إن بروز الفلسفة الليبرالية الجديدة واتساعها على المستوى العالمي كاتساع الخصخصة وهذا ما نادت به الريغانية والتاتشرية وتراجع تدخل الدولة في الأسواق وإزالة القيود على تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الفائدة عبر الحدود، ومع بروز منظمة التجارة العالمية وسعيها الدائم إلى تحرير التجارة الخارجية في جانبي السلع والخدمات وبضمنها الخدمات المالية، كل ذلك ساهم باتساع القطاع المالي بشكل فاق نظيره الحقيقي بأضعاف مضاعفة، هذا التضخم المالي لابد من أن يتسبب في اندلاع أزمات مالية على نطاق واسع والدليل أن أغلب الأزمات المالية حدثت مع انفصال هذا القطاع عن القطاع الحقيقي وبروز الاقتصاد الرمزي.

ومن الأسباب المالية ما يلي:

- المتاجرة في المخاطر وتركيزها:

أدت سياسات التحرر المالي وتعويم العملات إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالصفقات المالية الأمر الذي ترتب عليه أن يكون هناك تحوط لدى المتعاملين فيها لتفادي المساوئ الناجمة عن تقلبات سعر الصرف، فظهر ابتكار مالي جديد سمي العقود المستقبلية في العملات، وتعتبر المشتقات المالية إحدى أنواع هذه العقود على اختلاف صورها من عقود بالهامش وخيارات ومبادلات وتوريق أو تسديد أو غيرها، وهذا الإتجار في المخاطر هدفه واحد تنويع المخاطر والتحوط والتأمين ضد الخسائر التي يتوقع أن تحدث مستقبلا.

ونتيجة هذه المشتقات من إعادة بيع الرهون العقارية وغيرها من الرهون المشكوك فيها بشكل أوراق مالية ومن ثم تداول هذه الأوراق وإلصاقها في الأسواق المالية أي طمس جميع القروض المختلفة بخلطها وإلصاقها وإنشاء سندات باسم الشركة التي تولت شراء القروض من المقرضين وطرح السندات في الأسواق وبيعها إلى مستفيدين آخرين بأسعار أكثر من قيمتها الحقيقية بسبب الفوائد الحقيقية التي تم اقتطاعها على أصل القروض، هذه الفوائد تبدأ تدريجيا بالارتفاع على المقترض بحيث يدفع الفوائد لمدة عامين أو ثلاثة أعوام قبل أن يصل إلى أصل المبلغ المقترض.

إن تركيز الرهون العقارية لدى البنوك التجارية أدى إلى استخدام القروض التجارية بإصدار أدوات جديدة لاستعمالها كضمان للاقتراض من المؤسسات المالية وهو ما يسمى بظاهرة التسديد (Securitization) ثم يتم استعمال هذه الأدوات في الحصول على قروض أخرى وهكذا، كما أدى تركز القروض في قطاع واحد (قطاع العقارات) إلى زيادة حدة المخاطر.[1]

- ازدهار الائتمان:

ازدهر الائتمان بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية، إلا أنها تركزت في سوق الرهن العقاري، إذ أن حلقات النمو المطرد والسريع في الائتمان والذي تزامن مع التقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي مع ارتفاع الناتج الحقيقي والاستهلاك

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، المرجع نفسه، ص 205- 206.

والاستثمار غيرت طفرات الائتمان مع تطور هذه المتغيرات، فبعد أن حقق الائتمان أدنى حد له عام 2001 عاد ليزدهر بعدها بالتزامن مع النمو الاقتصادي والاستهلاك المحلي وتدهور ميزان الحساب الجاري مع ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وارتفاع أسعار العقارات وسعر صرف الدولار، ومع الزيادة في معدلات النمو في الائتمان المحلي الأمريكي ارتفعت يدون قطاع العائلات بسرعة بعد عام 2001، فازدادت الرهون العقارية غير المسددة على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة المحلية، إذ أن التوسع الكبير في الائتمان لعب دورا محوريا في تفجر الأزمة المالية العالمية 2008، ومن ملاحظة الشكل 11 يتبين أن التوسع المفرط في الائتمان غاليا ما يؤدي إلى الانكماش في نهاية المطاف ويتم من خلال ثلاث مراحل كالآتي:

المرحلة الأولى: كنتيجة لإنعاش الاقتصاد يزداد حجم القروض بزيادة المردودات المتوقعة، تزداد المنافسة بين البنوك مما يقلل من علاوات الخطر والتساهل في شروط الاقتراض يزيد من القروض الموزعة ويرتفع تبعا لذلك الحجم المخاطر التي يتحملها البنك.

المرحلة الثانية: حدوث صدمة اقتصادية كحالة الفقاعة في الأسهم أو العقارات فيحدث الخطر النظامي وتتقلص القروض وترتفع علاوات الخطر.

المرحلة الثالثة: مع انخفاض القروض التي تمنحها البنوك لأغراض الاستثمار والاستهلاك ينخفض حجم النشاط الاقتصادي فتحدث حالة الانكماش.[1]

الشكل (04): العلاقة بين الأزمة المالية والإفراط في نمو الائتمان

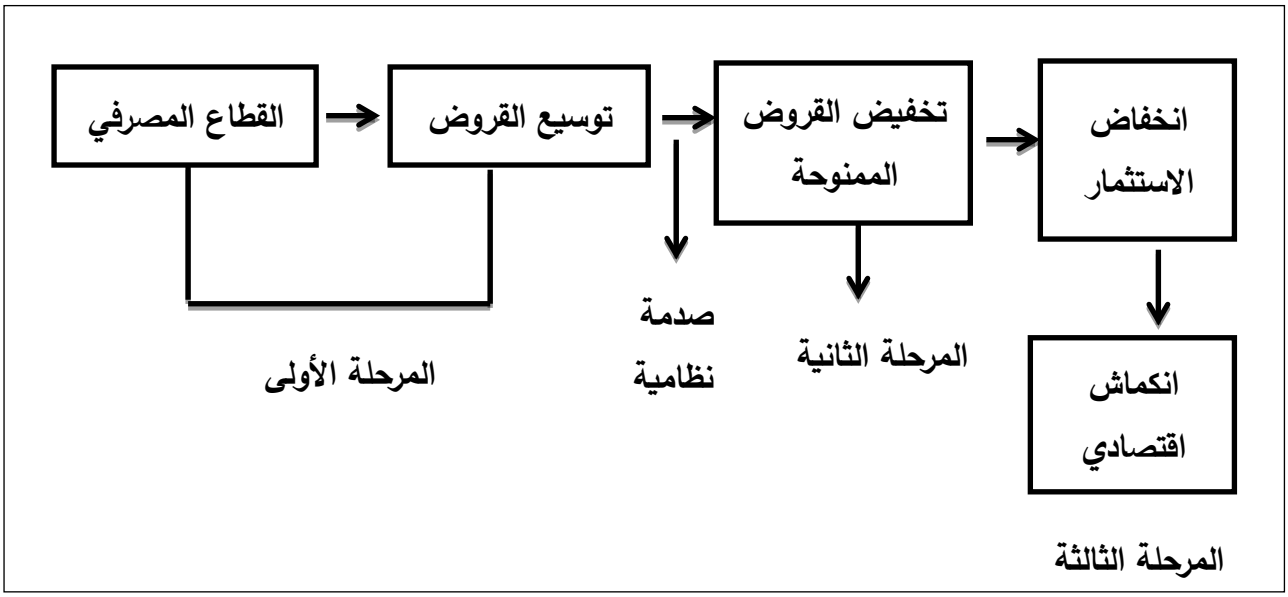

المصدر: عبد الكريم شنجار عيساوي، عبد المهدي رحيم عويد، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 205.

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، المرجع نفسه، ص 206- 207.

- غياب الرقابة على المؤسسات المالية:

لقد غابت الجهات الرقابية عما يحدث في الأسواق المالية، إذ أن كل من محافظ الاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة وشركات تقييم الأدوات المالية والقيادات التنفيذية للشركات العالمية كانوا على قناعة بتداولات الأسواق المالية، فقد كانت أغلب المؤسسات تعمل خارج الطريقة النظامية أي ما يسمى بالنشاط خارج الميزانية والبعيد عن نطاق الرقابة، وكان النشاط الخارجي هذا يعادل (7/6) من مجمل النشاط المصرفي الأمريكي أي (7/1) فقط من هذا النشاط يقع تحت رقابة البنك المركزي، كما أن القيادات التنفيذية للشركات المالية لم يكونوا مدركين لحقيقة المخاطر التي حملها الموظفون المختصون لشركاتهم بشكل صفقات في الأدوات المالية المعقدة والمشتقة، فمن المعروف أن البنوك التجارية في معظم الدول تخضع للرقابة من البنوك المركزية، بصورة دقيقة لكن هذه الرقابة تضعف أو قد تنعدم في مؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية وكذلك الرقابة على المشتقات المالية والرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، الأمر الذي شجع المستثمرين في الإقبال على الأوراق المالية مما ساهم بشكل في حدوث الأزمة المالية الأخيرة.

ومن أهم مظاهر انخفاض النظام الرقابي هو تراجع القروض التي تخضع لنوع أو آخر من أنواع الرقابة من نحو 80% في مطلع التسعينات من القرن المنصرم إلى أقل من 25% عام 2006، ومن أسباب هذا التراجع أيضا تعدد الجهات الرقابية بين اتحادية ومحلية في الولايات المتحدة الأمريكية وعدم كفاءة موارده البشرية لمتابعة التطورات الحاصلة في الأدوات الاستثمارية.

- انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي:

منذ أن طبق نموذج العولمة والليبرالية الجديدة احتدم الانفصال بين الاقتصادين الحقيقي المتمثل بإنتاج السلع والخدمات و الاقتصاد الورقي الذي تمثله الأدوات المالية المختلفة في الأسواق المالية العالمية، فقد نما الأخير بمعدلات عالية جدا على عكس القطاع الحقيقي والذي كان ينمو ببطء فازدادت الهوة بين هذين القطاعين، فقد أظهرت بيانات بنوك التسويات الدولية أن قيمة المشتقات المالية نهاية سنة 2007 بلغت نحو (600) تريليون دولار أي ما يعادل (11) مرة من الناتج المحلي الحقيقي العالمي وفي عام 2008 بلغ حجم التبادل التجاري الخارجي في عقود المشتقات المالية غير المسدد نحو (592) تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل 10 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ نحو (60) تريليون دولار للعام نفسه.

وبذلك فإن الأزمة المالية العالمية تمتد جذورها إلى بداية دخول النظام الرأسمالي حيز التطبيق والممارسة، فبعد انفجارها أعطت صورة معبرة عن حجم الفقاعة التي نمت في ظل الانفصام المتزايد بين

الاقتصاد الورقي والحقيقي، فمثلا كانت قيمة أصول بنك "ليمان براذرز" قبل انهيار 700 مليار دولار في حيث تم شراءه بمبلغ 60 مليار دولار.[1]

- ارتفاع حجم المديونية (الرافعة المالية):

هناك نوع من الأصول المالية أصول تمثل الملكية وأصول تمثل المديونية، فالأولى ملكية الموارد الحقيقية من أراضي وشركات ومصانع وتوجد حدود معينة لإصدار هذه الأصول لارتباطها بالأصول العينية، أما الثانية فإنها ترتبط بالأصول العينية وإنما تكاد لا توجد حدود للتوسع في إصدارها، وقد بالغت المؤسسات المالية في إصدار هذه الديون، ولم تراعي التجارب السابقة والتي أثبتت ضرورة وضع حدود معينة للإقراض، وقد حددت اتفاقية بازل والتي تقوم بمهمة الرقابة على البنوك حدود معينة للتوسع في مجال الإقراض بأن لا يتجاوز حجم القروض التي يقوم بها البنك رأس المال الذي يملكه وهو ما يسمى بالرافع المالي لكن بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية لم تخضع حتى لرقابة البنك المركزي الأمريكي ما جعل قروض هذه البنوك ترتفع (160) عن رؤوس الأموال التي تملكها مما زاد من المخاطر مع تعرض المدينين إلى مشكلة عدم السداد والذي ولد ضغطا متزايدا على البنوك مما جعل أكثر هذه البنوك تعلن إفلاسها، ونتيجة لذلك فإن المديونية الإجمالية للقطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت (22%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 1981، ثم إلى (117%) في الربع الثالث من عام 2008 فيما بلغ دين القطاع الخاص (100%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007، أما الدين الإجمالي بشقيه العام والخاص فقد بلغ 30% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 بعد أن كان (180%) من عام 1981.

- ازدياد وتعمق التشابكات بين مكونات القطاع المالي:

إن إفرازات العولمة الاقتصادية لم تتوقف عند انفتاح الاقتصاد الورقي وابتكار الأدوات المالية الجديدة مثلا وابتكار عمليات مالية جديدة كالتوريق، فقد تعدى ذلك إلى زيادة الترابط واتساع وتعمق التشابك بين مختلف مكونات هذا القطاع والتي ازدادت بشكل أكبر مع زيادة رؤوس الأموال عبر العالم مثل صناديق الاستثمار ومؤسسات التقييم الائتماني، وصناديق المعاشات، والبنوك التجارية وبنوك الأعمال أو الاستثمار وبنوك التأمين وغيرها.

هذا التعمق في الترابط بين مكونات القطاع المالي أدى إلى انتقال المشاكل التي تحدث في أحد فروعه إلى فشل معظم القطاعات وهو الذي يطلق عليه بالخطر النظامي ويمكن تفسير الأخير بفكرة فشل السوق المعروفة في علم الاقتصاد والمرتبطة بفكرة الخارجيات التي تعني آثار القرارات التي يتخذها المتعامل في السوق على سائر المتعاملين في الاقتصاد بأكمله، ولم يدرجها الفرد المتعامل في السوق حسابات التكلفة والعائد، وإن الأساس الذي استندت عليه الليبرالية الاقتصادية الجديدة في دخولها حيز التطبيق في العقود الثلاثة الأخيرة التي سبقت الأزمة ترتب عليها تضاؤل الرقابة وانعدام الشفافية بسبب إلغاء دور الدولة وغيرها

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، المرجع نفسه، ص 209، 211

من الأسباب التي جعلت التوقع في حصول أزمة أمرا بديهيا، إذ أن الرأسمالية في تركيبها الحالي تحمل في طياتها بذور عدم استقرارها، فالسوق الحرة العالمية ليس بمقدورها تنظيم نفسها بأثر مما كانت عليه في استطاعته الأسواق الوطنية في الماضي، وبدون تنسيق دولي ناجح فمن الطبيعي أن تحصل المزيد من الانهيارات في المستقبل.

ب- الاختلالات المتعلقة بالعولمة:

إن من أهم سمات الرأسمالية الجديدة المتمثلة بالعولمة أن تحمل في طياتها اختلالات واسعة من الانحياز لصالح رأس المال على حساب المعمل وتركيز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع وتوالد الصدمات الخارجية والتي ازدادت وتيرتها بشكل مفرط منذ العقدين الأخيرين، بالإضافة إلى عدم وجود سلطة على المستوى الدولي مهمتها مراقبة الانحرافات التي ترافق تطبيق العولمة.

ومن جذور الأزمة المالية العالمية الأخيرة محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الأسواق المالية بشتى الطرق، وإدماج الدول المتماثلة في هامش النظام المالي الدولي من أجل دعم آلية توليد السيولة الدولية من خلال تحرير التجارة والمالية للدول النامية للحفاظ على هيمنة العجز في الميزان التجاري الأمريكي، ومن العديد من الاختلالات نسوق منها ما يأتي:

الاختلال بين الادخار والاستثمار الدولي:

تسببت الدول المتقدمة الكبرى في تنامي الاختلالات العالمية من خلال ملامح النظام المالي الدولي الفاتح وسهلت نمو هذه الاختلالات، فمنذ عام 2000 أخذت الفجوة تتسع بين الادخار والاستثمار بشكل كبير وهو ما انعكس على تزايد الاختلالات في الحسابات الجارية في الاقتصادات الرئيسية، وارتفاع العجز في الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الفوائض التجارية لدى الدول الناشئة في آسيا خاصة الصين والدول المصدرة للنفط دول الشرق الأوسط، فاستمرار الاختلال بين الادخار والاستثمار أدى إلى وفرة الادخار في هذه الدول مما ولد تزايد في تدفقات رأس المال منها إلى الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

الاختلال في توزيع الدخل:

ومن الاختلالات على المستوى المحلي والدولي والتي أفرزتها العولمة الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو الاختلال في توزيع الدخول بين دول العالم المختلفة وبين الأفراد في الدولة الواحدة بالإضافة إلى ارتفاع حدة المنافسة بين الأقطاب الاقتصادية العالمية في الأسواق ورغبتها في الحصول على[1] الاستثمارات الأجنبية، كل هذه الأمور عمقت من الانحياز لصالح رأس المال على حساب العمل مما انعكس على تقليص الأجور وانخفاض دخول العمال، بينما ارتفعت الأرباح لصالح رؤوس الأموال لاتساع حرية

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، المرجع نفسه، ص 213- 216.

حركتها محليا ودوليا بينما كانت الأجور منخفضة عن الاستثمار المباشر الذي تقوم به الشركات عابرة القوميات، وفي الوقت نفسه أصبح إعداد العمال الذين يعيشون في ظروف سيئة ترتفع بشكل كبير.

ت- الأسباب المتعلقة بالقطاع الحقيقي:

مثل انهيار بنك "ليمان براذرز" كعلامة بارزة على اندلاع الأزمة المالية العالمية وكان ذلك لعدة أسباب حقيقية أدت إليها بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي سبق ذكرها، فالسياسة النقدية والمصرفية المتساهلة والسيولة الفائضة الناجمة عن فيض النفقات المالية الأجنبية على الولايات المتحدة الأمريكية من دول الفائض، ولم تكن السيولة الفائضة في الولايات المتحدة الأمريكية ناتجة عن وفرة الدخول الحقيقية لدى مواطنيها وإنما هي عبارة عن ديون مستحقة عليهم ولأن المواطن الأمريكي وخاصة من ذوي الدخل المنخفض لديه ميرداد نحو الاستهلاك فكان الاقتراض من أهم الوسائل التي يلجأ إليها لتحسين مستواه المعيشي، وهذه الأسباب تتعلق بجانب العرض.

وتوجد ثلاثة أسباب واقعية أدت إلى انخفاض مستوى الدخول ومن ثم انخفاض الطلب وهي كما يلي:

- تخفيض مستوى الأجور وذلك بحجة رفع تنافس المنتجات الأمريكية وتحت تأثير التنافس في الاتجاه لنقب الصناعات إلى دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، فالأجر الحقيقي للعامل الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 أقل من المستوى الذي بلغه عام 1973 بينما ارتفعت إنتاجية العمل من (2%) إلى (3%) سنويا لنفس المدة، أي أن هنالك زيادة في الإنتاج مع انخفاض في الدخول اللازمة لاستيعاب هذا الإنتاج.
- أن اللامساواة في توزيع الدخول في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى انخفاض الدخول المتاحة لشريحة واسعة من المجتمع الأمريكي، إذ أن نسبة الأجور إلى الإنتاج المحلي الإجمالي انخفضت من (53%) عام 1970 إلى (49%) عام2000 ثم إلى (45%) عام 2007، كما ازداد الدخل القومي الأمريكي بنحو 18% بينما ارتفعت دخول أغنى (1%) إلى من السكان بنسبة (203%) وأغنى واحد بالألف من السكان إلى 425% أما بالنسبة لمتوسط الدخل الحقيقي لأسر الطبقة العاملة فقد انخفض دخلها بنسبة (101%) لنفس المدة، كما تسير البيانات بأنه خلال المدة من (1991_2005) انخفض نصيب شريحة أل (90%) من المجتمع الأمريكي من الدخل القومي من 36% إلى نحو 32% بينما ارتفع نصيب أغنى (10%) من الأمريكيين من 64% إلى 68% من الدخل القومي للمدة نفسها.[1]

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، المرجع نفسه، ص 216-217.

- زيادة التنافس بين أبواب الإنفاق المختلفة جراء نقل عبء الإنفاق على أغلب الخدمات الاجتماعية للدولة وتعرض الخدمات للخصخصة أو أصبحت تقدم مقابل دفع رسوم أعلى مما كانت عليه في ظل دولة الرفاه التي جاءت على خلفية تطبيق النظرية الكينزية في تدخل الدولة والتي تم التمرد عليها إبان سيادة إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي زادت حدتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (السابق).[1]

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، المرجع نفسه، ص 217- 218.

3- آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي:

أثرت الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي بداية من القطاع المالي ثم انتقلت إلى القطاع الحقيقي وفيما يلي هذه الآثار:

أ- **القطاع المالي:** شهد القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية ومن بعدها بقية دول العالم تداعيات هامة وخطيرة تفاوتت حدتها من دولة إلى أخرى، ففي بداية الأزمة كان التأثير واضحا في الولايات المتحدة على القطاع المالي، حيث عانى عدد كبير من البنوك من فقص السيولة، ولم تتمكن كثير من شركات التأمين من دفع ما يستحق عليها من وتوقف عدد كبير من الشركات التمويل العقاري عن العمل، هذه التداعيات كانت نتيجة ثورة الاتصالات والعولمة والتشابكات بين المؤسسات المالية داخل الدولة الواحدة وبين الجول بعضها البعض، أما أسرع وأخطر التداعيات فكان من نصيب البورصات، فقد حدث انهيار في كافة بورصات العالم نتيجة انهيار أسعار الأرواق المالية بفعل اتجاه كثير من الأفراد ومؤسسات الأعمال لتعديل محافظهم المالية وذلك ببيع جزء مما يمتلكونه من أسهم وسندات بطريقة آنية، ويلاحظ أن انهيار أسعار الأوراق المالية قد صاحبه كذلك انهيار في الأسعار في البورصات السلعية، وإن كان بدرجة أقل نسبيا لأن أسواق المال أكثر حساسية من البورصات السلعية، وفي تقديرنا أن انهيار أسعار الأسهم في البورصات في بداية الأزمة لا يرجع إلى عوامل حقيقية أي انخفاض ربحية الاستثمارات وإنتاجية عوامل الإنتاج بقدر ما يرجع إلى سلوك القطيع أي الهرولة نحو بيع الأسهم والسندات في البورصات.

ب- **القطاع الحقيقي:** نتج عن الأزمة المالية أزمة اقتصادية حيث بدأ القطاع الحقيقي "Real Sector" في التأثر كنتيجة حتمية لما حدث في القطاع المالي وتدل الأرقام المنشورة على أن الاقتصاد العالمي قد دخل بالفعل في مرحلة الركود حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من دولة أخرى، ويتولى التأثير على الاقتصاد الحقيقي بالتتابع التالي:

- نقص السيولة لدى الأفراد والمؤسسات.
- نقص الطلب على السلع والخدمات.
- تخفيض الإنتاج.
- نقص الطلب على المواد الخام.
- الاستغناء عن جزء من العمالة.
- نقص جديد في الطلب على السلع والخدمات.

وإذا أدخلنا العملات التجارية الدولية في الاعتبار فلا بد أن نشير إلى نقص السيولة ومن ثم وجه العملة الآخر للواردات وهو الصادرات.[1]

[1] روابح عبد الرحمان، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، 2018، ص 44- 45.

خلاصة الفصل الثاني

لقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية، اختلفت أنواعها وأسبابها، فمع بداية القرن العشرين اهتز الاقتصاد العالمي على وقع أزمة الكساد بداية من سنة 1929، والتي استمرت آثارها لما يربو عن ثلاثة عقود، كما شهدت ثمانينات هذا القرن أزمة مديونية خانقة في الدول النامية، واهتزت الأسواق الناشئة على وقع أزمة جنوب شرق آسيا في سنوات التسعينات، وهو ما يعني أن الأزمات المالية تقع في مختلف الدول مهما كنت درجة تقدمها.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين ضربت أزمة مالية الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم بدأت في سوق الرهن العقاري لتتحول سنة 2008 إلى أزمة مالية، أعادت إلى الأذهان صورة ومآسي أزمة الكساد الكبير، وانتشرت إلى باقي أنحاء العالم نتيجة الترابط الكبير بين الاقتصاديات المختلفة.

الفصل الثالث:

تأثيرات الأزمات الاقتصادية على ظاهرة البطالة في الاقتصاد الأمريكي

الفصل الثالث: تأثيرات الأزمات الاقتصادية على ظاهرة البطالة في الاقتصاد الأمريكي

تمهيد

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عدة أزمات منذ سنة 2000 إلى غاية وقتنا الحالي، ومن بينها أزمة 2008 الناتجة عن انهيار سوق الرهون العقارية الأمريكية بسبب تدخل الحكومة الأمريكية المباشر ولسنوات عديدة في البنوك والمؤسسات المالية، وحثها على تسهيل عملية الإقراض وتلبية طلبات المواطنين المتعلقة بالقروض العقارية وغيرها.

بالإضافة إلى أزمة كورونا التي كان لها جانب سلبي على مختلف جوانب الاقتصاد الأمريكي إلى غاية يومنا هذا.

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الأمريكي

المطلب الأول: نبذة عن الاقتصاد الأمريكي

يعتبر الاقتصاد الأمريكي اقتصاد متقدم إلى حد كبير، وقائم على نظام اقتصاد السوق، ويعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم من ناحيتي الناتج المحلي الإجمالي الإسمي وإجمالي الثروة (الثروة الصافية)، ويحل في المرتبة الثانية من ناحية الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2021، حل الاقتصاد الأمريكي في المرتبة الخامسة من ناحية الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد الواحد، تمتلك الولايات المتحدة الاقتصاد الأقوى تقنيا والأكثر ابتكارا على الصعيد العالمي، وتبرز قوة الاقتصاد في مجالات الذكاء الاصطناعي والحاسوب والأدوية والطب والفضاء الجوي والتقنية العسكرية خصوصا، يعد الدولار الأمريكي العملة الأكثر استخداما في التجارة الدولية، والعملة الرئيسية في احتياطي العملات التي تحتفظ بها المصارف والدول، مدعوما باقتصاد الولايات المتحدة وقواتها المسلحة، وإعادة تدوير البترودولار، والإيداعات الآجلة بالدولار خارج مصارف الولايات المتحدة، ووزارة الخزانة الأمريكية، يعد الدولار الأمريكي عملة رسمية في عدة دول أخرى، وعملة سائدة فعليا في دول أخرى، تعد الصين والاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك والهند واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وتايوان من أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى من ناحية الواردات، والثانية من ناحية الصادرات على الصعيد العالمي، وقعت الولايات المتحدة اتفاقيات تجارة حرة مع عدة دول، من بينها الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، واتفاقيات مع استراليا وكوريا الجنوبية وإسرائيل، وهناك دول أخرى تخوض مفاوضات حول التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، أو تسري فيها هذه الاتفاقيات فعلا تفوقت الولايات المتحدة على الإمبراطورية البريطانية من ناحية الاقتصاد الأكثر إنتاجية على صعيد العالم بحلول عام 1890.

الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي، كانت الولايات المتحدة في عام 2016 الدولة الأكثر إجراءا للمعاملات التجارية في العالم، واحتلت المرتبة الثالثة في مجال الصناعة، فكانت الصناعات الأمريكية تمثل خمس الإنتاج الصناعي العالمي، لا تملك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق داخلي للبضاعة فحسب بل تهيمن على تجارة الخدمات أيضا، وصلت قيمة التعاملات التجارية للولايات المتحدة إلى 5.6 تريليون دولار في عام 2018، تعد الولايات المتحدة المقر الرئيسي لـ121 شركة من بين الشركات الـ500 الأكبر في العالم وفق ترتيب فورتشن غلوبال 500. تحتوي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عدد من أصحاب المليارات وتبلغ الثروة الإجمالية لهؤلاء 3 تريليون دولار، امتلكت المصارف التجارية في الولايات الأمريكية 20 تريليون دولار من الأصول، اعتبارا من شهر أغسطس من عام 2020، تمتلك الولايات المتحدة أصولا عالمية تحت الإدارة تزيد قيمتها عن 30 تريليون دولار، تعد بورصتا نيويورك وناسداك أكبر سوقين للأوراق المالية في العالم من ناحية القيمة السوقية وحجم التداول تبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة

4 تريليون دولار، في حين تتجاوز قيمة الاستثمارات الأمريكية في الدول الأجنبية مبلغ 2.6 تريليون دولار، يصنف الاقتصاد الأمريكي في المرتبة الأولى عالميا من حيث رأس المال المخاطر وتمويل البحث والتطوير العالميين، ألف إنفاق المستهلك بنسبة 68% من الاقتصاد الأمريكي في عام 2018، وبلغت حصة الموظفين من الدخل 43% في عام 2017، تتميز الولايات الأمريكية بامتلاكها أكبر سوق استهلاكية في العالم، جذب سوق العمالة الوطنية هجرات من مختلف أنحاء العالم، ويعد معدل صافي الهجرة في الولايات المتحدة أفضل أداء وفق الدراسات الاقتصادية كتقرير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وتقرير التنافسية العالمية على سبيل المثال وغيرها.

شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشا حرجا إبان أزمة الركود الاقتصادي عام 2008، والتي بدأت منذ شهر ديسمبر 2007 وحتى شهر يونيو عام 2009، مع ذلك استعاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ذروة مستواه بحلول الربع الثاني من عام 2012، وعادت أجور الوظائف غير الزراعية إلى مستواها السابق، بحلول مايو عام 2014، في حين عاد معدل البطالة إلى مستواه بحلول سبتمبر عام 2015 استمرت هذه القيم المتغيرة في سجل ما بعد الركود على حالها، وكانت المدة الزمنية لتعافي الاقتصاد الأمريكي في المرتبة الثانية عالميا بحلول أبريل 2018 في الربعين الأولين من عام 2020 دخل الاقتصاد الأمريكي فترة ركود جراء انتشار فيروس كورونا حيث سبب الركود الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد 19 أشد انكماشا في الاقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير وكان تأثيره أسوأ بكثير من "الركود الاقتصادي عام 2008"، صنفت الولايات المتحدة في المرتبة الـ41 ضمن قائمة الدول الأعلى في التفاوت الاقتصادي من بين 156 دولة، في عام 2017، وكان فجوة الثروة في الولايات المتحدة أعلى من نظيراتها في باقي دول العالم الغربي.

المطلب الثاني: مقومات الاقتصاد الأمريكي

تتمثل مقومات الاقتصاد الأمريكي فيما يلي:

أ- المقومات الاقتصادية:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه في الأقل من حيث الحجم أي اقتصاد آخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والذي وصل إلى حوالي 13 تريليون دولار في عام 2006، وهو ما يساوي 30% من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا.

كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي حوالي 2.2% عام 2007 علما أن 12% فقط من سكان الولايات المتحدة هم من تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 20% بحلول 2025 مقارنة باليابان إذ وصلت النسبة إلى 20% من السكان ممن تجاوزوا الـ65 من العمر، مما يعني أن تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر من سنا سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي.

من ناحية أخرى تعد الولايات الأمريكية المتحدة أكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي 11.9% من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي 18.6% من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001، وقد عزا وزير التجارة الأمريكية (كارلوس غوتيرز) ذلك النمو في الصادرات الأمريكية وزيادتها إلى اتفاقيات التجارة الحرة إذ قال: "أنه على الرغم من أن بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى 7.3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي فإن الصادرات إلى تلك البلدان تشكل 42.5% من صادرات الولايات المتحدة".

فضلا عما تقدم وبعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الإبعاد الاقتصادي للقوة، فإنها عملت على وضع استراتيجية مالية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب الثانية وعلى نحو يعمل فيه لمصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الكات)، كما عملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية.[1]

ومما ساعد على تثبيت دعائم هذه الاستراتيجية هو أن هذه المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد الدولي تميل إلى تجسيد مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتوافق إلى حد كبير مع ميول وتوجهات المجتمع الأمريكي والايديولوجية الليبرالية الأمريكية.

[1] سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، العدد الثاني والأربعون، ص 156-157.

ورغم كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تشكل محول الاهتمام عند اتخاذ أي قرار في هذه المنظمات، إلا ان الولايات المتحدة استطاعت في العديد من الحالات بناء قرارات منظمة على الاعتبارات السياسية خدمة لمصالح الولايات المتحدة، ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الأمريكية ومثال لذلك قيام الولايات بمنع تقديم المعونات إلى دولة تشيلي للمدة بين 1971-1973، فضلا عن قيامها بمنع البنك من تقديم أي معونات إلى فيتنام عام 1979.

من ناحية أخرى فإن قوة الولايات المتحدة في هذه المنظمات إنما تتبع من خلال قوتها التصويتية، إذ تمتلك حوالي 17.73% من مجموع الأصوات في البنك الدولي في الوقت الذي تصل فيه نسبة أصوات اليابان إلى 6.18% رغم أن حصتها في البنك هي ثاني أكبر حصة، الأمر الذي يشير إلى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة في هذه المنظمات.

فضلا عن ذلك فإن المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي تأتي أيضا من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، فمن أصل 500 شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها 164 شركة، وتحتل 32 شركة أمريكية المراتب الأولي من بين المئة، فضلا عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والأوروبية. من ناحية أخرى لايزال الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية إذ يشكل حوالي 60% مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الاجنبية.

أما من ناحية مصادر الدعم الداخلية، ففي مجال الإنتاج الزراعي تعد الولايات المتحدة أكبر منتجي الغذاء في العالم، فرغم أن الإنتاج الزراعي يحظى بنسبة 3 % من مجموع القوة العاملة الأمريكية وهي نسبة أقل من أولئك العاملين في قطاع التعليم والأبحاث، فإن الإنتاج الزراعي لايزال أفضل وأكثر وفرة, فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم 200 مليون طن سنويا وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها نصف هذه الكمية الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في إنتاج الغذاء الأمر الذي سيتيح الفرصة لأن يستغل الغذاء ويتحول إلى وسيلة ضغط سياسي.[1]

لقد كان لهذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي نتائجها على الداخل أيضا، إذ يعد دخل الفرد الأمريكي مقارنة مع الدول الغنية الأخرى في العالم مرتفعا جدا، فقد وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي إلى حوالي 42 ألف دولار في عام 2005.

كما أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الأمريكي جعل الولايات المتحدة الدولة الأولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي والذي وصل إلى حوالي 67% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

[1] سليم كاطع علي، المرجع نفسه، ص 158.

مما تقدم نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوافر على اقتصاد يعد ضخما بجميع عناصره، الأمر الذي يمهد لها أرضية نحو البلوغ مرتبة الدولة العظمى في العالم، والهيمنة على مرافق ومؤسسات الاقتصاد العالمي كافة بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ.

ب-المقومات التكنولوجية:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا في قدراتها التكنولوجية إذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية الأخرى التي دشنت ما يسمى بـ(عصر الثورة الصناعية الثالثة)، أو ثورة المعلومات، وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة كالتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية وغيرها.[1]

وبذلك تعد التكنولوجيا الحديثة واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية المؤثرة سواء على الصعيد المدني أو الصعيد العسكري. ففي مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية فقد احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في إنتاج الإلكترونيات بنسبة (40%) مقابل (27%) لليابان، كما حافظت على موقع الصدارة في مجال تصدير الطائرات والكيميائيات الصناعية والزراعية والمحركات والتوربينات والآلات المكتبية والإحصائية في حين احتلت المركز الثاني في صادرات الأدوات الكهربائية والمواد البلاستيكية والعقاقير الطبية.

كما تحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة بالنسبة لإعداد الحاسبات الموجودة فيها، فمن إجمالي 228 مليون جهاز حاسوب في العالم تمتلك الولايات المتحدة اكثر من 100 مليون جهاز بنسبة تصل إلى (45%) من العالم، كما أن سوق الحاسبات الصغيرة بها يعادل (36%) من حجم السوق العالمي والذي يبلغ 70 مليون جهاز.

أما في مجال إنتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة أكبر منتج للبرمجيات في العالم، إذ يتجاوز إنتاجها (45%) من حجم الإنتاج العالمي، تليها دول الاتحاد الأوربي بنسبة(23%) ثم دول آسيا بما فيها اليابان والهند إذ تصل نسبة إنتاجها إلى (18%) .

فضلا عن ذلك، فإن أكثر من 50% من عدد السكان الإجمالي في الولايات المتحدة يستخدمون شبكة الانترنيت العالمية في الوقت الراهن.

تليها في الترتيب الصين إذ وصل عدد مستخدمي الانترنيت فيها إلى 16%من العدد الإجمالي للسكان نهاية عام 2006.

[1] سليم كاطع علي، المرجع نفسه، ص 164.

أما على صعيد التكنولوجيا العسكرية، فتمتلك الولايات المتحدة مجمعا عسكريا وصناعيا ضخما إذ يعمل حوالي (30%) من مهندسيها بصورة دائمة لحساب المؤسسة العسكرية، وهي تبتكر بذلك تكنولوجيات متطورة في ميدان إنتاج الأسلحة.

وقد دفع الانغماس الأمريكي الواسع في الشؤون الدولية إلى تعزيز الآلة العسكرية من خلال التطوير الدائم والمستمر لها، إذ بلغ الإنفاق المحلي على البحث والتطوير في القطاع العسكري في الولايات المتحدة نسبة(39.2%) من الناتج المحلي الإجمالي أي 58.7 مليار دولار، ويرجع السبب في ارتفاع[1] الإنفاق العام في الولايات المتحدة إلى أهمية بحوث السلاح وبحوث الفضاء مقارنة بـ(2.8%، و21.8%) في كل من ألمانيا واليابان على التوالي.

من ناحية أخرى تحرص الولايات المتحدة على الإفادة من الثورة التكنولوجية في الميدان العسكري من أجل تقليل الخسائر البشرية وتقليل نسبة الإنفاق عن النسبة الحالية مقابل تحقيق الأهداف المرسومة وبدقة متناهية.

بعبارة أخرى إن الثورة في الشؤون العسكرية ستؤدي على المدى البعيد إلى خلق مؤسسة عسكرية متطورة يقل إنفاقها عن إنفاق المؤسسة الحالية، وذلك لوجود عدد محدود من القوات لتنفيذ المهام الحالية نفسها مما مكن الولايات المتحدة على إدخال تصاميم سلاح حديثة بدءا من الصواريخ الذكية الموجهة بأشعة الليزر القادرة على إحداث ضربات محددة وبعمق اكبر، مرورا بالأقمار الصناعية الخاصة لكشف الأهداف بدقة، وبأنظمة المعلومات والاتصالات الإلكترونية المتقنة إلى الأسلحة غير المميتة القادرة على إحداث الشلل في معدات وجنود الخصم من دون قتلهم.

وقد أدى الانتشار الواسع للغة الإنجليزية، فضلا عن تطور وسائل الإعلام الأمريكية إلى استغلال ذلك من قبل الولايات المتحدة لفرض نموذجها الثقافي على العالم، ومما ساعد على هذه الهيمنة فضلا عن بعض أشكال الجاذبية في الأسلوب الأمريكي، قدرة الولايات المتحدة وأدواتها على نشر هذا النموذج، وبراعتها في استخدام وسائل الإعلام التي تغزو الآن كل بيت.

مما تقدم، يتبين لنا إن عناصر القوة الأمريكية الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والسياسية، والثقافية هي من الشمول والتوسع بحيث لا يمكن أن تجاريها أو تضاهيها أي قوة أخرى في العالم، مما رتب لاحقا نتيجة واضحة وهي تمدد مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي.[2]

[1] سليم كاطع علي ، المرجع نفسه، ص 165- 166.
[2] سليم كاطع علي، المرجع نفسه، ص 167-168.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاقتصاد الأمريكي

أولا: المزايا

يتميز اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بقوة قطاعاته الفلاحة، الصناعة، التجارة والخدمات.

ترتكز قوة النشاط الفلاحي بالولايات المتحدة الأمريكية على عدة عوامل.

تساهم الظروف الطبيعية الملائمة (سهول خصبة، ومناخ متنوع) في تطور الفلاحة الأمريكية، والتي تستفيد من تقدم البحث العلمي، واستعمال وسائل وتقنيات حديثة، وارتفاع حجم الاستثمارات، وقوة الصناعة التحويلية، ووجود سوق استهلاكية هائلة (ارتفاع عدد السكان)، حيث تندمج الفلاحة مع القطاعين الثاني والثالث لتشكل قطاعا مركبا اقتصاديا يسمى "إكروبيزنس"، مما جعل الولايات الأمريكية تحتل مراتب متقدمة عالميا في إنتاج العديد من المنتجات الفلاحية، الزراعية كالذرة (المرتبة الأولى عالميا)، والقمح والحوامض والقطن، والحيوانية كالأبقار والأغنام والخنازير، مما أهلها لتكون القوة الفلاحية الأولى في العالم.

تستفيد الصناعة الأمريكية من توفرها على ثروات باطنية (مصادر طاقة ومعادن)، ومن تطور البحث العلمي، ودعم الدولة والجامعات، وارتفاع الاستثمارات، وكفاءة اليد العملة، وهجرة الأدمغة إليها...، لتحتل مكانة عالمية جد متقدمة خاصة الصناعات العالية التكنولوجيا، والدقيقة (السيليكيون)، مما جعل الصناعة الأمريكية تحتل مراتب متقدمة عالميا، كصناعة معلوميات الطائرات، وغزو الفضاء (نازا)، والتعدين والسيارات.

أدت قوة الإنتاج الاقتصادي إلى تقوية التجارة الأمريكية.

يعتبر قطاع التجارة والخدمات قطاعا حيويا في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يساهم بـ73.3% من نسبة التشغيل، وبـ71.39% من الناتج الداخلي الخام، لاستفادته من ارتفاع حجم الإنتاج الفلاحي والصناعي وضخامة الاستثمارات، ووجود سوق استهلاكية واسعة وضخمة، وتطور وحدات وشبكة المواصلات ...، وعلى الرغم من أن المنتجات الصناعية تهيمن على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ميزانها التجاري يعاني عجزا نظرا للتفاوت بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التدخلات العسكرية، والمساعدات الاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم.[1]

[1] https://www.mihfadati.com/ تم الاطلاع عليه يوم: 26-05-2022.

ثانيا: العيوب

تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من مشاكل عدة:

- **المشاكل الطبيعية:**

يعاني شرق الولايات المتحدة الأمريكية من خطر الأعاصير المدارية التي تضرب الأراضي الأمريكية سنويا، وفيضانات نهر المسيسيبي، إضافة إلى الأمطار الحمضية والمجاري الملوّثة الناجمة عن كثرة الصناعات، أما الجزء الغربي فيعاني من جفاف المناخ.

- **المشاكل الاقتصادية:**

وتتجلى في المنافسة الخارجية خصوصا من طرف اليابان والاتحاد الأوربي والصين في المجالات الصناعية والفلاحية والتجارية، مما ينجم عنه تضخم الإنتاج الصناعي والفلاحي، وبالتالي عجز الميزان التجاري الذي ارتفع من 8 مليار دولار سنة 1997 إلى 45 مليار دولار سنة 2003.

- **المشاكل الاجتماعية:**

وتتجلى أساسا في مشكل البطالة الذي يعاني منه المجتمع الأمريكي (5.2% من الساكنة الناشطة)، إضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر خصوصا في الجنوب، حيث يعيش 13% من السكان تحت عتبة الفقر حيث يكثر السود، ومن جهة أخرى يعاني الهنود الحمر والسود من الميز العنصري.

- **المشاكل السياسية:**

تنجم عن استياء معظم شعوب العالم خصوصا الإسلامية من التدخل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لكثير من البلدان، بهدف حماية مصالحها الخارجية، والمصالح الإسرائيلية بمنطقة الشرق الأوسط[1].

[1] https://www.mihfadati.com/ تم الاطلاع عليه يوم: 26-05-2022.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي

المطلب الأول: سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة المالية

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية عنيفة انتقلت عدواها إلى الأسواق المالية لمختلف الدول وبات علاجها عسيرا، ولم تعد الأزمة الأمريكية الحالية جزئية تقتصر على العقارات بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي وهو بالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو.

- **سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية:**

نظرا لاستقرار عقيدة المثمرين باتجاه الاقتصاد العالمي إلى الكساد في مستهل الأزمة العالمية فقد ألمت بهم حالة ذعر قادتهم إلى الاندفاع لبيع أسهمهم رغم تسابق جهود حكومتهم لإنعاش أسواق الائتمان والعمل على عودة مستويات الإقراض إلى حدودها الطبيعية قبل الأزمة المالية، وتشير الاحصائيات إلى أن قيمة الأوراق المالية الأمريكية بلغت في أول أكتوبر 2008 عشر تريليونات من الدولارات كانت مليكتها كالتالي:

- الحكومة الأمريكية 4.2.
- الصناديق الأجنبية 2.7.
- الشعب الأمريكي 3.1.

وترتب على الأزمة أن المستثمرين (الصناديق السيادية والبنوك المركزية الأجنبية والمستثمرين الآخرون) بدءوا يتخلون عن ملكية الأسهم ويلجؤون إلى شراء السندات على الخزانة الأمريكية نظرا لضماناتها القوية، ولجأت الحكومة الأمريكية إلى استخدام هذه الأموال في تمويل البنوك وشراء الأصول الخطرة، والأوراق المالية المدعومة بقروض عقارية قيمتها الفعلية غير معروفة بسعر سوقي عادل.

مرت الولايات المتحدة الأمريكية بفترات متعاقبة من الركود الاقتصادي وكان متوسط انخفاض أسواق المال خلال هذه الفترات حوالي 31.1% وبدأت البورصة الأمريكية في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا متفاعلة بذلك مع كل إجراءات تتخذها السلطات النقدية في الدولة، وما حدث في البورصة الأمريكية حدث مثله في كل البورصات على مستوى العالم.[1]

[1] عزوز عائشة، تداعيات الأزمة العالمية على الأسواق المالية العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، ص 165- 166.

المطلب الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي

أدت الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي، وانتقلت إلى مختلف دول العالم إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي تاركة خلفها كل معاني الدمار لتشمل كل مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك وصفت الأزمة على أنها الأسوأ بين الأزمات السابقة منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929 مما أدى إلى إعادة النظر في طبيعة عمل النظام المالي والنقدي الدولي الذي يستند على اللبرالية الاقتصادية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

- **آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي:**

- تفاقم العجز في الميزانية العامة الذي يبلغ نحو (458.5) مليار دولار عام 2008 أي ما يعادل (3.1%) من الناتج المحلي الإجمالي ثم ارتفع إلى (1.4) تريليون دولار عام 2009 أو ما نسبته (10%) من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى (36) تريليون دولار عام 2008 إذ ارتفع حجم المديونية الحكومية ليشكل ما نسبته (64%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ارتفاع مديونية الأفراد والشركات ليصل إلى (27) تريليون دولار منها (9.2) تريليون دولار كديون للأفراد نتيجة التمويل العقاري وما يعادل (18.4) تريليون دولار كديون للشركات.
- تزايد التباطؤ في نمو الاقتصاد الأمريكي والذي شهد تراجعا ملحوظا كما شهدت قطاعات الاسكان والتصنيع وحركات البيع والشراء ضعفا في أنشطتها لارتفاع أسعار المواد الأساسية والطاقة إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (2.4%) عام 2009
- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى أعلى مستوى لها والذي بلغ (9%) عام 2009 نتيجة تسريح العمال بفعل إفلاس الشركات.
- تراجع عمليات بناء المساكن بنسبة (6.0%) لتنخفض إلى (65.1) مليون وحدة سكنية سنويا مقارنة بالمعدل السنوي المسجل (71.1) مليون وحدة، كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى (978) ألف وحدة سكنية أي ما يعادل (60.1) مليون وحدة سكنية، وتراجعت أسعار المساكن بنحو (10%) عام 2008.[1]

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص 220- 221.

- تراجع أرباح المصارف الأمريكية، بعد فقدان مبالغ كبيرة عند الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها وتوالي إعلان صناديق التحوط التابعة لعدد من البنوك إفلاسها، بسبب القروض العقارية الرديئة، وازدياد عمليات البيع والاستحواذ في الجهاز المصرفي بأسعار منخفضة جدا.
- ارتفاع مستويات الحصص في الشركات والمصانع الأمريكية بعد تراجع أسعار الأسهم وتراجع أسعار الأسهم وتراجع قيمة الدولار، إذ بلغت هذه المشتريات نحو (414) مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2008 وبنسبة زيادة بلغت (90%) عن عام 2006.
- الانهيار الأول للبورصات تبعه انهيار للكيانات المالية الكبرى في العالم، ونظرا لتنوع حساب المستثمرين والشركات المستثمرة في الاقتصاد الأمريكي فإن أعلى من حقق الخسائر في الأسواق الأمريكية حاول تعويضها في الأسواق الأخرى مما أدى إلى انتقال العدوى لهذه الأسواق لتشهد مرحلة من الانهيارات المتتالية موازية بذلك ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية.
- تراجع مؤشرات السوق المالية الأمريكية بشكل كبير، إذ يصور الجدول رقم (53) تراجع مؤشر (ناسداك) للتكنولوجيا بمقدار (417.9) نقطة ليسجل (2161.65) عام 2008 بعد أن بلغ (2578.47) نقطة عام 2007، ثم انخفض بنحو (316.27) نقطة عام 2009 محققا (1845.38) نقطة، كما انخفض مؤشر (داوجونز) الصناعي بنحو (1917.36) عام 2008 مسجلا (11252.62) ثم تراجع إلى (8876.15) نقطة عام 2009، وبانخفاض بلغ (2376.47) نقطة.[1]

الجدول رقم (02): مؤشر سوق المال الأمريكية للأعوام (2007، 2008، 2009) نقطة.

الأعوام / البيان	2007	2008	2009
داوجونز	13169.98	11252.62	8876.15
ناسداك	2578.47	2161.65	1845.38

المصدر: عبد الكريم شنجار عيساوي، عبد المهدي رحيم عويد، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 222.

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، المرجع نفسه، ص 222.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة المالية العالمية

1- خطة الإنقاذ المقترحة من طرف الإدارة الأمريكية:

هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية "هنري يولسون" لإنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد أزمة الرهون العقارية وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية .

معنى ذلك أن الخزانة الأمريكية تهدف إلى تبني برنامج إغاثة الأصول المتعثرة المبالغ حجمها 700 مليار دولار لمعالجة الأزمتين الرئيسيتين اللتين يعاني منهما النظام المصرفي .

2- مضمون وآثار خطة الإنقاذ الأمريكية:

أهم ما جاء في خطة الإنقاذ من التفاصيل ما يلي:

- السماح للحكومة الفدرالية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار من البنوك والمؤسسات الأخرى.
- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس ويملك أعضاء الكونغرس حق التفويض على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه ب 700 مليار دولار.
- تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

3- أهم الآثار الاقتصادية لتطبيق خطة الإنقاذ:

تمثلت فيما يلي:

- تحسين الاقتصاد الأمريكي من خلال رفع تقييم موجودات الرهن المعرض للمخاطرة لتتخطى أسعارها المتدنية.
- مواصلة الجهود وتطبيق كل إجراء إضافي من شأنه أن يساهم في استقرار النظام المالي.
- نقل الموجودات المتعددة الجوانب من قطاع الخاص إلى الميزانية العمومية (القطاع العام).[1]

من شأن هذه الخطة العمل على تحسين نظام الاقتراض بين البنوك من خلال تعزيز شفافية الميزانية العمومية واستبعاد الموجودات المعقدة من الميزانية العمومية.

[1] وليد بيبي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية، دراسة حالة دول شمال إفريقيا، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015/2014، ص 98.

وافق مجلس النواب الأمريكي يوم 3 أكتوبر 2008 على خطة الإنقاذ المالي المعدلة بعد أن تم رفض يوم 30 سبتمبر الخطة قبل تعديلها.

ويستغرق الإجراء الروتيني المتمثل في انتقال المشروع القانون في الكونغرس عادة بضعة أيام، ووعد وزير الخزانة بولسون بأن الإدارة تستعمل بسرعة من أجل وضعه موضع التنفيذ.

رغم أن الحل استغرق وقتا إلى حين تبلوره في شكل واضح، إلا أن مجلس النواب نجح أخيرا في حسم خياراته إلا أن الأوضاع الاقتصادية مازالت في تدهور.

كما أن مصادر تمويل مبلغ 700 مليار دولار هي سعي الولايات المتحدة إلى اقتراض المبلغ من أسواق المال العالمية، فالتشريع الذي بموجب تم إقرار الخطة يمنح الخزانة الأمريكية حق إصدار ما قيمة 700مليار دولار من سندات الخزانة.

ب- آثار الخطة الأمريكية على الاقتصاد:

- شمل مشروع أوباما لتحفيز الاقتصاد تحويل المباني الفيدرالية إلى مباني تستهلك طاقة أقل: وهذا يعني استثمار المليارات في آلاف المباني الحكومية في كل الولايات.
- ستعطي اليد العاملة المحلية آلاف الوظائف.
- تعتبر شاملة في البنى التحتية حيث وعد أوباما بتحديث المدارس الأمريكية وتحديث أنظمة الربط الإلكتروني لشبكة الانترنت، وكذلك تحديث النظام الصحي.
- إصلاح القطاع المصرفي وعلى وكالات الرقابة على المصاريف أيضا.
- إنعاش قدرة المستهلك الأمريكي من خلال ضح الأموال وبالتالي سيزيد من الطلب في الاقتصاد. [1]

[1] وليد بيبي، المرجع نفسه، ص 98، 99، 100.

المبحث الثالث: تحليل ظاهرة البطالة خلال أزمة كورونا

المطلب الأول: واقع البطالة في الاقتصاد الأمريكي من 2000-2022

أولا: معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 2000-2022

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة مطولة بشكل غير عادي في التوظيف من 19-2020 حتى وسط ثورة الذكاء الاصطناعي المستمرة.

ويشير هذا جزئيا إلى الجهود الناجحة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين لمعالجة التحولات في المهارات المطلوبة والدور الحاسم الذي تلعبه المنظمات المختلفة في إعدادها.

الشكل (05) معدل البطالة: 2000-2020

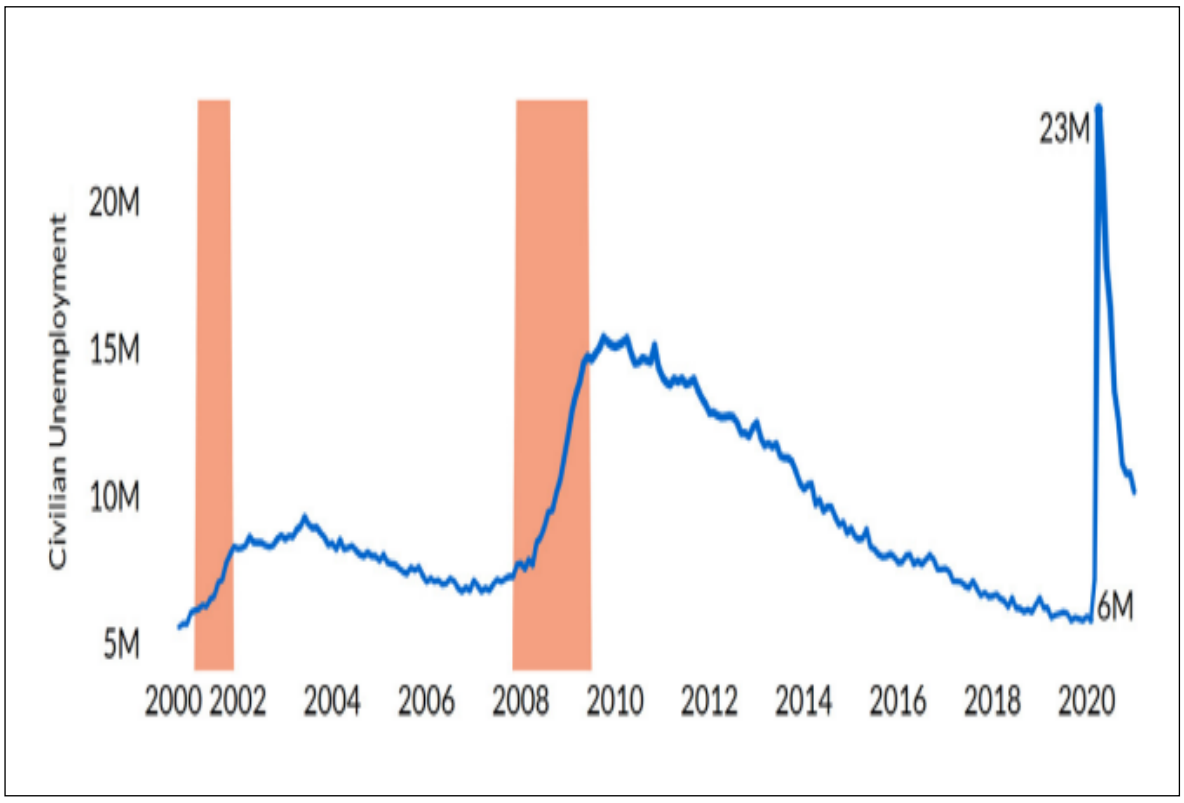

ملاحظة: تشير الأعمدة المظللة إلى فترات الركود.

المصدر: كيفن كولودن وكوينتوس ليم، مستقبل العمل، رؤى لعام 2021 وما بعده، ص 4.

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن معدل البطالة في الولايات المتحدة من الفترة 2000 إلى 2006 استقرار في نسبة البطالة بـ5مليون شخص وهذا راجع لاستقرار الاقتصاد الأمريكي، بينما في سنة 2008 إلى غاية 2010 عرف الاقتصاد الأمريكي ارتفاع حاد في نسبة البطالة ليبلغ 15 مليون بطال تقريبا، بسبب الأزمة المالية العالمية لتشهد السنوات 2012 إلى 2020 استقرار في نسبة البطالة بـ6 مليون لترتفع مرة أخرى في نفس السنة بـ23 مليون بسبب الجائحة.

ثانيا: معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2022:

أفاد المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل اليوم أن إجمالي الوظائف غير الزراعية ارتفع بمقدار 28000 في أفريل، ولم يتغير معدل البطالة عند 3.6% ، كان نمو الوظائف على نطاق واسع مدفوع بمكاسب في الترفيه والضيافة، وفي التصنيع وفي النقل والتخزين، كما هو مبين في الشكلين:

الرسم البياني (6) الوظائف غير الزراعية، معدلة موسميا 2019، أفريل 2022.

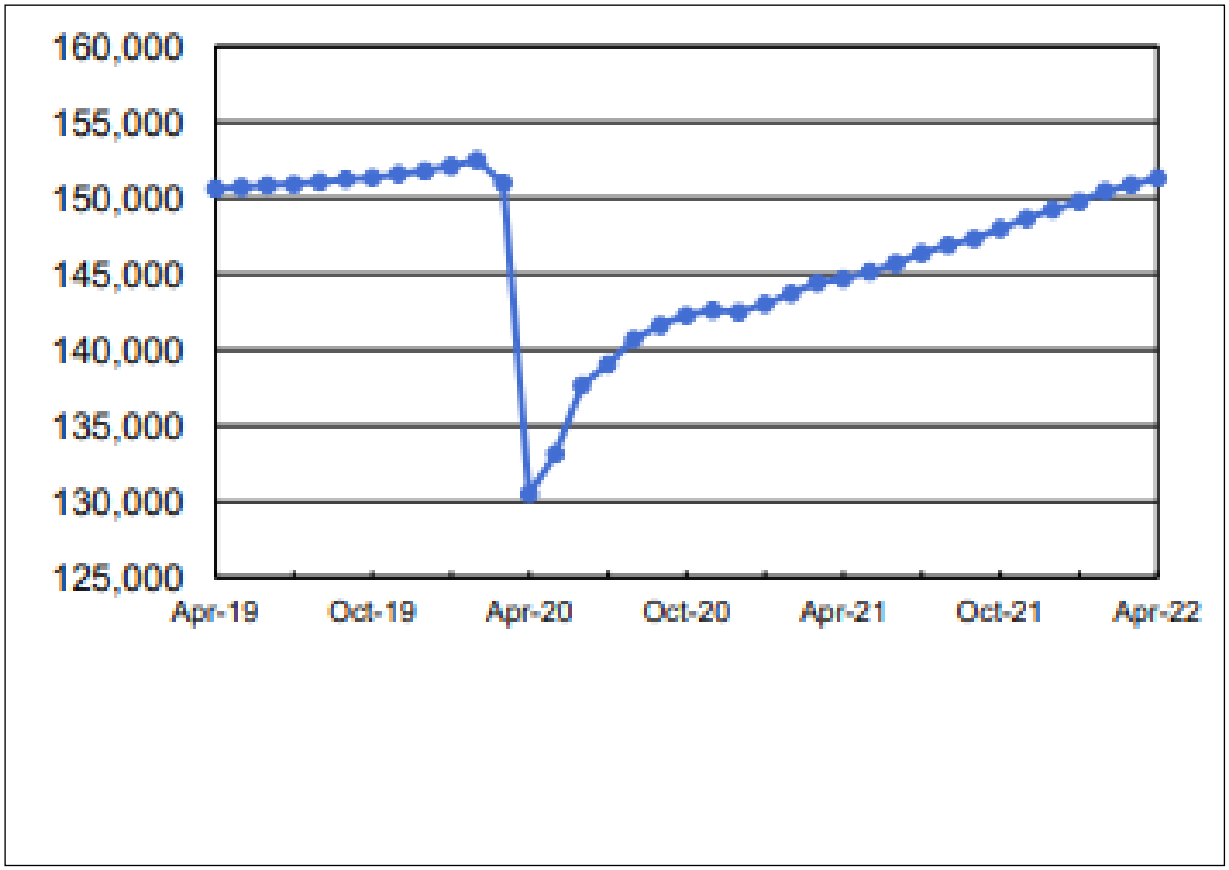

المصدر: مكتب الإصدار الدولي للعمل للولايات المتحدة الأمريكية، تقرير 2022، ص1.

الرسم البياني(07) معدل البطالة، معدل موسمي، أفريل 2019- أفريل 2022

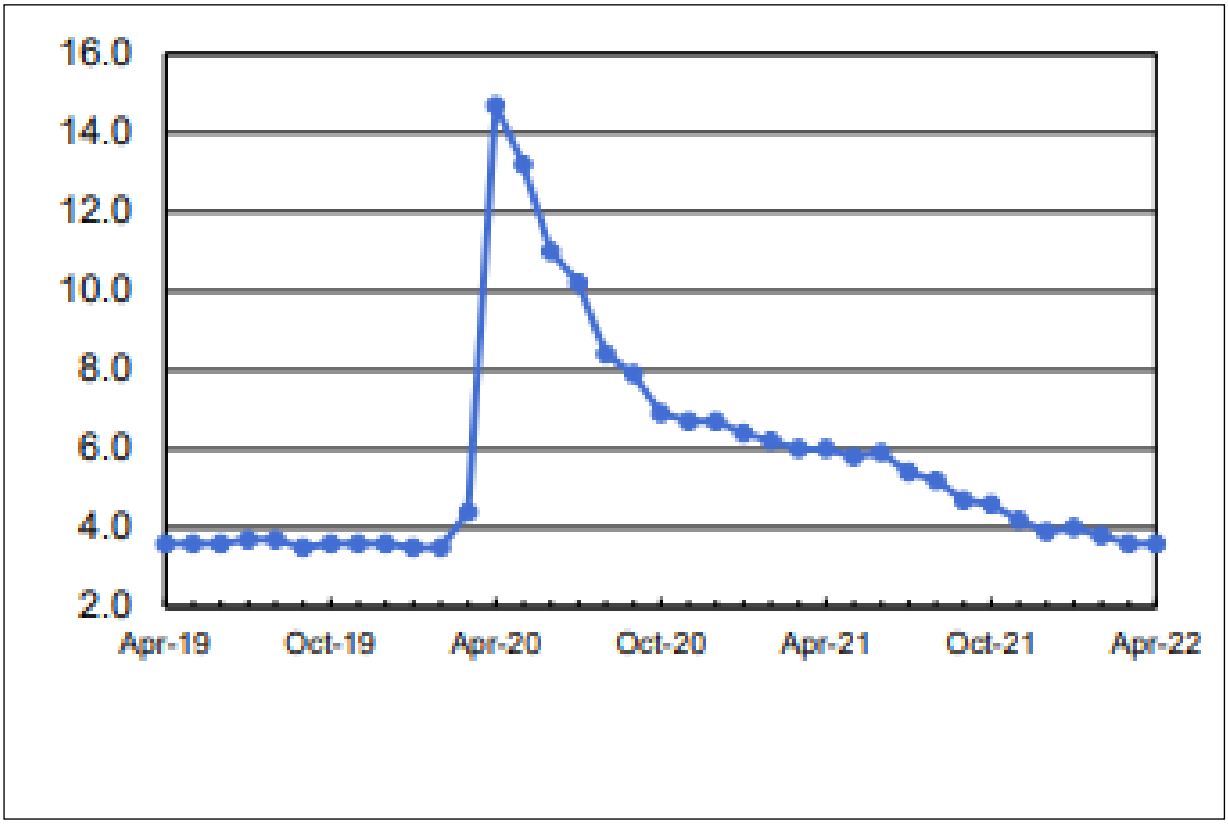

المصدر: مكتب الإصدار الدولي للعمل للولايات المتحدة الأمريكية، تقرير 2022، ص1.

من خلال الشكلين (1) و(2) نلاحظ أن عدد الوظائف غير الزراعية من شهر أفريل 2019 إلى أفريل 2020 كانت مستقرة العدد، حيث قدرت بـ150000 أسرة عاملة، لتعود للانخفاض في شهر أفريل 2020 إلى 130000 أسرة عاملة بسبب الجائحة العالمية (Covid 19)، ثم تعود للارتفاع التدريجي خلال شهر أكتوبر 2020 إلى 140000 أسرة عاملة وتستمر في الارتفاع إلى أكثر من 150000 أسرة عاملة خلال شهر أفريل 2022.

بالمقابل عرفت معدلات البطالة استقرار نسبي من شهر أفريل 2019 إلى أفريل 2020 بـ3.6% ثم تعود بالارتفاع خلال نفس الشهر إلى 14.5% ثم عادت للانخفاض من شهر أفريل 2020 إلى أكتوبر 2021 لنسبة 3.8% تقريبا.

ومن هذا نستنتج أن العلاقة بين عدد الوظائف ومعدلات البطالة هي علاقة عكسية، فكلما زادت فرص العمل انخفضت نسبة البطالة والعكس صحيح.

المطلب الثاني: تفسير ظاهرة البطالة قبل أزمة كورونا

يعترف السياسيون في الحزبين السياسيين الأمريكيين في الوقت الحالي بجمود الأجور، وتبنوا آراء تنعم بأن "النظام يتم التلاعب به" ويركز بعضهم على عدد المهاجرين وما يعتبرونه تجارة غير عادلة مع الصين، بينما يركز آخرون على الكيانات الاحتكارية التي ترفع الأسعار وتجني أرباحا طائلة، غير أنه لا يوجد اتفاق حول الأسباب أو الأطراف التي ساهمت في التلاعب بالنظام، وفي الواقع وكما تبين دراستي الجديدة التي قمت بتأليفها مع الزميلين جوش بيفنز وهايدي شير هولز بعنوان "Explaining wage suppression"، فقد طلت الأجور منخفضة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تجريد العالمين من قوتهم بشكل ممنهج بسبب ممارسات الشركات والسياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها، أو الإصلاحات التي تم تعطيلها بإيعاز من الشركات وأصحاب الثروات.

وأدى تراجع القوة العمالية إلى كبح الأجور وزيادة عدم المساواة في الأجر وتفاقم الفروق العرقية، وتتمثل الآليات المحددة التي أدت إلى تحول ميزان القوى على هذا النحو في مستويات البطالة المفرطة، والعولمة وتفويض معايير العمل وضعف إنفاذها، وإضعاف القدرة على التفاوض الجماعي، والتغيرات في هياكل الشركات التي أضرت بمصلحة العمال.

وتتطلب استعادة أنماط النمو التي تخدم مصالح الغالبية العظمى تطبيق سياسات جديدة تتمركز حول إعادة بناء القوة العمالية.

وعلى مدار العقود الأربعة الماضية، ازدادت دخول نسبة الواحد في المائة الأكثر ثراء بمقدار 158% و341% على الترتيب. وبينما ازدادت إنتاجية الاقتصاد ككل بحوالي 70% ارتفع أجر العمال العاديين في الساعة الواحدة بأقل من 12% ومنذ عام 2000، انخفض نصيب العمال من الدخل انخفاض مطردا.

ويمكن عزو أنماط الأجور والنتائج الاقتصادية تلك إلى الأثر التراكمي للسياسات وممارسات الشركات التالية التي ساهمت بصورة ممنهجة في تفويض القوة التفاوضية لمعظم العاملين.[1]

- **السياسات الانكماشية:**

أدت السياسات النقدية والمالية والتجارية إلى بطالة مفرطة تتجاوز مستوى التوظيف الكامل. ومنذ عام 1979، كانت مخاطر التضخم هي مصدر القلق الأكبر بالنسبة لصناع السياسات في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذين لم يستغلوا منافع التوظيف الكامل. وأدى هذا المنهج إلى بطالة مفرطة أضرت أكثر ما أضرت العاملين ذوي الأجور المنخفضة والمتوسطة، وتركز هذا التأثير بين العاملين من ذوي البشرة السوداء.

[1] لورانس ميشيل، إعادة بناء القوة العمالية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 57، الرقم 4، تصدر عن صندوق النقد الدولي، 2020، ص 45.

ولو كان قد تم تثبيت مستوى التوظيف الكامل عند 5 % بين عامي 1979 و2007 ألدى ذلك إلى ارتفاع وسيط الأجور بنسبة 18 %إلى 28 %بحلول عام 2007، وكانت مشكلة الأجور قد تفاقمت لاحقا بسبب التداعيات الجسيمة الناجمة عن ارتفاع البطالة لفترة طويلة عقب الركود الكبير الناتج عن سياسة المالية العامة التقشفية سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات. ونتج عن هذه البطالة المفرطة اتساع فجوة الأجور بين العاملين ذوي البشرة السوداء والبيضاء بمقدار 9 نقاط مئوية منذ عام 1979.

- **العولمة وفق شروط الرأس مالية:**

بدأت مسيرة العولمة، التي تشكلت ملامحها الأساسية بفعل قرارات السياسة الدولية التي ساهمت بدورها في تعظيم أثر العولمة في كبح الأجور، ووقع الجزء الأكبر من الضرر على العاملين ذوي البشرة السوداء واللاتينيين. وتخلص دراسة (Bivens) 2013 إلى أن تدفقات التجارة مع البلدان ذات الأجور المنخفضة أدت على الأرجح إلى تراجع أجور العاملين غير الحاصلين على تعليم جامعي لمدة 4 سنوات بحوالي 5.6% أي خسائر سنوية بقيمة 2000 دولار أمريكي تقريبا. وتؤكد دراسات أخرى هذه النتائج.

وكانت العولمة الناتجة عن التطور التكنولوجي والتغيرات السياسية فقط لدى شركائنا التجاريين تؤدي دائما على الأرجح إلى كبح نمو الأجور. غير أن إخفاقات السياسات الأمريكية ساهمت بدرجة كبيرة في تفاقم هذه الآثار المدمرة: الإخفاق في توفير تعويضات معقولة أو السعي محليا في المقابل لدعم القوة التفاوضية للطرف الخاسر، والإخفاق في معالجة أوجه عدم الاتساق بين أسعار العملات التي نتج عنها عجز كبير في ميزان التجارة وفقدان الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية، وإقرار اتفاقيات تجارية ساهمت في تفويض القوة الاقتصادية للعمال وحماية أرباح الشركات. وشجع ذلك أصحاب الأعمال في الولايات المتحدة على إحلال الواردات محل السلع التي كان العمال الأمريكيون ينتجونها في السابق.[1]

- **اضعاف النقابات:**

كان التفاوض الجماعي هو الممارسة الأساسية التي استند إليها العمال متوسطو الدخل في تحديد أجورهم، لذلك كان تفتيت التمثيل النقابي هو العامل الأساسي وراء كبح نمو أجور الرجال في الطبقة المتوسطة(الذين تراجعت قدرتهم على التنظيم النقابي بدرجة أكبر مقارنة بالنساء). وأكدت الدراسات الأكاديمية المنشورة في منتصف الثمانينات أن قوة التفاوض الجماعي تؤدي إلى زيادة المساواة بين الأجور، بينما يؤدي تراجعها إلى عدم المساواة. وتشير دراسة Fortin, Lemieux, and Lloyd (2019) إلى أن تفتيت النقابات يعزى إليه 29% إلى 37% من نمو عدم المساواة في أجور الرجال و37 %من الفجوة المتزايدة بين الرجال مرتفعي الدخل ومتوسطي الدخل. ويعني ذلك أن تفتيت النقابات أدى إلى تراجع وسيط أجور الرجال بمقدار0.33 نقطة مئوية سنويا. وكان تأثيره أقل على عدم المساواة في أجور النساء حيث

[1] لورانس ميشيل، إعادة بناء القوة العمالية، مجلة التمويل والتنمية، المرجع نفسه، ص 45.

يفسر حوالي 10% إلى 13% من نمو عدم المساواة الكلي و13 %من نمو فجوة الأجور في النصف الأعلى من توزيع الدخل.

ويمكن عزو تراجع التغطية النقابية في القطاع الخاص (من 23% تقريبا عام 1979 إلى 7% فقط عام 2019) أساسا إلى تغير ممارسات الشركات والأحكام القضائية التي فوضت قدرة العمال على التنظيم النقابي والتفاوض. وتشير الشواهد المستمدة من استطلاعات الرأي إلى مطالبة الكثيرين في التفاوض الجماعي دون تلبية لطلبهم، ففي عام 2017، أعرب حوالي نصف العمال غير المنتسبين إلى نقابات عن رغبتهم في التفاوض الجماعي، مما يعني أن حوالي 58 مليون عامل غير ممثلين بالنقابات.

- **تدني معايير العمل:**

ساعد التراجع متعدد الأبعاد في معايير العمل وضعف إنفاذها على كبح الأجور، فقد أدى الإخفاق الشديد في الحفاظ على حد أدنى ملائم للأجور إلى تراجع دخل العاملين في الثلث الأدنى من توزيع الدخل، مما أثر تأثيرا حادا على العاملين من ذوي البشرة السوداء واللاتينيين والنساء. وفي عام 2019، كان الحد الأدنى للأجر على مستوى الولايات أقل بنسبة 25% مقارنة بذروته عام 1968، بالرغم من تضاعف الإنتاجية. ويفسر تآكل الحد الأدنى للأجور الجزء الأكبر من التحول في فجوة الأجور بين العمال ذوي الأجور المنخفضة والمتوسطة.[1]

كذلك تناقص نطاق استحقاق الأجر الإضافي الذي يكفل الحماية للعمال. ففي عام 1975، كان حوالي نصف العاملين الذين يتقاضون رواتب منتظمة ينطبق عليهم حد استحقاق الأجر الإضافي أي الحد الذي يستحق العاملون دونه الحصول على أجر إضافي تلقائيا، وتراجعت هذه النسبة إلى 10% فقط من هؤلاء العمال بحلول عام 2014.

ويؤدي ضعف إنفاذ معايير العمل إلى تفاقم مشكلة الأجور من خلال السماح بسرقة جزء كبير منها: حيث تتم سرقة الأجور عندما يمتنع أرباب الأعمال عن دفع الأجور التي يستحقها العمال، بما في ذلك دفع أجور تقل عن الحد الأدنى أو عدم دفع الأجر الإضافي. وفي عام 2016، بلغت خسائر العمال منخفضي الأجر أكثر من 50 مليار دولار أمريكي بسبب سرقة أجورهم، وهو ما يتجاوز بكثير حجم الخسائر الناجمة عن سرقة الممتلكات في حوادث السطو المسلح. ويقع الضرر الأكبر لسرقة الأجور على العمال منخفضي الأجر والمهاجرين، وتبلغ الخسائر حوالي 3% من مجموع أجور شريحة الستين في المائة الدنيا من أصحاب الدخول. ومن غير الممكن قياس نمو سرقات الأجور على مدار أربعة عقود، ولكن الخبراء يعتقدون أن الأمر أصبح مستشريا الآن، حيث يمكن القول أن نسبة خسائر الأجور الناجمة عن السرقة قد ازدادت بنسبة 5,1% إلى 2% من مجموع الأجور مقارنة بعام 1979.

[1] لورانس ميشيل، إعادة بناء القوة العمالية، مجلة التمويل والتنمية، المرجع نفسه، ص45- 46.

وتنشأ في سوق العمل مناطق حرة غير خاضعة لمعايير العمل بسبب سياسة الهجرة. فحوالي 6% من العمال، بما في ذلك العمال غير الموثقين والزائرون، يفتقرون إلى حماية كاملة من القوة السوقية التي يتمتع بها أرباب الأعمال. ويؤدي نمو طبقة العمالة المهاجرة المستغلة إلى تفويض معايير الأجور والتوظيف ويفرض ضغوطا خافضة للأجور. وتجدر الإشارة إلى أن التركيز هنا لا يكون على حصول المهاجرين على وظائف الآخرين، ولكن على ضعف معايير العمل وتدابير حماية العاملين الذي يجعل المهاجرين عرضة للاستغلال.

كذلك استحدث أرباب الأعمال اتفاقيات مبتكرة أجبر العاملون على توقيعها، مما حد من فرصهم الوظيفية وقدرتهم على مقاضاة أرباب الأعمال أمام المحاكم والهيئات الحكومية. وتؤدي هذه الاتفاقيات إلى كبح الأجور، وهو الغرض المرجو منها. فاتفاقيات عدم المنافسة، على سبيل المثال، تمنع العاملين في شركة ما من الانتقال للعمل في شركة منافسة، مما يحد في الوقت الحالي من الفرص الوظيفية لحوالي 28% إلى 46% من العاملين بالقطاع الخاص.[1]

كذلك يجبر شرط التحكيم الإلزامي العاملين على اللجوء إلى جهات تحكيم خاضعة لسيطرة الشركات، كأفراد عادة وليس جزءا من قضية جماعية، بدلا من المحاكم للنظر في تهم التمييز ومخالفات قانون الأجور وساعات العمل وغيرها من المخالفات. وفي عام 2018، بلغ عدد الخاضعين لهذه الاتفاقيات 56% من العاملين بالقطاع الخاص من غير المنتسبين للنقابات المهنية.

وهناك ملايين العاملين ممن يتم تصنيفهم عمدا كمتعاقدين مستقلين بينما هم موظفون في واقع الأمر، مما يحرمهم من الحماية التي يكفلها لهم التأمين الاجتماعي، إجراءات الحماية في أماكن العمل (عدم التمييز والتفاوض الجماعي). وهذه الممارسات ليست قصرا على شركات النقل التشاركي، مثل ليفت وأوبر، بل نجدها أيضا في شركات النقل بالشاحنات والبناء وخدمات النظافة.

- **هياكل الشركات:**

أدت التغيرات التي طرأت على هياكل الشركات إلى تحول ميزان القوى والدخول فيما بين الشركات، وفيما بين أصحاب الأعمال والموظفين. تتمثل إحدى الممارسات الأكثر وضوحا التي استطاع أصحاب الأعمال من خلالها تشكيل سوق العمل لصالحهم في «تفتيت هيكل العمل» من خلال التعهيد الخارجي لمهام العمل إلى جهات محلية، مع سيطرة الشركات الكبرى على الأسعار والنتائج من خلال معايير وآليات أخرى، وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع الأرباح لصالح الشركات المهيمنة على السوق وتردي الأجور وبيئة العمل في الشركات المتعاقد معها من الباطن. ويعتمد خمس إلى ثلث الاقتصاد على التعهيد الخارجي، وهي نسبة أكبر كثيرا مقارنة بالعقود الأربعة الماضية عندما كان يبلغ حجم التعهيد الخارجي نصف هذه النسبة

[1] لورانس ميشيل، إعادة بناء القوة العمالية، مجلة التمويل والتنمية، المرجع نفسه، ص46.

تقريبا. وكمقياس نظري لتأثير تفتيت هيكل العمل، نفترض أن تحول نسبة من حجم التوظيف تساوي 15 نقطة مئوية إلى الشركات المعتمدة على التعهيد الخارجي يؤدي إلى تراجع أجور موظفيها بنسبة 15% وتراجع الأجور الكلية بالتالي بنسبة2.25%، ويزداد في الوقت الحالي إجبار الشركات الكبرى للموردين على منحها أسعارا منخفضة. ووفقا للحسابات الواردة في دراسة (Wilmers 2018) لقياس قدرة كبار المشترين على خفض أرباح الموردين والأجور، ارتفع نصيب كبار المشترين في إيرادات الموردين بخلاف التمويل من 5% عام 1979 إلى 19% عام 2014 في جميع القطاعات، ومن 6% إلى 26 % في قطاعي الصناعة

التحويلية والخدمات اللوجستية. وحسب التقديرات الواردة في الدراسة، أدى ذلك إلى انخفاض الأرباح السنوية للشركات غير المالية المملوكة للقطاع العام بمقدار3,4 نقطة مئوية. وكان التأثير على العاملين ذوي الأجور المنخفضة والمتوسطة أكبر بالطبع.

وفي أواخر السبعينات، قرر الكونغرس تخفيف القيود التنظيمية المفروضة على قطاعات النقل الجوي والنقل بالشاحنات وحافلات نقل الركاب بين الولايات والاتصالات اللاسلكية والمرافق والطرق، مما أدى إلى انخفاض تعويضات أصحاب الياقات الزرقاء. وفي الثمانينات، أثر تخفيف القيود التنظيمية في الصناعات تأثيرا سلبيا على9% من القوة العاملة، مما أدى إلى تآكل الوظائف متوسطة الأجر وتراجع كبير في الأجور أدى بدوره إلى زيادة عدم المساواة في أجور الرجال بنسبة7% تقريبا خلال الفترة 1979–1988.

وقد أدى الاحتكار(سيطرة بائعين قليلين على سوق منتج ما) وتركز من أصحاب الأعمال (سيطرة عدد قليل من أصحاب الأعمال على سوق العمل) إلى تراجع الأجور، ولكن هذين العاملين لم يكن لهما دور كبير في كبح الأجور. ويؤثر تركز أصحاب الأعمال في الأساس على المناطق الريفية، ولم يتزايد على ما يبدو خلال العقود الأربعة الماضية. وتراجع نصيب العمالة من الدخل، ولكن لا يوجد دليل على أن هذا التراجع ناتج عن الأرباح الاحتكارية وليس عن تآكل القوة العمالية. ويشير ارتفاع نصيب العمالة من الدخل مع تراجع البطالة خلال التعافي الأخير إلى الأثر الكبير لتراجع القوة العمالية نظرا لأن القوة الاحتكارية لا تتراجع بالضرورة مع انخفاض البطالة. وتمثل الأرباح الطائلة التي حققتها شركات التكنولوجيا الخمس الكبرى مشكلة احتكارية حقيقية، وإن كان لم يتم البحث في دورها في كبح الأجور لصعوبة قياسه.[1]

[1] لورانس ميشيل، إعادة بناء القوة العمالية، مجلة التمويل والتنمية، المرجع نفسه، ص47.

المطلب الثالث: تفسيرات سوق العمل وأثره على ظاهرة البطالة

الداخلون والخارجون في سوق العمل:

"الداخلون" و"الخارجون"

سيرتفع الطلب على بعض الوظائف على مدى السنوات الخمس القادمة، بينما سينكمش بالنسبة لوظائف أخرى.

الجدول رقم (03): الداخلون والخارجون في سوق العمل

زيادة الطلب		انخفاض الطلب	
1	متخصصو البيانات والعلماء	1	موظفو إدخال البيانات
2	متخصصو الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة	2	موظفو السكرتارية الإدارية التنفيذية
3	متخصصو البيانات الضخمة	3	موظفو إمساك الدفاتر المحاسبية وجداول الأجور
4	متخصصو التسويق الرقمي والتسويق الرقمي والاستراتيجيات الرقمية	4	المحاسبون ومدققو الحسابات
5	متخصصو أتمتة العمليات	5	عمال خطوط التجميع والمصانع
6	متخصصو تطوير الأعمال	6	مدير خدمات وإدارة الأعمال
7	متخصصو التحول الرقمي	7	العاملون في مجال معلومات العملاء وخدمات العملاء
8	محللو أمن المعلومات	8	مديرو العموم ومديرو العمليات
9	مطورو البرمجيات والتطبيقات	9	فنيو الميكانيك ومتخصصو إصلاح الآلات
10	متخصصو أنترنت الأشياء	10	موظفو قيد المواد وحفظ المخزون
11	مديرو المشروعات	11	المحللون الماليون
12	مديرو خدمات الأعمال وإدارة الأعمال	12	موظفو خدمات البريد
13	متخصصو قواعد البيانات والشبكات	13	مندوبو المبيعات ومنتجات الجملة والمنتجات المصنعة التقنية والعملية
14	مهندسو الروبوتات	14	مديرو العلاقات
15	المستشارون الاستراتيجيون	15	صرافو البنوك والموظفون ذو الصلة
16	محللو الإدارة والتنظيم	16	الباعة من الباب إلى الباب وباعة الصدف

			والباعة الجائلون
17	مهندسو التكنولوجيا المالية	**17**	متخصصو تركيب وإصلاح الأجهزة الإلكترونية والاتصالات
18	فنيو الميكانيك ومتخصصو إصلاح الآلات	**18**	متخصصو الموارد البشرية
19	متخصصو التطوير التنظيمي	**19**	متخصصو التدريب والتطوير
20	متخصصو إدارة المخاطر	**20**	عمال البناء

المصدر: سعدية زهيدي، وظائف الغد، مجلة التمويل والتنيمة، العدد 57، الرقم 04، تصدر عن صندوق النقذ الدولي، ص27.

يبين الجدول الذي يشكل الداخلون والخارجون في سوق العمل أن هناك وظائف زاد الطلب عليها خلال جائحة كورونا خاصة تلك الوظائف التي تعتمد على التكنولوجيا في معاملاتها عن بعد مثل: متخصصو التسويق الرقمي والاستراتيجيات الرقمية، متخصصو التحول الرقمي، متخصصو قواعد البيانات والشبكات، متخصصو تطوير الأعمال، محللو البيانات والعلماء، محللو أمن المعلومات، محللو الإدارة والتنظيم، كما شملت زيادة الطلب على متخصصو التطوير التنظيمي، ومتخصصو إدارة المخاطر.

بالمقابل انخفض الطلب على وظائف أخرى مثل: موظفو السكرتارية الإدارية والتنفيذية، موظفو امساك الدفاتر المحاسبية وجداول الأجور، المحاسبون ومدققو الحسابات، العاملون في مجال معلومات العملاء وخدمات العملاء، مديرو العلاقات وعمال البناء والباعة من الباب إلى الباب وباعة الصحف.

حيث ترجع هذه الزيادة في الطلب على الوظائف اعتماد الشركات على دمج التكنولوجيا في وظائفها عن بعد بسبب الجائحة.

في حين يرجع انخفاض الطلب على الوظائف لعدم اعتمادها على التكنولوجيا عن بعد مما أدى إلى تسريح جزئي للعمال وبالتالي ظهور ما يسمى بالبطالة الجزئية.

المطلب الرابع: واقع البطالة أثناء أزمة كورونا

أولا:

الجدول (04): الأشخاص المستخدمون حسب فئة العامل وحالة الدوام الجزئي(بالآلاف)

الفئة	2021	2022	نسبة البطالة لسنة 2021	نسبة البطالة لسنة 2022
عمال الأسرة بدون أجر	56	32	–	–
دوام جزئي لأسباب اقتصادية	5.031	3.822	%0.20	%0.15
دوام جزئي لأسباب غير اقتصادية	19.836	21.479	%0.79	%0.84

المصدر: إعداد الطالبتين، مكتب الإحصاء الدولي للعمل الأمريكي، تقرير 2022، ص 20.

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأسر التي بدون أجر كانت في 3 أفريل 2021 تقدر بـ56 ألف أسرة، بينما انخفضت إلى 32 ألف أسرة في شهر أفريل 2022، وذلك لأنه تم الاعتماد خلال هاته الفترة على الدوام الجزئي في الصناعات حيث نتج الدوام الجزئي لأسباب اقتصادية في 2022، وعرف تحسن مقارنة بأفريل 2021، حيث انتقلت من 5.031 ألف إلى 3.822ألف، من هنا نلاحظ أن الجانب الهيكلي في الاقتصاد لا يؤثر كثيرا على تغير سوق العمل وفق الدوام الجزئي.

كما يرجع لأسباب خاصة بالدوام الجزئي في الصناعات لأسباب غير اقتصادية (صحية، وهي وباء كورونا).

تحتم على القطاع الصناعي اعتماد نمط التوظيف الجزئي (ساعات قليلة للعمال)، هذا ما أدى إلى ظهور بطالة جزئية.

ثانيا:

الجدول (05): العاطلين عن العمل بسبب البطالة (العدد بالآلاف)

السبب	أفريل 2021	أفريل 2022
عدد العاطلين عن العمل		
• الوظائف المؤقتة	6.092	2.650
• التسريح المؤقت	1.944	731
• الخاسرون الدائمون للوظائف	3.438	1.919
• تاركوا الوظائف	775	752
• الوافدون الجدد	457	402
النسب المئوية للعمال غير العاملين		
• وظائف مؤقتة	%3.8	%1.6
• الوافدون الجدد	%0.3	%0.2

المصدر: إعداد الطالبتين، مكتب الإحصاء الدولي للعمل الأمريكي تقرير 2022، ص 23.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يبين عدد العاطلين عن العمل خلال سنتي 2021 و2022 والتغيرات التي طرأت على عدد العاملين بسبب البطالة أن:

الوظائف المؤقتة شهر أفريل سنة 2021 انخفضت، بينما كانت تمثل 6.092 ألف أصبحت تمثل 2.650 في شهر أفريل 2022.

وكذلك التسريح المؤقت للعمال انخفض، حيث كان 1.944 ألف في أفريل 2021 أصبح 731 ألف في شهر أفريل 2022.

كما نلاحظ أيضا انخفاضا بالنسبة للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم.

أما بالنسبة للبطالة الإدارية أي تاركوا الوظائف أنها لم تتغير كثيرا مقارنة بالسنوات الماضية، حيث كانت سنة 2021 تقدر بـ775 ألف أصبحت تقدر بـ752 ألف شخص (أي شهدت انخفاض طفيف).

الوافدون الجدد للعمل أيضا شهد تغيرا طفيفا.

أما بالنسبة لسياسة التشغيل انتقلت إلى 1.6% من نسب البطالة في الوظائف المؤقتة.

المطلب الخامس: البطالة أثناء أزمة كورونا "تشخيص واقع الظاهرة"

أولا:

الجدول (06): الوضع العملي للسكان المدنيين حسب المولد والجنس (الأرقام بالآلاف)

الوضع الوظيفي والميلاد	رجال		نساء	
	أفريل 2021	أفريل 2022	أفريل 2021	أفريل 2022
معدل البطالة بالنسبة للمقيمين	%6.0	%3.2	%6.8	%3.4
معدل البطالة بالنسبة لغير المقيمين	%6.1	%3.7	%5.1	%3.0

المصدر: إعداد الطالبتين، مكتب الإحصاء الدولي للعمل الأمريكي تقرير 2022، ص 19.

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب البطالة بين المقيمين وغير المقيمين في سوق العمل هي نسب متقاربة وبين فئتي النساء والرجال.

حيث تراوحت نسبة البطالة سنة 2021 في حدود 6% و5.1% وفي سنة 2022 من شهر أفريل انخفضت إلى 3.4%.

ثانيا:

الجدول (07): الأشخاص العاطلون عن العمل والعاملون حسب المهنة.

الوظائف	معدلات البطالة	
	أفريل 2021	أفريل 2022
- 16 سنة وما فوق	%5.7	%3.3
- المهن الإدارية	%3	%1.6
- المهن	%8.1	%4.1
- مهن الزراعة والصيد	%10.5	%4.6
- مهن البناء	%9.8	%4.6
- مهن النقل	%8.8	%6.1
- مهن الإنتاج	%7.0	%3.4

المصدر: إعداد الطالبتين، مكتب الإحصاء الدولي للعمل الأمريكي، تقرير 2022، ص 25.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك انخفاض كبير في نسب البطالة خلال سنة 2021 بين مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية، حيث عرفت البطالة انخفاض كبير في نسبها مقارنة بـ3.6%.

وفي سنة 2021 ارتفعت نسب البطالة وهذا راجع إلى أسباب غير اقتصادية، حيث يرجع إلى وباء كورونا الذي حد من تنقل وتشغيل الأفراد، حيث لم يتمكن الأفراد من العمل بسبب الإغلاق المرتبط بالوباء أو فقدان الأعمال.

ثالثا:

الجدول (08): الأشخاص العاطلين عن العمل حسب الصناعة وفئة العمال

الصناعة وفئة العامل	معدلات البطالة	
	أفريل 2021	أفريل 2022
- **التعدين واستغلال المحاجر واستخراج النفط والغاز**	%14.3	%3.4
- **البناء (المنشآت)**	%7.7	%4.6
- **خدمات الترفيه**	%10.8	%4.8
- **الزراعة وما يرتبط من عمال أجور ورواتب خاصة**	%8.9	%4.3
- **العاملون الحكوميون**	%2.3	%1.5

المصدر: إعداد الطالبتين، مكتب الإحصاء الدولي للعمل الأمريكي، تقرير 2022، ص 26.

نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2021 فيما يخص صناعة المحروقات والبترول واستخراج النفط والغاز أن نسبة البطالة كانت مرتفعة حيث قدرت بـ14.3، لكن في سنة 2022 عادت للانخفاض إلى 3.4%.

المنشآت كانت مرتفعة بدورها أيضا حيث قدرت سنة 2021 بـ7.7% ثم عادت للانخفاض سنة 2022 إلى 4.6% وذلك بسبب الاحتكاك بعد انخفاض مستوى إصابات كورونا، أي أن القطاع الخاص قام بتوظيف العمال مما أدى إلى هذا الانخفاض.

خدمات الترفيه كانت سنة 2021 تقدر بـ10.8% لكن بعد تراجع الإصابات استرجع القطاع موظفيه حيث قدر بـ4.8% سنة 2022.

بالنسبة لقطاع الزراعة فقد كانت تقدر بـ 8.9% سنة 2021 لكنها أيضا عادت للانخفاض سنة 2022 حيث تراجعت إلى 4.8%.

كما نلاحظ أن الموظفين في القطاع الحكومي كانت نسبة البطالة فيه منخفضة جدا، وعرف كذلك القطاع الخاص انخفاضا نتيجة استعمال الرقمنة في المعاملات الرسمية، حيث نستنتج من هذا أن القطاعات التي تعتمد على الرقمنة لم تقم بتسريح موظفيها، بل بقيت على تواصل.

من خلال الجداول التي قمنا بتحليلها توصلنا إلى أن هناك عدة أسباب للبطالة وهي أسباب غير اقتصادية وأسباب خاصة بوباء كورونا.

- ارتفاع نسبة البطالة خلال أزمة كورونا، ولكن بعد تراجع الوضع الوبائي انخفضت معدلات البطالة وأصبحت أقل من المستوى الطبيعي 3.6%.
- ترجع أسباب البطالة قبل أزمة كورونا إلى: السياسات الانكماشية، العولمة وفق شروط الرأسمالية، إضعاف النقابات، تدني معايير العمل، هياكل الشركات.
- خلال أزمة كورونا ظهر نوع جديد من البطالة وهي: البطالة الجزئية، وكذلك البطالة المؤقتة.

بينما البطالة الإرادية ظلت على حالها سواء بعد أو قبل أزمة كورونا.

- تغير سوق العمل، بحيث زاد الطلب على وظائف جديدة بسبب الاعتماد على التكنولوجيا (الاقتصاد الرقمي) الذي يتماشى مع متطلبات الأزمة، كما تراجعت العديد من الوظائف التقليدية في التوظيف.
- هناك بعض القطاعات التي لم تتأثر بأزمة كورونا لأنها كانت متحكمة وتتعامل مع العملاء والزبائن إلكترونيا (تركز على التواصل الرقمي) الذي يتماشى مع الأزمة.
- هناك بعض النشاطات الاقتصادية التي عرفت تزايد كبير في نسبة البطالة كالنقل، الترفيه...الخ.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال تحليلنا للأزمة المالية العالمية والتعمق في آثارها تبين لنا أنها لم تؤثر على النظام المالي بل تعدت إلى الاقتصاد الحقيقي وما ترتب عنه من تراجع في معدلات النمو, تعرض عدد كبير من المؤسسات المالية والشركات للإفلاس، تفاقم البطالة وتفاقم مستوى الفقر ونظرا لخطورة هذه الأزمة وضعت برامج خطط إنقاذ عالمية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي لمخاطر هذه الأزمة وتداعياتها.

وفي سنة 2019 عرف العالم بصفة عامة وأمريكا بصفة خاصة أزمة حادة "كورونا" التي ألقت بضلالها على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

مما أثر ذلك على سوق العمل الأمريكي الذي عرف موجة حادة بسبب الإغلاق الذي مس جميع الأنشطة الاقتصادية وبحكم أن الاقتصاد الأمريكي تتميز ببعض المزايا وتوجهه للاقتصاد الرقمي طرأ تغير في الطلب والعرض على بعض الوظائف مما نتج عنه ظهور أنواع جديدة من البطالة تتمثل في البطالة الجزئية والمؤقتة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تعتبر ظاهرة البطالة في الوقت الراهن من أحد أكبر مشاكل العصر الأساسية التي تعاني منها معظم دول العالم والتي تختلف مستوياتها باختلاف مستويات تقدم هذه الدول والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها، حيث تحدث اختلالات في توازن الطلب على العمل وعرض العمل نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية وديموغرافية.

لهذا ارتأينا إلى دراسة هذه المشكلة وهي محل بحثنا والذي حاولنا فيه تقديم الإطار العام لظاهرة البطالة ومعرفة النظريات المفسرة لها، ومحاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى معرفة أثر الأزمات على التفاقم من حدة البطالة.

❖ **اختيار الفرضيات:**

وفق ما تقدم وما وصلنا إليه، يمكننا الإجابة على الفرضيات وفق ما يلي:

- **الفرضية 1:**

✓ هناك أسباب اقتصادية لظاهرة البطالة خلال الحقبة الزمنية من 2000 إلى 2019 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية 2:**

✓ هناك أسباب غير اقتصادية لظاهرة البطالة خلال السنوات من 2020 إلى 2022 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

❖ **النتائج:**

كمحاولة للإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية تفسيرية لمشكلة البطالة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة غب الاقتصادي الأمريكي من 2000 إلى 2020 يمكن حصر أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث في النقاط التالية:

- تبين لنا من خلال تحليل مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلا واختلاف بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية، أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المشاركة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار، لكون تحليل هذه النظريات تتم في فترة زمنية وظروف معينة لا تطبعها الاستمرارية واللاشمولية، إضافة إلى عدم تطابق العديد من النظريات على أوضاع الدول النامية، والذي من شأنه أن يقلل من إمكانية الاستفادة بشكل مباشر، وهذا ما يؤكد لنا بأنه لا يوجد رأي موحد لدى الاقتصاديين لتفسير ظاهرة البطالة.

- أرجع الباحثين الأزمة المالية 2008 إلى أسباب مالية، تمثلت في أزمة الرهن العقاري (المضاربة في أسعار العقارات)، مما أدى إلى انتشار الأزمة حيث أصبحت تشمل جميع القطاعات وهذا أدى إلى العديد من القصور على مستوى اقتصاديات الدول مما أدى إلى التحكم في معدلات البطالة وأصبحت أقل من المعدل الطبيعي.
- تختلف الأزمات الاقتصادية في حدة تأثيرها على اقتصاديات الدول وكذا المتغيرات الاقتصادية.
- اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على خطة إنقاذ من أجل مواجهة الأزمة المالية وذلك من خلال خفض أسعار الفائدة، منح كميات كبيرة من السيولة، تأمين البنوك، وتأمين الودائع ومساعدة المؤسسات المالية المتهاوية.
- ترجع أسباب البطالة إلى أسباب اقتصادية وأسباب غير اقتصادية (المتعلقة بوباء كورونا).
- تغير سوق العمل بحيث زاد الطلب على وظائف جديدة بسبب الاعتماد على التكنولوجيا (الاقتصاد الرقمي) الذي يتماشى مع الأزمة، كما تراجعت بعض الوظائف التقليدية في التوظيف.
- ظهور نوع جديد من البطالة وهي البطالة الجزئية والبطالة المؤقتة خلال أزمة كورونا.
- صاحب ظاهرة البطالة تأثيرات على بعض المتغيرات الاقتصادية التي بدورها كذلك تؤثر على حدة البطالة كالتضخم (ارتفاع مستوى الأسعار) وهذا ما أدى إلى انخفاض في القدرة الشرائية مما وسع في حدة البطالة وإلى تفعيل السياسات الاقتصادية المتبعة وتراجع حدة إصابات كوفيد 19.

❖ **الاقتراحات والتوصيات:**

على ضوء ما سبق، وبالنظر لما تم التوصل إليه من نتائج ارتأينا إلى طرح جملة من الاقتراحات والتوصيات وكانت على النحو التالي:

- إتباع سياسات اقتصادية (مالية ونقدية) تؤدي إلى الرفع في الطلب على السلع وتحسين القدرة الشرائية، وذلك بالرفع في الأجر الحقيقي خاصة في اقتصاديات الدول التي تشهد استجابة في تلك الزيادة حتى لا تقع في مشكلة التضخم.
- ضرورة مواكبة التطورات الاقتصادية والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي الذي يضمن تنافسية في سوق العمل.

❖ **آفاق الدراسة:**

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج الدراسة، تتجلى أمامنا عدة مداخل لم يتم التطرق إليها ومنها:

- دراسة حدة تأثير مشكل البطالة على الاقتصاديات العالمية والتكتلات الاقتصادية للدول النامية والدول السائرة في طريق النمو.
- دول السياسات الاقتصادية وفعاليتها في تخفيف حدة البطالة أثناء الأزمات.
- التداخلات بين ظاهرة البطالة ومستويات التضخم في اقتصاديات الدول بين الأسباب والنتائج.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1- آية رياض العبد القادر بورزان، الإجازة في علوم الإدارة من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2021.

2- إسماعيل علي، شكر مجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودوره في الحد من البطالة، الطبعة الأولى، عمان وسط البلد، مجمع الفحيص التجاري، عمان_الأردن، 2016.

3- وحنان نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2010.

4- حزلي عريقات، وآخرون، قضايا إدارية معاصرة في مطلع القرن 21، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2009.

5- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، طبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2009.

6- محمد صرور بن حكمت الحريري، إدارة الأزمات واستراتيجيات القضاء على الأزمات الاقتصادية والمالية والإدارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2012.

7- محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، الطبعة الأولى، الجزء 4، 2008.

8- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

9- عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم لعويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2014.

10- ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس_سطيف بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء الأورومغاربي، الجزائر أيام 20-21 أكتوبر 2009.

المذكرات والرسائل:

1- إيمان عجرود، جميلة حداسي، منيرة بلكراوط، أثر القروض المصغرة على التشغيل والحد من ظاهرة البطالة، علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2013-2014.

2- بوجعفر كريمة، دور السياسة المالية في تقليص البطالة المالية المؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018-2019.

3- بومليط نجود، بوعوطة سناء، أثر نمو عرض النقد على البطالة في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2019-2020.

4- بولقصيب وهيبة، زواغي نهى، مساهمة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات المصغرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2019.

5- هلال سومية، عسوس عفاف، دور الدولة في معالجة البطالة اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الفقيد أكلي محند والحاج، البويرة، 2014-2015.

6- وليد بيبي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

7- داودي ميمونة، دراسة أزمات الكساد الكبير(1929، 1933) والأزمة المالية (2007، 2008)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014.

8- زكرياء بن نعيجة، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة رئيسية لتقليص البطالة، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2017-2018.

9- حيمور مصطفى، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر الفترة الممتدة 1987-2013، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014-2015.

10- كيفن كولودن وكوينتوس ليم، مستقبل العمل ورؤى لعام 2021 وما بعده.

11- لفيلف كنزة، دور صناديق الزكاة في معالجة مشكلة البطالة، مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2014-2015.

12- لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية العربية، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

13- ليلى خميس، مريم صايفي، أثر برامج التمويل الحكومية في الحد من البطالة في الجزائر، العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018-2019.

14- مراحي البحري، تأثيرات الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2010، 2014.

15- نور محمد فوزان العقاد، الأزمة العالمية وأثرها في السيولة في المصارف، إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.

16- نهاد موسى، محمد شاهين، الأفق الجديد، منشورات المجلة الثقافية العربية، الأردن، 2012.

17- فاتن علي منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاقتصادية السكان والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2014.

18- سليم عقون، أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

19- سامي عبد الله أبو عزيز، معوقات إدارة الأزمات في وزارة الصحة الفلسطينية في ظل الحصار، إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

20- سلوى فؤاد صابر، الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

21- روابح عبد الرحمن، أثر الأزمات المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية لتكتل الاقتصادي الأوروبي، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

22- رقية هيخون، سمية كردود، دور قطاع التعليم في دعم التشغيل والحد من البطالة في الجزائر، علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2017-2018.

المجلات والملتقيات:

1- البحث المنشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، كانون الأول 2011.

2- زهية كواش، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الملتقى الدولي الثاني، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2009.

3- حامد الصحراوي، أسباب نشوء الأزمات وإدارتها دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي، مجلة الكوفة، العدد 5، ب ن س.

4- لورانس ميشيل، إعادة بناء القوة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 57، الرقم 4، تصدر عن صندوق النقد الدولي، 2020.

5- مكتب الإصدار الدولي للعمل للولايات المتحدة الأمريكية، تقرير 2022.

6- غروز عائشة، تداعيات الأزمة العالمية على الأسواق المالية العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 8، 2013.

7- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.

8- سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، العدد الثاني والأربعون.

9- سعدية زاهيدي، وظائف الغد، مجلة التمويل والتنمية، العدد 57، الرقم 4، تصدر عن صندوق النقد الدولي.

المراجع باللغة الأجنبية:

Edition du laboratoire partenariat et investissement dans les PME/PMI dans l'espace euro-maghrébin PIEEM 2013, évaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Tom II, 2013.

المواقع الإلكترونية:

https://www.mihfadati.com

تم الإطلاع عليه يوم: 26-05-2022.

الملاحق

الملحق رقم 01:

Table A-8. Employed persons by class of worker and part-time status
[In thousands]

Category	Not seasonally adjusted			Seasonally adjusted					
	Apr. 2021	Mar. 2022	Apr. 2022	Apr. 2021	Dec. 2021	Jan. 2022	Feb. 2022	Mar. 2022	Apr. 2022
CLASS OF WORKER									
Agriculture and related industries	2,196	2,256	2,265	2,275	2,308	2,326	2,383	2,378	2,349
Wage and salary workers[1]	1,466	1,490	1,435	1,529	1,477	1,501	1,525	1,571	1,505
Self-employed workers, unincorporated	674	737	798	680	785	771	801	758	800
Unpaid family workers	56	29	32	–	–	–	–	–	–
Nonagricultural industries	148,964	155,849	155,726	148,978	153,409	154,598	155,094	155,871	155,729
Wage and salary workers[1]	139,929	146,612	146,650	139,915	144,474	145,993	146,263	146,955	146,638
Government	20,640	21,687	21,128	20,424	21,097	21,274	20,971	21,296	20,948
Private industries	119,289	124,924	125,521	119,287	123,172	124,240	124,886	125,204	125,371
Private households	602	575	591	–	–	–	–	–	–
Other industries	118,686	124,349	124,931	118,623	122,484	123,512	124,144	124,505	124,658
Self-employed workers, unincorporated	8,960	9,165	9,030	8,992	9,282	9,089	9,175	9,260	9,086
Unpaid family workers	75	73	46	–	–	–	–	–	–
PERSONS AT WORK PART TIME[2]									
All industries									
Part time for economic reasons[3]	5,031	4,266	3,822	5,245	3,929	3,717	4,135	4,170	4,033
Slack work or business conditions	3,866	2,921	2,500	4,011	2,594	2,430	2,707	2,880	2,647
Could only find part-time work	984	1,116	1,077	990	1,082	969	1,060	1,055	1,071
Part time for noneconomic reasons[4]	19,836	21,356	21,479	19,220	20,315	20,198	20,667	20,870	20,826
Nonagricultural industries									
Part time for economic reasons[3]	4,968	4,211	3,777	5,190	3,898	3,620	4,105	4,149	3,996
Slack work or business conditions	3,812	2,879	2,472	3,956	2,578	2,400	2,672	2,842	2,617
Could only find part-time work	979	1,114	1,071	986	1,079	960	1,053	1,049	1,064
Part time for noneconomic reasons[4]	19,501	20,997	21,092	18,877	19,951	19,839	20,275	20,498	20,435

المصدر: مكتب الإحصاء الدولي للعمل الأمريكي، تقرير 2022، ص 20.

الملحق رقم 02:

Table A-11. Unemployed persons by reason for unemployment
[Numbers in thousands]

Reason	Not seasonally adjusted			Seasonally adjusted					
	Apr. 2021	Mar. 2022	Apr. 2022	Apr. 2021	Dec. 2021	Jan. 2022	Feb. 2022	Mar. 2022	Apr. 2022
NUMBER OF UNEMPLOYED									
Job losers and persons who completed temporary jobs	6,092	2,999	2,650	6,270	3,095	3,220	3,044	2,831	2,839
On temporary layoff	1,944	891	731	2,074	812	959	888	787	853
Not on temporary layoff	4,148	2,108	1,919	4,196	2,283	2,261	2,156	2,044	1,987
Permanent job losers	3,438	1,425	1,373	3,432	1,703	1,630	1,583	1,392	1,386
Persons who completed temporary jobs	710	683	546	764	580	632	573	652	601
Job leavers	775	774	752	818	724	952	963	787	793
Reentrants	1,896	2,026	1,654	2,132	2,038	1,959	1,947	1,985	1,882
New entrants	457	370	402	595	513	433	417	463	515
PERCENT DISTRIBUTION									
Job losers and persons who completed temporary jobs	66.1	48.6	48.6	63.9	48.6	49.1	47.8	46.7	47.1
On temporary layoff	21.1	14.4	13.4	21.1	12.8	14.6	13.9	13.0	14.1
Not on temporary layoff	45.0	34.2	35.2	42.7	35.8	34.5	33.8	33.7	33.0
Job leavers	8.4	12.5	13.8	8.3	11.4	14.5	15.1	13.0	13.1
Reentrants	20.6	32.8	30.3	21.7	32.0	29.8	30.6	32.7	31.2
New entrants	5.0	6.0	7.4	6.1	8.1	6.6	6.6	7.6	8.5
UNEMPLOYED AS A PERCENT OF THE CIVILIAN LABOR FORCE									
Job losers and persons who completed temporary jobs	3.8	1.8	1.6	3.9	1.9	2.0	1.9	1.7	1.7
Job leavers	0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	0.6	0.6	0.5	0.5
Reentrants	1.2	1.2	1.0	1.3	1.3	1.2	1.2	1.2	1.1
New entrants	0.3	0.2	0.2	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3

المصدر: مكتب الإحصاء الدولي للعمل الأمريكي مرجع سبق ذكره، ص 23.

الملحق رقم 03:

Table A-7. Employment status of the civilian population by nativity and sex, not seasonally adjusted
[Numbers in thousands]

Employment status and nativity	Total		Men		Women	
	Apr. 2021	Apr. 2022	Apr. 2021	Apr. 2022	Apr. 2021	Apr. 2022
Foreign born, 16 years and over						
Civilian noninstitutional population	43,046	45,016	20,660	21,881	22,386	23,135
Civilian labor force	27,644	29,458	15,693	16,800	11,951	12,658
Participation rate	64.2	65.4	76.0	76.8	53.4	54.7
Employed	25,886	28,488	14,751	16,261	11,135	12,227
Employment-population ratio	60.1	63.3	71.4	74.3	49.7	52.9
Unemployed	1,758	970	942	539	816	431
Unemployment rate	6.4	3.3	6.0	3.2	6.8	3.4
Not in labor force	15,402	15,558	4,966	5,081	10,436	10,477
Native born, 16 years and over						
Civilian noninstitutional population	218,057	218,544	105,656	106,531	112,401	112,013
Civilian labor force	132,735	133,992	69,418	70,241	63,317	63,751
Participation rate	60.9	61.3	65.7	65.9	56.3	56.9
Employed	125,274	129,503	65,214	67,661	60,059	61,842
Employment-population ratio	57.5	59.3	61.7	63.5	53.4	55.2
Unemployed	7,462	4,488	4,204	2,580	3,258	1,909
Unemployment rate	5.6	3.3	6.1	3.7	5.1	3.0
Not in labor force	85,321	84,552	36,238	36,290	49,084	48,262

المصدر: مكتب الإحصاء الدولي للعمل الأمريكي تقرير 2022، ص 19.

الملحق رقم 04:

Table A-13. Employed and unemployed persons by occupation, not seasonally adjusted
[Numbers in thousands]

Occupation	Employed		Unemployed		Unemployment rates	
	Apr. 2021	Apr. 2022	Apr. 2021	Apr. 2022	Apr. 2021	Apr. 2022
Total, 16 years and over[1]	151,160	157,991	9,220	5,458	5.7	3.3
Management, professional, and related occupations	64,264	67,319	2,014	1,088	3.0	1.6
Management, business, and financial operations occupations	27,626	29,018	896	462	3.1	1.6
Professional and related occupations	36,638	38,301	1,118	626	3.0	1.6
Service occupations	24,203	25,440	2,098	1,181	8.0	4.4
Sales and office occupations	29,993	30,664	1,777	1,094	5.6	3.4
Sales and related occupations	14,056	14,306	943	616	6.3	4.1
Office and administrative support occupations	15,936	16,358	834	478	5.0	2.8
Natural resources, construction, and maintenance occupations	13,969	14,230	1,207	601	8.0	4.1
Farming, fishing, and forestry occupations	1,090	894	128	43	10.5	4.6
Construction and extraction occupations	7,933	8,395	858	433	9.8	4.9
Installation, maintenance, and repair occupations	4,946	4,941	222	125	4.3	2.5
Production, transportation, and material moving occupations	18,731	20,339	1,646	1,067	8.1	5.0
Production occupations	7,691	8,418	578	295	7.0	3.4
Transportation and material moving occupations	11,040	11,921	1,068	771	8.8	6.1

المصدر: مكتب الإحصاء الدولي للعمل الأمريكي، تقرير 2022، ص 25.

الملحق رقم 05:

Table A-14. Unemployed persons by industry and class of worker, not seasonally adjusted

Industry and class of worker	Number of unemployed persons (in thousands)		Unemployment rates	
	Apr. 2021	Apr. 2022	Apr. 2021	Apr. 2022
Total, 16 years and over[1]	9,220	5,458	5.7	3.3
Nonagricultural private wage and salary workers	7,550	4,288	6.0	3.3
Mining, quarrying, and oil and gas extraction	97	19	14.3	3.4
Construction	768	464	7.7	4.6
Manufacturing	861	489	5.8	3.2
Durable goods	505	312	5.5	3.3
Nondurable goods	357	177	6.3	3.0
Wholesale and retail trade	1,222	805	6.2	4.2
Transportation and utilities	530	287	6.8	3.4
Information	154	69	5.9	2.7
Financial activities	269	198	2.7	1.9
Professional and business services	1,036	551	5.9	3.0
Education and health services	846	556	3.4	2.2
Leisure and hospitality	1,372	641	10.8	4.8
Other services	395	209	6.2	3.3
Agriculture and related private wage and salary workers	139	62	8.9	4.3
Government workers	492	328	2.3	1.5
Self-employed workers, unincorporated, and unpaid family workers	582	378	5.6	3.7

المصدر: مكتب الإحصاء الدولي للعمل الأمريكي، تقرير 2022، ص 26.